



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة 20 أوت 1955  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية  
عنوان المذكرة:



السياسة النقدية المصاحبة للازمة الاقتصادية الراهنة في الجزائر خلال الفترة  
2019-2014

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية وبنوك

تحت إشراف:

د. بلارو علي

من إعداد الطالب:

• كحلوش أنور

اعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
ساحلي لزهر	أستاذ محاضر أ	جامعة 20 أوت 1955	رئيسا
بلارو علي	أستاذ محاضر أ	جامعة 20 أوت 1955	مقررا
أضايقة حدة	أستاذة محاضرة أ	جامعة 20 أوت 1955	ممتحنا

السنة الجامعية: 2020/2019.

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

## الإهداء

إلى الوالدين الكريمين،

إلى جدي العزيزة،

إلى إخوتي: تقي الدين، إسكندر، أيوب.

وإلى زوجة أخي الكريمة،

إلى كل أستاذ تشرفت بتعليماته،

إلى جميع الأصدقاء المحترمين،

إلى هؤلاء جميعا أهدي هذا العمل المتواضع راجيا من الله التوفيق.

## شكر وتقدير

مصادقا لقوله تعالى: [لئن شكرتم لأزيدنكم] نحمد الله

عزوجل على أن وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع.

وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور: شرون عزالدين الذي

يبخل علينا بإرشاداته ونصائحه القيمة.

كما أتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور: بلارو علي، لما قدمه من

نصائح ومعلومات قيمة، وإلى كل أصدقاء الدرب والدراسة الأخص بالذكر:

كرومة إبراهيم، حجار محمد ياسين، بابوري ساعد.

وكل الأساتذة الذين أغدقوا علينا من منابع علمهم

وكما لا يفوتنا أن نشكر كل من مد يد المساعدة من قريب

أو من بعيد ولو بكلمة طيبة.

## الملخص:

نهدف من خلال دراستنا إلى معرفة مدى فعالية السياسة النقدية في مواجهة الأزمات الاقتصادية البترولية نظرا إلى أن الجزائر تعتمد بنسبة كبيرة و بشدة على قطاع المحروقات فدائما ما تكون عرضة إلى هاته الأزمات، كما نهدف إلى معرفة أهم الأدوات التي تلجأ إليها الجزائر في حالة عدم نجاعة السياسة النقدية بأدواتها التقليدية، ومن أجل هذا تم إتباع المنهج الوصفي و المنهج التحليلي من خلال تحليل جداول اقتصادية و نقدية، من أهم ما توصل إليه من نتائج أنه أن الاقتصاد الوطني الجزائري ريعي لذلك فهو عرضة لتقلبات أسعار البترول نتيجة الاعتماد الكبير على قطاعات المحروقات لذلك تدعو الحالة إلى حتمية التنويع الاقتصادي، وكذلك من بين النتائج التي تم التوصل إليها أن الجزائر لجأت إلى التمويل الغير التقليدي سنة 2017 بعد فشل أدوات السياسة النقدية التقليدية في مواجهة الأزمة النفطية 2014،و الذي أعتبر كآخر حل أمام الجزائر للنهوض بالاقتصاد الوطني و تحقيق معدلات نمو معتبر في المستقبل.

**الكلمات المفتاحية:** السياسة النقدية، الأزمة البترولية 2014، الأزمة الاقتصادية، التمويل الغير التقليدي.

## ABSTRACT:

THROUGH OUR STUDY, WE AIM TO KNOW THE EXTENT OF MONETARY POLICY IN THE FACE OF OIL ECONOMIC CRISES, GIVEN THAT ALGERIA RELIES TO A LARGE EXTENT ON THE HYDROCARBON SECTOR AND IS ALWAYS VULNERABLE TO THESE CRISES, AND WE ALSO AIM TO KNOW THE MOST IMPORTANT TOOLS THAT ALGERIA RESORT TO IN THE EVENT THAT MONETARY POLIY IS INFFECTIVE WITH ITS TRADITIONAL TOOLS, AND FOR THIS, THE DESCRIPTIVE AND ANALYTICAL APPROACH WAS FOLLOWED THROUGH THE ANALYSIS OF ECONOMIC AND MONETARY TABLES.

AMONG THE MOST IMPORTANT RUSULTS WE HAVE REACHED IS THAT ALGERIA ECONOMY IS A RENTIER ECONOMY, SO IT A SUBJECT TO FLUTUATIONS IN OIL PRICES, AS A RESULT OF THE GREAT DEPENDENCE ON THE HYROCARBONS SECTOR, AND ALSO THE SITUATION CALLS FOR TO THE INEVITABILITY OF ECONOMIC DIVERSIFICATION, AS WELL AS AMONG THE FINDINGS THAT ALGERIA RESORTED TO UNCONVENTIONL FINANCING IN 2017 AFTER THE FAILURE OF TRADITIONL MONETARY POLISY TOOLS, IN THE FACE OF THE 2014 OIL

CRISIS, WHICH WAS CONSIDERED AS THE LAST SOLUTION FOR ALGERIA TO ADVANCE THE NATIONAL ECONOMY AND ACHIEVE SIGNIFICANT GROWTH RATES IN THE FUTURE.

**KEY WORDS:** MONETARY POLICY, PETROLEUM CRISIS 2014, ECONOMIC CRISIS, NON-CONVENTIONAL FUNDING.

# فهرس محتويات

## فهرس المحتويات

الإهداء.....	
شكر وتقدير.....	
ملخص البحث باللغة العربية.....	
ملخص البحث باللغة الإنجليزية.....	
فهرس المحتويات.....	
قائمة الجداول.....	
قائمة الأشكال.....	
المقدمة العامة.....	(أ-ث)

### الفصل الأول: الإطار النظري للمتغيرات الدراسة

تمهيد.....	1
المبحث الأول: مفاهيم وعموميات في السياسة النقدية والأزمات الاقتصادية.....	2
المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية.....	2
أولاً: تعريف السياسة النقدية.....	2
ثانياً: أنواع السياسة النقدية.....	2
ثالثاً: أهداف السياسة النقدية.....	3
المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية وقنواتها، نظريات السياسة النقدية.....	6

- 6.....أولاً: أدوات السياسة النقدية.....
- 8.....ثانياً: قنوات انتقال السياسة النقدية.....
- 10.....ثالثاً: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي.....
- 12.....المطلب الثالث: ماهية الأزمات الاقتصادية.....
- 12.....أولاً: تعريف الأزمات الاقتصادية.....
- 13.....ثانياً: أنواع الأزمات الاقتصادية.....
- 14.....ثالثاً: خصائص الأزمات الاقتصادية.....
- 15.....المطلب الرابع: مراحل الأزمات الاقتصادية وأسبابها، المؤشرات الاقتصادية للأزمات.....
- 15.....أولاً: مراحل الأزمات الاقتصادية.....
- 15.....ثانياً: أسباب الأزمات الاقتصادية.....
- 17.....ثالثاً: المؤشرات الاقتصادية للأزمات.....
- 19.....المبحث الثاني: علاقة السياسة النقدية والأزمات الاقتصادية.....
- 19.....المطلب الأول: علاقة السياسة النقدية بالسياسات الاقتصادية.....
- 20.....المطلب الثاني: السياسة النقدية في مواجهة الأزمات الاقتصادية.....
- 20.....أولاً: الأدوات المستخدمة من طرف البنك المركزي لمواجهة الأزمات الاقتصادية.....
- 21.....ثانياً: الأدوات الغير التقليدية للسياسة النقدية.....
- 24.....المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة للمبحث.....
- 24.....المطلب الأول: الدراسات السابقة العربية.....

24.....	أولاً: دراسات عربية محلية.....
25.....	ثانياً: دراسات عربية خارجية.....
26.....	المطلب الثاني: القيمة المضافة.....
27.....	خلاصة الفصل.....
	<b>الفصل الثاني: دور السياسة النقدية في علاج الأزمة الاقتصادية الراهنة في الجزائر</b>
	<b>2014-2019.....</b>
28.....	تمهيد.....
29.....	المبحث الأول: أزمة تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري.....
29.....	المطلب الأول: الأزمة الاقتصادية البترولية 2014.....
33.....	المطلب الثاني: أسباب أزمة تقلبات أسعار النفط 2014.....
33.....	أولاً: الأسباب السياسية لأزمة تقلبات أسعار النفط 2014.....
34.....	ثانياً: الأسباب الاقتصادية لأزمة تقلبات أسعار النفط 2014.....
35.....	ثالثاً: آثار أزمة تقلبات أسعار النفط (2014) على الاقتصاد الجزائري.....
42.....	المبحث الثاني: دور السياسة النقدية في تحقيق المالي.....
42.....	المطلب الأول: فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي.....
42.....	أولاً: فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الداخلي.....
49.....	ثانياً: فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي.....

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة من طرف البنك المركزي الجزائري لمواجهة الأزمة الاقتصادية	
الراهنة في الجزائر.....	53
أولاً: أدوات السياسة النقدية التقليدية.....	53
ثانياً: الأدوات الغير التقليدية للسياسة النقدية.....	53
المطلب الثالث: الإجراءات اللازمة لتجنب الأزمات الاقتصادية في الجزائر.....	56
خلاصة الفصل.....	59
الخاتمة العامة.....	60
قائمة المراجع.....	63
قائمة الملاحق.....	-

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
18	المؤشرات الاقتصادية الدالة على وقوع الأزمات	01
30	معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي الجزائري (2014-2018)	02
31	صادرات النفط الخام للجزائر (2013-2018)	03
32	إجمالي الإيرادات المحققة من المحروقات	04
35	تطور الميزان التجاري بالجزائر (2014-2019)	05
37	تطور ميزان المدفوعات الجزائري (2014-2018)	06
38	تطور الناتج الداخلي الخام (2014-2018)	07
41	تطور المديونية الخارجية بالجزائر في الفترة (2014-2018)	08
43	تطور معدل التضخم في الجزائر في الفترة (2014-2019)	09
44	تطور معدلات البطالة في الجزائر (2014-2019)	10
45	معدل النمو الاقتصادي في الجزائر (2014-2019)	11
47	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر (2014-2018)	12
47	تطور الوضعية النقدية للجزائر (2014-2019)	13
50	المعدل السنوي لسعر الصرف الدينار الجزائري مقابل العملات الرئيسية خلال الفترة (2014-2019)	14
51	تطور احتياطات الصرف الأجنبي ورصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2014-2019)	15
58	أهم مشاريع استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر	16

## قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
33	صادرات البترول الجزائري خلال الفترة (2018-2014)	01
39	تطور الناتج الداخلي الخام (2018-2014)	02
43	تطور معدل التضخم في الجزائر في الفترة (2019-2014)	03
45	تطور معدل البطالة في الجزائر (2019-2014)	04
46	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر (2019-2014)	05
51	تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو (2019-2014)	06
52	تطور احتياطات الصرف الأجنبي ورصيد ميزان المدفوعات الجزائري (2014- (2019)	07

## قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
-	PowerPoint نموذج لمخلص الدراسة	01

# المقدمة العامة

## المقدمة العامة.

عرفت دول العالم الكثير من الأزمات الاقتصادية المختلفة عبر الزمن والتي ما كانت أن انتهت واحدة حتى وأن ظهرت أخرى، حيث أن هذه الأزمات الاقتصادية كانت مختلفة عن بعضها البعض من حيث نوعها وأسبابها وكذلك آثارها على اقتصاد تلك البلد التي وقعت فيه.

يعتبر النفط سلعة إستراتيجية تعتمد عليها كل الشعوب في استعمالاتها على مختلف الأصعدة، يتحدد سعرها بناء على العديد من العوامل الاقتصادية كانت أو غير اقتصادية، ونظراً لتشابك هذه العوامل وتضارب المصالح مختلف الأطراف الفاعلة في السوق النفطية فإن هذه الأخيرة تتعرض للعديد من التقلبات والأزمات السعرية سواء كانت بالمنحنى التصاعدي أو التنازلي، والجزائر بغيرها من الدول التي يحتل قطاع المحروقات مكانة هامة في اقتصادها والتي يفوق نسبة 95 بالمائة من صادراتها، وهو ما يجعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثر بالتغيرات والتقلبات الحاصلة في أسعار النفط.

وبما أن سوق النفط دائماً ما يكون عرضةً للمخاطر والتقلبات في أسعار النفط، نجد الجزائر تتجه إلى مواجهة هاته الأزمات عن طريق استخدام سياساتها الاقتصادية المختلفة والتي من بينها السياسة النقدية التي تعتبر من أهم أدواتها فهي تسعى دائماً إلى تحقيق الاستقرار النقدي والمالي، وكذلك محاربة التضخم واستقرار المستوى العام للأسعار ومكافحة البطالة وتحقيق معدلات نمو معتبرة... الخ.

في هذا السياق ومع انهيار أسعار النفط سنة 2014 حيث أن هذه الأخيرة أثرت بشكل كبير على مجمل الاقتصاد الوطني، حيث نجد أن الجزائر لجأت إلى سياسة النقدية وذلك بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومعالجة مختلف آثار السلبية الناجمة عن أزمة تقلبات أسعار النفط سنة 2014 وذلك عن طريق مختلف أدواتها سواء كانت التقليدية أو غير التقليدية(الحديثة).

## الإشكالية الرئيسية:

انطلاقاً مما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

✓ ما مدى فعالية السياسة النقدية في مواجهة الأزمة الاقتصادية الراهنة في الجزائر؟

وعليه يتم طرف الأسئلة الفرعية التالية:

✓ ما هو الإطار النظري للسياسة النقدية وما يتعلق بالأدوات والأهداف؟

- ✓ ما هي آثار الأزمة البترولية الراهنة على الاقتصاد الجزائري؟ وهل يمكن للجزائر الخروج والتخلص من التبعية الاقتصادية للمحروقات؟
- ✓ هل لأدوات السياسة النقدية بمختلف أنواعها أية نتيجة إيجابية اتجاه أزمة تقلبات لأسعار البترول؟

## الفرضيات.

دراستنا كأى دراسة أخرى تقوم على عدّة فرضيات وتتمثل فيما يلي:

- ✓ تعتبر السياسة النقدية مجموعة من إجراءات والقواعد تحددها السلطة النقدية وتقوم بها وذلك عن طريق مجموعة من الأدوات المختلفة، ويتم اللجوء إليها في حال وقوع اختلاف في التوازن الاقتصادي ومن بينها وقوع أزمة اقتصادية، ستكون نتائج إيجابية ولكن بالتنسيق مع السياسات الاقتصادية أخرى.
- ✓ لقد كانت آثار أزمة تقلبات أسعار النفط سلبية على الاقتصاد الجزائري، والذي عرف عجز واختلالات في ميزانية العامة.
- ✓ يمكن للجزائر التخلص من التبعية الاقتصادية للمحروقات عن طريق الخروج من نظام الربيع التقليدي والتوجه نحو التنويع الاقتصادي.
- ✓ السياسة النقدية تستطيع الحد من بعض الأزمات الواقعة، وذلك من خلال استخدام أدواتها المختلفة التقليدية، وإن لم تكن لها نجاعة فإنها ستلجأ إلى أدوات الغير التقليدية (التمويل غير التقليدي).

## مبررات اختيار الموضوع.

ترجع إلى أسباب التالية:

- ✓ كون موضوع البحث يندرج ضمن تخصصنا، والمتمثل في الاقتصاد النقدي والبنكي.
- ✓ كذلك توفر المعلومات الكافية لصياغة وإنجاز موضوع بحثنا.

## أهمية الموضوع وأهدافه.

تكمّن أهمية الموضوع في توضيح ما مدى فعالية السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري، كونها تعمل على تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي للدولة، وكما تتجلى أهداف البحث فيما يلي:

- ✓ التعرف على مفهوم السياسة النقدية ومختلف أدواتها ونظريات في الفكر الاقتصادي.
- ✓ الاطلاع على مدى فعالية السياسة النقدية في مواجهة الأزمات الاقتصادية البترولية.
- ✓ معرفة أهم الأدوات التي تلجأ إليها الجزائر في حالة عدم نجاعة السياسة النقدية بأدواتها التقليدية.

## حدود البحث.

يمكن إطار الدراسة حول الاقتصاد الجزائري ومختلفات وآثار الأزمة الاقتصادية الراهنة في الفقرة الممتدة من 2014 إلى 2019، والتي ظهرت فيها عدم استقرار أسعار البترول مما أثر سلبياً على الاقتصاد الوطني.

## منهج البحث.

لقد تم الاعتماد في دراستنا هذه على المنهج الوصفي في الجانب النظري للفصل الأول، أما بخصوص الفصل الثاني وهو جانب التطبيقي فقد تم استخدام المنهج التحليلي وذلك من خلال تحليل المعطيات وجداول اقتصادية والنقدية.

## صعوبات البحث.

تكمن فيما يلي:

✓ صعوبة التواصل مع المشرف وهذا راجع لعدم القدرة للتنقل إلى الجامعة بسبب الجائحة التي حلت في البلاد.

## هيكل البحث:

لدراسة موضوعنا هذا والإجابة على الأسئلة المطروحة قسمنا الموضوع إلى فصلين وذلك كما يلي:

تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للسياسة النقدية، فتطرقنا إلى مفهومها وأنواعها إضافة إلى مختلف أدواتها وأهدافها ومختلف النظريات الاقتصادية المتناولة لها، وكذلك قمنا بالاهتمام حول الأزمات الاقتصادية نظرياً، وعليها ذكرنا أهم خصائصها وأسبابها وكذلك مراحلها وأنواعها، وأهم المؤشرات التي تنبؤنا بحدوثها، مما قمنا بدراسة العلاقة بين السياسة النقدية والأزمات الاقتصادية، وفي الأخير تم تطرق إلى مختلف الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع الدراسة.

أما بخصوص الفصل الثاني قمنا بدراسة كيف يتم معالجة الأزمة الاقتصادية الراهنة في الجزائر وذلك باستخدام أدوات السياسة النقدية، كما تطرقنا إلى الدور الفعّال للسياسة النقدية في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، كما

تطرقنا إلى أهم الأدوات المستخدمة من طرف البنك المركزي الجزائري في مواجهة الأزمة الاقتصادية الراهنة والإجراءات الأزمة لتجنب وقوعها في المستقبل.

وأخيراً، أنهينا عملنا هذا بخاتمة عامة، أعقبناها بالنتائج المتوصل إليها، كما حاولنا إثبات صحة أو نفي الفرضيات التي قمنا بذكرها، ثم قدمنا مجموعة من الاقتراحات والتوصيات للنهوض وتخليص الاقتصاد الوطني من التبعية الاقتصادية للمحروقات.

الفصل الاول: الإطار النظري

للمتغيرات الدراسة

### تمهيد.

هدف أي دولة هو تحقيق استقرار والنمو الاقتصادي إذ أن هذا يتحقق بواسطة السياسات الاقتصادية المسطرة في هذا المجال والتي هدفها الأساسي هو جعل الاقتصاد قوي ومتوازن.

كما أن السياسة النقدية تعتبر من أهم هذه السياسات في كونها آلية حركية تعكس الإجراءات الفعالة التي تسمح للسلطات النقدية بضبط عرض النقود أو التوسع النقدي حتى يواكب احتياجات المتعاملين الاقتصاديين، وكذلك لمعالجة الأزمات الاقتصادية الطارئة.

وسنتناول في هذا الفصل ثلاثة مباحث وسنقسمها كالتالي:

المبحث الأول: مفاهيم وعموميات في السياسة النقدية والأزمات الاقتصادية.

المبحث الثاني: العلاقة بين السياسة النقدية والأزمة الاقتصادية.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

### المبحث الأول: مفاهيم وعموميات في السياسة النقدية والأزمات الاقتصادية

للسياسة النقدية أهمية كبيرة عند أغلب الدول وذلك لما لها من دور فعال وكبير في اقتصاديات الدول. إذ أنها تعتبر الأداة الرئيسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومعالجة مختلف الاختلالات الطارئة حيث سنتناول في هذا المبحث ماهية السياسة النقدية وأساليبها أهداف السياسة النقدية وقنواتها كما سنتناول ماهية الأزمات الاقتصادية وأسبابها وأهم المؤشرات الاقتصادية للأزمة.

#### المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية.

##### أولاً: تعريف السياسة النقدية

فيما يلي تقديم لبعض التعاريف للسياسة النقدية:

تعددت التعريف للسياسة النقدية فقد عرفها الاقتصادي (Goldbach) على أنها: "ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية".<sup>1</sup>

وتعرف كذلك على أنها: "مجموع التدابير والإجراءات التي يتخذها البنك المركزي أو السلطات النقدية من أجل إحداث أثر على الاقتصاد، أو من أجل ضمان الاستقرار الأسعار الصرف".<sup>2</sup>

أيضا يمكن تعريفها كما يلي: "مجموعة الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقد الائتمان، وتتم هذه الهيمنة إما بإحداث تأثيرات في كمية النقود أو كمية وسائل الدفع بما يلاءم الظروف الاقتصادية المحيطة".<sup>3</sup>

كما تعريفها أيضا: "السياسة النقدية هي مجموعة من الإجراءات التي يستخدمها البنك المركزي بغرض التأثير على العرض النقدي بطريقة ما للوصول إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، ففي فترات الكساد والركود تقوم الدولة بإتباع سياسة توسعية بزيادة العرض النقدي وفي فترات التضخم والرواج الشديد تقوم الدولة بإتباع سياسة انكماشية بتخفيض العرض النقدي".<sup>4</sup>

من خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء التعريف الشامل للسياسة النقدية حيث أنها: "عبارة عن سيطرة البنك المركزي في كمية النقود ومعدلات أسعار الفائدة بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية حيث تعمل على زيادة كمية النقود وتخفيض أسعار الفائدة في فترات الانكماش، ورفعها وتخفيض كمية النقود في فترات التوسع بهدف المحافظة على الاستقرار والتوازن الاقتصادي".

**ثانياً: أنواع السياسة النقدية:** تنقسم السياسة النقدية وفقا للهدف منها إلى نوعين أساسيين هما: توسعية وأخرى انكماشية ويمكن إبرازها كما يلي:

<sup>1</sup>صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2005، ص98.

<sup>2</sup> لطفى بودرع، تحليل عرض النقود في الجزائر من سنة 1990 إلى سنة 2008، (رسالة ماجستير: تمويل الدولي ومؤسسات مالية ونقدية)، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت سكيكدة، الجزائر، ص99.

<sup>3</sup> هيفاء غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ص31.

<sup>4</sup> مصطفى بلحاكم وآخرون، مجلة المالية والأسواق، العدد السادس، 2017، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم، الجزائر، ص33.

**-سياسة نقدية توسعية:**

وتستخدم في حالة الركود (الكساد) حيث يعاني الاقتصاد من الانكماش الذي يرفع من معدلات البطالة. وتتمثل هذه السياسة في زيادة العرض النقدي من خلال قيام البنك المركزي إما بتخفيض سعر الخصم أو تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني أو الدخول مشتريا في سوق الأوراق المالية. هذه الأدوات تزيد من قدرة البنوك على منح الائتمان وخلق الودائع، وبالتالي تزيد من العرض النقدي داخل الاقتصاد.

ويترتب عنها زيادة حجم الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة كل من مستوى الناتج والدخل والتوظيف وتنقل السياسة النقدية التوسعية يتركب عنها زيادة مستوى الدخل وانخفاض سعر الفائدة.<sup>1</sup>

**-سياسة نقدية انكماشية:**

تستخدم في حالة وجود تضخم (ارتفاع مستمر في مستوى العام للأسعار)، وتتمثل هذه السياسة في تخفيض العرض النقدي من خلال قيام البنك المركزي إما برفع سعر الخصم أو رفع نسبة الاحتياطي أو الدخول بائعا في سوق الأوراق المالية. ولذا ينخفض العرض النقدي داخل الاقتصاد، الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع سعر الفائدة ومن ثم انخفاض حجم الاستثمار وبالتالي انخفاض مستوى كل من الدخل والطلب الكلي مما يعني امتصاص القوة الشرائية للمجتمع وهو ما يحد في النهاية من التضخم.<sup>2</sup>

**ثالثا: أهداف السياسة النقدية:**

بما أن السياسة النقدية جزء من السياسة الاقتصادية الكلية فهي تسعى دائما إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية عن طريق مجموعة من الأدوات التي سيتم التطرق إليها لاحقا وتكمن الأهداف السياسية النقدية فيما يلي:

**-الأهداف الأولية للسياسة النقدية:**

تعتبر الأهداف الأولية من أولويات البنك المركزي يحاول التحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة فهذه الأخيرة تعتبر همزة وصل وممر لأدوات السياسة النقدية إلى الأهداف الوسيطة وتتمثل في:

**1-مجمعات الاحتياطات النقدية:**

وتتضمن النقود المتداولة والتي بدورها تتكون من الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع والاحتياطات المصرفية التي تتمثل في ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم كل من الاحتياطات الإجبارية والإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك.<sup>3</sup>

**2-ظروف سوق النقد:** تتمثل في الاحتياطات الحرة وهي بين الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي وبين صافي الاقتراض والأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد المراقبة بشكل

<sup>1</sup>جميلة وجدي، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم، (رسالة ماجستير: اقتصاد قياسي بنكي ومالي)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2016، ص12.

<sup>2</sup>جميلة وجدي، مرجع سابق، ص12.

<sup>3</sup>خيرة أجري، أثر التفاعل بين السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، (رسالة دكتوراه: التحليل الاقتصادي والتقنيات الكمية)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2019، ص17.

قوي من طرف البنك المركزي وذلك لصعوبة وخطورة أسواق الائتمان الذي يعني بصورة عامة قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان المرتبطة ارتباطا وثيقا بمعدلات الفائدة (ارتفاعا وانخفاضا)، بالإضافة إلى شروط أخرى للائتمان.

كما استعملت ظروف سوق النقد أرقاما قياسية تتمثل في أسعار الفائدة على أذونات الخزينة والأوراق التجارية وسعر الفائدة ما بين البنوك والذي تفرضه البنوك على أفضل العملاء.<sup>1</sup>

### -الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية:

تعتبر هذه الأهداف عن تلك التغيرات النقدية التي يمكن عن طريق مراقبتها وإدارتها الوصول إلى تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية ويشترط في الأهداف الوسيطة أن تستجيب لما يلي:<sup>2</sup>

. وجود علاقة بينها وبين الأهداف النهائية،

. إمكانية مراقبتها بما للسلطات النقدية من أدوات.

كما أن الأهداف الوسيطة تعتبر بمثابة إعلان عن إستراتيجية للسياسة النقدية فعندما يعلن البنك المركزي عن أهدافه الوسيطة فإنه يعطي للأعوان الاقتصاديين إطارا مرجعيا لتوجيه توقعاتهم، والالتزام بالتحرك في حالة عدم بلوغ الأهداف، كما تشترط أن تعكس هذه الأهداف الهدف النهائي المنشود وأن تكون واضحة وسهلة الاستيعاب بين المتعاملين، وتتمثل هذه الأهداف في كل عرض النقود وسعر الصرف وسعر الفائدة.<sup>3</sup>

### -الأهداف النهائية للسياسة النقدية:

بشكل عام تسعى السلطات النقدية إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

#### 1-تحقيق الاستقرار في مستوى العام للأسعار:

يجمع الاقتصاديون في الوقت الحاضر على أن الهدف الرئيسي للسياسة النقدية ينبغي أن يكون هو الحفاظ على استقرار الأسعار، وعلى القدرة الشرائية للعملة المحلية، ويعني هذا أن التضخم ينبغي أن يظل منخفضا كأن يتراوح مثلا بين 01% و04% سنويا وأن تلتزم الحكومة بعدم تطبيق سياسات تمويل العجز عن طريق زيادة المعروض النقدي.

يرى كل من كينز والنقديين أن التضخم المرتفع يحدث فقط عندما يكون معدل النمو العرض النقدي مرتفع.

وحسب فريدمان فإنه لا يمكن القضاء على التضخم المستمر لمدة طويلة إلا بسياسة نقدية انكماشية وهي تخفيض معدلات النمو النقدي ومع معرفة أسباب هذا التوسع النقدي والوضع الاقتصادي، فقد بين فريدمان أن كل تضخم شديد قد تولد عن توسع نقدي، وأن كل انكماش رئيسي قد نتج إما عن اضطراب

<sup>1</sup>خيرة أجري، مرجع سابق، ص ص17-18.

<sup>2</sup>أ. علي صاري، (المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية: السياسة النقدية: الأدوات والأهداف)، العدد الرابع، 2013، جامعة سوق أهراس، الجزائر، ص59.

<sup>3</sup>خيرة أجري، مرجع سابق، ص18.

نقدي أو تأثر بشدة بالاضطرابات النقدية، وإذا تم القضاء على الاضطرابات الناتجة عن التقلبات النقدية فان الاقتصاد يتسم بالاستقرار النسبي.<sup>1</sup>

### 2- تحقيق العمالة الكاملة (محااربة التضخم):

تهدف معظم دول العالم إلى تحقيق التشغيل الكامل، حيث هناك إجماع بين الاقتصاديين على أن يكون هناك ضمان كبير للتوظيف الكامل أو مستوى من التشغيل. من بين الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية ويراد بذلك أن تحرص السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية، وعلى هذا فان السلطات النقدية يجب أن تتخذ جميع الإجراءات الكفيلة بتجنيد الاقتصاد من البطالة وما يرافقها من عوامل انكماشية في الإنتاج والدخل، ومن بين هذه الإجراءات: رفع حجم الطلب الكلي إلى مستوى اللازم لتشغيل الموارد الإنتاجية غير المستقلة.<sup>2</sup>

### 3- تحقيق معدل نمو مرتفع:

تعمل السياسة النقدية من خلال رقابتها على حجم الائتمان وتكلفته على دفع النمو الاقتصادي الذي يعني زيادة مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلد. فالسياسة النقدية التوسعية تستطيع الإبقاء على سعر فائدة منخفض، مما يشجع على زيادة الطلب على الائتمان، والاستثمار والنمو الاقتصادي وهي تهدف إلى زيادة الطلب الكلي من خلال الزيادة في القدرة الشرائية للأفراد في المجتمع.<sup>3</sup>

### 4- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:

يسعى الاقتصاديون إلى تحقيق التوازن بين طرفي ميزان المدفوعات سواء من المدفوعات الذي يشمل أثمان السلع والخدمات المستوردة من الخارج أوفي الجانب الآخر من ميزان المدفوعات وهو المتحصلات من الصادرات الدولة من السلع والخدمات. ولكن قد يتعرض الداخلي مع التوازن الخارجي نظرا لأن التوازن الداخلي يتحقق عند تحقيق العمالة الكاملة واستقرار الأسعار بينما يتحقق التوازن الخارجي عند توازن ميزان المدفوعات، وللسياسة النقدية دور مهم في تحقيق توازن ميزان المدفوعات ويمثل الاقتصاديون لذلك بسعر الخصم.<sup>4</sup>

### المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية وقنواتها، نظريات السياسة النقدية

1. أ. محمد بلوافي (مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية: السياسة النقدية في الجزائر)، العدد الثاني، 2012، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر، ص 468-469.

2. د. سمية حاجي، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014، (رسالة دكتوراه: اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المال)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016، ص 49-50.

3. ياسين عبد الله، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية، (رسالة ماجستير: مالية دولية)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2014، ص 14.

4. وليد مصطفى شاويش، السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، مكتب التوزيع بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2011، ص 183-184.

**أولاً: أدوات السياسة النقدية:** تتمثل في مجموعة الأدوات المتاحة أمام السلطات النقدية، والتي يتم استخدامها من أجل تحقيق الأغراض النهائية. إذن تعتمد السلطات النقدية في إدارة شؤون النقد والائتمان على نوعين من الوسائل هما:

**الأول:** الأدوات الكمية أو الغير المباشرة والتي تسعى للتأثير على حجم الائتمان وكلفته، وبالتالي على الكميات النقدية الإجمالية المعروضة في الاقتصاد.

**الثاني:** الأدوات الكيفية أو المباشرة والتي تهدف للتأثير على أنواع معينة من الائتمان بقصد توجيه بعض الأنشطة الاقتصادية.

### -الأدوات الكمية (أدوات غير المباشرة):

تتضمن السياسة النقدية مجموعة الأدوات غير مباشرة تتمثل فيما يلي:

#### 1-سياسة إعادة الخصم:

وتسمى أيضا سياسة سعر الفائدة. ويعتمد البنك المركزي من خلالها إلى رفع أو خفض في سعر الفائدة من أجل التأثير في حجم الائتمان الممنوح من طرف البنوك التجارية، وتنطلق هذه السياسة من وظيفة البنك المركزي كملجأ أخير لمنح التمويل، فعندما يرغب البنك المركزي في تدعيم القدرة الائتمانية للبنوك التجارية يخفض من معدل إعادة الخصم، وفي الحالة العكسية يرفع البنك المركزي من هذا المعدل عندما يرغب في الحد من طاقة البنوك في منح الائتمان، وتدفع البنوك التجارية فائدة عندما تطلب التمويل من البنك المركزي (مقابل رهن سندات حكومية أو غيرها)، ويزداد طلبها هذا على إعادة التمويل من البنك المركزي كلما كان معدل الفائدة منخفضا، وهو ما يؤدي إلى زيادة أرصدها السائلة، وبالتالي قدرتها على منح الائتمان.<sup>1</sup>

#### 2-سياسة السوق المفتوحة:

يقصد بسياسة أو عمليات السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بشراء أو بيع الأوراق المالية الحكومية للتحكم في القاعدة النقدية، وهي إحدى الأدوات التقليدية التاريخية التي اتبعتها البنوك المركزية في عرض النقود، فإذا كان الهدف هو زيادة عرض النقود، فإن البنك المركزي يقوم بعمليات شراء للأوراق المالية الحكومية من البنوك التجارية، ويدفع مقابل هذه الأوراق شيكات وسحوبات على البنك المركزي وهذه الشيكات تودع في البنوك التجارية، وبالتالي يكون في إمكان البنوك التجارية أن تتوسع في حجم الائتمان وخلق النقود من الودائع، ومن ثم يزداد المعروض النقدي. أما إذا كان الهدف هو إنقاص عرض النقود، فإن البنك المركزي يقوم ببيع الأوراق المالية الحكومية، ومن المفترض أن يدفع المشترون مقابل هذه الأوراق المالية شيكات مسحوبة على البنوك التجارية ولصالح البنك المركزي، وبالتالي تزداد مديونية

<sup>1</sup>د. حسين رحيم، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع قسنطينة، الطبعة الأولى، 2008، ص111.

البنوك التجارية لدى البنك المركزي وتقل احتياطياتها النقدية، وبالتالي تقل مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، وخلق النقود، ويقل المعروض النقدي أو عرض النقود.<sup>1</sup>

### 3- سياسة الاحتياطي القانوني (الإجباري):

هو عبارة عن نسبة قانونية يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية، ويقوم بالاحتفاظ بها لديه كوديعة بدون فوائد، إن مقدرة البنوك التجارية الافتراضية تعتمد على ما تمتلكه من سيولة أو احتياطيات نقدية، التي يكون أساسها حجم الودائع التي يستقبلها من عملائه، حيث عند ظهور تيارات تضخمية فإن البنك المركزي يقوم برفع نسبة الاحتياطي النقدي الإجباري، وأحياناً يتوصل الأمر بالبنك المركزي إلى زيادة رفع هذه النسبة إلى الحد الذي تقوم البنوك التجارية باستدعاء بعض القروض مما يؤثر على حجم النقود المتداولة، وبالتالي التأثير على عملية خلق النقود و انخفاض حجم الائتمان فالبنك المركزي إكبان يريد تقليص السيولة لدى البنوك التجارية يقوم برفع النسبة والعكس صحيح.<sup>2</sup>

### الأدوات الكيفية أو النوعية (المباشرة):

تهدف هذه الأدوات (الكيفية) للتأثير في الكيفية التي يستخدم بها الائتمان وذلك عن طريق توجيه الائتمان إلى المجالات المرغوبة وحجبه عن مجالات أخرى.

### 1- سياسة تأطير القروض:

وتقوم على أساس فكرة تسقيف مباشر للقروض الممنوحة للاقتصاد، وذلك بوضع معايير معينة لتقديم القروض لمدة معينة قد تكون سنة أو تتعداها من خلال إجبار البنوك على احترام هذه المعايير، وتقرض عقوبات في حالة مخالفتها.<sup>3</sup>

### 2- الإقناع الأدبي:

ويتمثل في التوجيهات والتوصيات والنصائح التي يوجهها البنك المركزي للبنوك التجارية من خلال عقد اللقاءات مع مسئولو هذه البنوك لتوضيح هدف البنك المركزي الذي يرمي تحقيقه في شؤون النقد والائتمان ويتوقف نجاح هذا الأسلوب على مدى تفهم البنوك التجارية لسياسة البنك المركزي، وفي حال عدم نجاح هذا الأسلوب فإن البنك يضطر إلى استخدام أسلوب الأوامر والتعليمات الملزمة.<sup>4</sup>

### 3- الودائع الخاصة:

الهدف من هذا الإجراء هو دفع المستوردين إلى إيداع المبالغ اللازمة لسد ثمن الواردات وفي صور ودائع لدى البنك المركزي لمدة معينة، وبما أن المستوردين في غالب الأحيان هم غير قادرين عن تجميد

1. عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية، 2009، ص279.

2 أمينة دبات، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر، (رسالة ماجستير: الاقتصاد القياسي البنكي والمالي)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015، ص107.

3 أمينة دبات، مرجع سابق، ص108.

4 جميلة وجدي، مرجع سابق، ص18.

أموالهم فهم يلجئون عادة إلى الاقتراض ومنه تعمل هذه الأداة على تقليل حجم القروض في الاقتصاد هذا بالإضافة إلى رفع تكلفة الواردات.<sup>1</sup>

### 4- سياسة معدلات الفائدة:

هدف البنوك التجارية هوان تكون استثماراته مربحة، ولكي يتحقق ذلك يجب أن تتجاوز الفوائد والعملات المقبوضة المدفوعة وكلفة إعادة التمويل ومجموع التكاليف الأخرى. لكن في العديد من البلدان يتدخل البنك المركزي ويقرض معدلات الفائدة محددة على البنوك التجارية، ويكون تأثيره على المعدلات عن طريق معدل فائدة المصرفي أساس هذا الأخير الذي يتأثر بمعدلات فائدة في السوق النقدي، وتقوم الدولة المتقدمة في اعتماد سياسة سعر فائدة منخفض من أجل تنشيط الاستثمارات، لكن هذه السياسة كانت في الكثير من الأحيان سببا في ظهور ضغوط تضخمية أدت إلى الجمود الاقتصادي، مما استدعى إجراءات أخرى لمواجهة التضخم عن طريق إقرار زيادات متتالية لمعدلات الفائدة الدائنة هذه الزيادات قد تقيم بأنها مرتفعة جدا في ظل آفاق إعادة إطلاق النشاط الاقتصادي.<sup>2</sup>

### ثانيا: قنوات انتقال السياسة النقدية:

يمكن أن ينتقل أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي من خلال ما يعرف بقنوات السياسة النقدية التي يبلغ بها أثر أدوات السياسة النقدية إلى الهدف النهائي تبعا لاختيار الهدف الوسيط حيث يوجد على العموم أربعة قنوات رئيسية تقليدية وهي كآتي: سعر الفائدة، سعر الأصول سعر الصرف، قناة الائتمان المصرفي (القروض).

### 1- قناة سعر الفائدة:

ينقسم أثر هذه القناة إلى مرحلتين هما: مرحلة أثر تغير سعر الفائدة الرسمي في أسعار الفائدة قصيرة وطويلة الأجل في الاقتصاد، والمرحلة الثانية أثر تغيرات أسعار الفائدة في المتغيرات الحقيقية في الطلب الكلي والنتاج و أثر هذا في المستوى العام للأسعار، فتغير سعر الفائدة الرسمي سيترتب عليه تغير أسعار الفائدة قصيرة وطويلة الأجل، ومن ثم تغير أسعار الفائدة على الودائع والقروض إلا أن هذا التغير قد لا يكون بنفس المقدار والمدة الزمنية وذلك تبعا لدرجة المنافسة في القطاع المصرفي، أما الأثر في الأسعار الفائدة طويلة الأجل فيعتمد على طبيعة التوقعات حول مستقبل سلوك سعر الفائدة الرسمي فتوقع انخفاض سعر الفائدة الرسمي في المستقبل قد يترتب عليه انخفاض سعر الفائدة طويل الأجل والعكس في حالة زيادة سعر الفائدة الرسمي.<sup>3</sup>

### 2- قناة سعر الصرف:

1. نصيرة بن نافلة، تقييم السياسة النقدية في الجزائر دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1980-2014، (رسالة دكتوراه: نفود مالية وبنوك)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2018، ص 28.  
2. سيد أحمد زناقي، السياسة النقدية لتحقيق استقرار اقتصادي، (رسالة دكتوراه: تحليل اقتصادي)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2016، ص 57.  
3. علي العمر حسين، (مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية: قنوات تأثير السياسة النقدية حالة الكويت)، العدد الثالث، 2009، قسم الاقتصاد، كلية الدراسات التجارية، الكويت، ص 252-253.

تأخذ قناة سعر الصرف مكانة في السياسات النقدية لعدد كبير من الدول خاصة التي تبحث عن استقرار سعر صرف عملتها وتستخدم هذه القناة كوسيلة لتنشيط الصادرات، حيث تعود الأهمية إلى كون تأثير تغير سعر الصرف يصل إلى الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية والميزان التجاري وميزان المدفوعات وكذلك من خلال تأثيره على الاستثمار الخارجي وتدفق رؤسالم.

وتعمل قناة أسعار الصرف إلى جانب أسعار الفائدة لأن انخفاض سعر الفائدة الحقيقي داخل البلد يقلل من استقطاب الودائع الوطنية مقارنة بنظيرتها الأجنبية وهذا ما يؤدي انخفاض أو تدهور في قيمة العملة الوطنية، فتتخف أسعار السلع الوطنية مقارنة بالسلع المسعرة بالعملة الأجنبية وهذا ما يؤدي إلى الزيادة في صافي الميزان التجاري ومنه زيادة الإنتاج الكلي وهذا مع مراعاة شروط تخفيض العملة وكذلك يجب ألا يكون الانخفاض في أسعار الفائدة مضرا بقيمة العملة الوطنية، ويمكن إبراز هذه القناة كمايلي:

$$M \uparrow \rightarrow Ir \downarrow \rightarrow E \downarrow \rightarrow Nx \uparrow \rightarrow y \uparrow$$

وفي حالة التي تستعمل فيها سياسة انكماشية ينخفض عرض النقود فترتفع أسعار الفائدة الحقيقية في الاقتصاد الوطني عنها في الخارج، وهو ما يعمل على استقطاب رؤسالم الأجنبي ورفع الطلب على العملة المحلية وهذا ما يزيد من قيمة العملة الوطنية ويؤثر على الصادرات التي تكون معاينته من خلال الحساب الجاري في ميزان المدفوعات فينخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مما يصيب الاقتصاد الوطني بالركود، وهي آثار غير مرغوب فيها ينصح الكثير بضرورة بسياسات أخرى لمعالجة هذه الآثار السلبية.<sup>1</sup>

### 3- قناة سعر الأصول:

تعرف أيضا هذه القناة بتأثير الثروة على تغيرات سعر الفائدة، وتعمل هذه القناة من خلال منهجين أساسيين، أحدهما يركز على المؤسسات والآخر على سلوك العائلات وهو منهج المدرسة النقدية كما تركز على تأثيرات الثروة الناجمة عن مجموعة واسعة من الأصول "السندات والأوراق المالية والعقارات السكنية" نتيجة التغيرات في الأسعار الفائدة وعادة ما تقاس هذه الأصول بأسعار الأسهم وهذا حسب 1995 Miskin فنظرية Tobin تشرح إحدى الآليات الرئيسية التي تؤدي بتغيرات أسعار الفائدة إلى تغيرات في أسعار الأصول.

وبصفة عامة فإن التغيرات في سعر الأصول يمكن أن يؤثر على السلوك لإنفاقي للمؤسسات والعائلات على حد سواء، مما قد يؤدي بالمؤسسات والعائلات إلى عدم الوفاء بالتزاماتهم وعلى سبيل المثال فإن

<sup>1</sup>لونيس إكن، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، (رسالة ماجستير: نقود وبنوك)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011، صص 62-63.

الانخفاض الكبير في سعر الأسهم يمكن أن يخفض من قيمة الموجودات السائلة لتسديد القروض ونتيجة لذلك قد تضطر العائلات والمؤسسات لتخفيض الإنفاق والاقتراض من أجل تدعيم ميزانياتهم.<sup>1</sup>

#### 4- قناة الائتمان المصرفي (القروض):

لقناة الائتمان مصدران، المصدر الأول هو عدم اكتمال السوق للعديد من المقترضين حيث أن المؤسسات الصغيرة التي لا تستطيع إصدار أوراق تجارية ليس لها بديل إلا اقتراض من البنوك والملاحظ أن قناة الائتمان هي قناة مماثلة لقناة سعر الفائدة وتختلف عنها في تركيزها على قروض البنوك وأن الشركات الصغيرة هي مجبرة على الخروج من مجال الاستثمار، أما الشركات الكبرى فإنها تتأثر بدرجة أقل لأن سعر الفائدة على الورقة التجارية لا يرتفع مثل سعر الفائدة على قروض البنوك.

المصدر الثاني لقناة الائتمان يركز على أثر السياسة النقدية على القدرة الائتمانية للمقترضين المحتملين حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى تدهور ميزانيات شركات كبيرة وزيادة تكلفة الدين المتمثل في معدلات الفائدة المتغيرة، وتؤثر السياسة النقدية على ميزانية المشاريع بعدة طرق:

الطريقة الأولى تتمثل في أن تطبيق سياسة النقدية توسعية ( $M \uparrow$ )، تؤدي إلى ارتفاع أسعار الأسهم ( $PE \uparrow$ )، مما يرفع القيمة السوقية للمشاريع ومن ثم زيادة الإنفاق الاستثماري ( $I \uparrow$ ).

أما الطريقة الثانية فتتمثل في التدفقات النقدية وهي الفرق بين العوائد النقدية والتكاليف النقدية سياسة نقدية توسعية  $\leftarrow$  زيادة التدفقات النقدية  $\leftarrow$  انخفاض المشاكل المالية  $\leftarrow$  زيادة الإقراض ارتفاعا لاستثمار  $\leftarrow$  زيادة الدخل القومي، وهناك أخرى لتأثير السياسة النقدية على المشاريع تتمثل في المستوى العام للأسعار ذلك أن مدفوعات الدين في الدول المتقدمة تكون مثبتة تعاقديا بقيمتها الاسمية. وبالتالي سياسة نقدية توسعية  $\leftarrow$  ارتفاع غير متوقع في الأسعار  $\leftarrow$  انخفاض احتمال المشاكل المالية  $\leftarrow$  ارتفاع الإقراض  $\leftarrow$  ارتفاع الاستثمار  $\leftarrow$  ارتفاع الناتج الوطني.

#### ثالثا: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي (نظريات السياسة النقدية):

يسعى المهتمون بدراسة النظرية النقدية إلى معرفة العوامل التي تحدد قيمة النقود في فترة محددة والعوامل التي تؤثر في الإنتاج والتشغيل ومستوى العام للأسعار، حيث سنتطرق إلى السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي ثم إلى السياسة النقدية في التحليل الكينزي، ثم في التحليل النقديين وفيما يلي ذلك بشكل مختصر:

#### 1- السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي:

أعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أن النمو الاقتصادي يتم تلقائيا دون الحاجة إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وقد اعتمدوا على فروض معينة دفعتهم إلى عدم تصور إمكانية حدوث بطالة على مستوى

اجميلة وجدي، مرجع سابق، ص48.

الاقتصاد القومي ككل وإلى القول بأن التوازن يتحقق دائما عند مستوى التشغيل الكامل، وقد قادهم ذلك للاعتقاد في حياد في قيمتها دون المساس بالنشاط الاقتصادي.<sup>1</sup>

وقد دار الجدل بين الاقتصاديين الكلاسيك يمثلهم فيشر وألفريد مارشال وبيجورونسون وغيرهم على أن هناك علاقة إيجابية بين كمية النقود المتوفرة وبين مستوى العام للأسعار، كذلك أكدوا أن التغيرات عرض النقود ليست قادرة على إحداث تغييرات في المستويات الحقيقية للمتغيرات الاقتصادية الرئيسية كالإنتاج، الدخل، وسعر الفائدة، وهذا يعني زيادة الكمية المعروضة من النقود، وإذا كان هذا المسار مقبولا حول هذه العلاقة فإنه يمكن القول أنه ليس بالإمكان الاعتماد على عرض النقود لتحفيز أو تغيير مسار الاقتصاد، هذا ما خلصت إليه النظرية الكمية للنقود عند الكلاسيك، وسعيا منهم لتوضيح هذا الموقف النظري أعتمد الكلاسيك على ما يسمى بمعادلة التبادل للفشر والتي صيغت على النحو التالي:

$$M.V=P.T$$

حيث أن:

M : كمية النقود في التداول.

V : سرعة دوران النقود.

P : المستوى العام للأسعار.

T : حجم التبادل الذي يجرى زمن ما.

ولربط كمية النقود بمستوى الإنتاج فقط استبدلت (T) بالمتغير (Y) والذي يمثل كمية السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال مدة زمنية معينة فأصبحت المعادلة:

$$M.V.P.Y$$

ومن هنا أن السياسة النقدية لدى الكلاسيك هي سياسة محايدة يتمثل دورها في خلق النقود، وهذا ما استطاعوا الوصول إليه.<sup>2</sup>

### 2- السياسة النقدية في التحليل الكينزي:

حسب كينز فإن زيادة كمية النقود من طرف السلطات النقدية يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة نتيجة لزيادة المعروض النقدي، مما يشجع على الاستثمار لانخفاض سعر الفائدة عن كفاية لرأسمال مما يؤدي إلى زيادة الدخل، فترتفع الأسعار ويرتفع الطلب على النقود لغرض المعاملات هذه الزيادة يمكن تغطيتها بزيادة كميات أخرى من النقود حتى ينتهي مضاعف الاستثمار، أو يسحب جزء من النقود المخصصة للمضاربة، وعليه فإن النتائج النهائية لزيادة كمية النقود تتوقف على عدة عوامل أهمها، مقدارا لتغير في

<sup>1</sup>د. محمود سهير معتوق، النظريات والسياسات النقدية، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، مصر، 1989، ص41.

<sup>2</sup>أ. محمد بلوافي، مرجع سابق، ص ص472-474.

سعر الفائدة ومدى مرونة السياسات النقدية لإمداد الاقتصاد بما يحتاجه من النقود، أما قيام السلطات النقدية بتخفيض كمية النقود فإنه يؤدي إلى عكس النتائج السابقة وفق المنطق نفسه.<sup>1</sup> نجد أن كينز قد أهتم بالسياسة المالية وحاول إبراز أهمية دورها بدرجة أكبر من اهتمامه بالسياسة النقدية، حيث أكد كينز على حساسية الاستثمارات لتغير أسعار الفائدة، وفي هذه الأثناء نجد أن هذه الدراسة كانت قاصرة على التغيرات في سعر الفائدة في الأجل الطويل والتي تتغير بمعدل ببطء.<sup>2</sup> وعليه فإن كمية النقود المعروضة تعد بمنزلة متغير خارجي يتحدد من خارج السلطة النقدية، في حين عند الطلب على النقود (MD) يتحدد بتفضيل السيولة أي أن تفضيل الرصيد النقدي يعد من أبرز مميزات التحليل الكينزي عن التحليل الكلاسيكي بعد أن حدد كينز ثلاث دوافع للطلب على النقود (دافع التبادل، دافع الاحتياط، دافع المضاربة).<sup>3</sup>

### 3- السياسة النقدية في التحليل النقدي (التحليل النقدي):

تقر هذه المدرسة عن أسباب التغيرات في مستوى العام للأسعار تعود إلى كمية النقود والتي تتمثل في النقود القانونية ونقود الودائع، والمضمون لهذه المدرسة يقوم على التغيرات النقدية تؤثر على مستوى الأسعار وعلى الدخل القومي، وقام النقديين بإدخال تغيرات أساسية على نظرية كمية النقود من أهمها: -تأكيدهم على العلاقة السببية وليست التناسبية بين التغيرات في كمية النقود ومستوى الأسعار، -إمكانية تغير سرعة تداول النقود، -عارضوا القرض المتعلق بثبات حجم الإنتاج في معادلة التبادل، -تركيزهم على أهمية دور النقود في الاقتصاد حيث أعطوا الأولوية الكبرى لأهمية السياسة النقدية والائتمانية في إدارة ومراقبة النشاط الاقتصادي. وبالرغم من ذلك فقد استندوا لمعادلة التبادل "فيشر" فيما يتعلق بالعرض والطلب على النقود ويمكن التعبير عنها بالشكل التالي:

$$M=K.P. Y$$

M : كمية النقود.

K : النسبة من الدخل الذي يرغب فيه الإجراء الاحتفاظ بها على شكل رصيد.

Y : الدخل الحقيقي القومي.

ومضمون هذه المعادلة يقوم على أن كمية النقود (M)، يرافقها تغيرات في إحدى العناصر الثلاثة (K,P,Y)

<sup>1</sup> جمال بن دعاس، السياسة النقدية بين النظامين الإسلامي والوضعي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2007، صص 111-112.

<sup>2</sup> د. أحمد فريد مصطفى، أ. سهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2000، صص 137-138.

<sup>3</sup> أ. محمد بلوافي، مرجع سابق، ص 475.

أوكلمها.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: ماهية الأزمات الاقتصادية:

وتتمثل في مفهوم الأزمات وأنواعها وكذلك خصائص الأزمات الاقتصادية:

#### أولاً: تعريف الأزمات الاقتصادية:

تعرف الأزمات الاقتصادية بأنها حالة عدم الاستقرار الاقتصادي، أوهي اضطراب فجائي يطرأ على التوازن في أحد الأنشطة الاقتصادية أوفي مجال النشاط في بلد ما أو عدة بلدان، ويطلق مصطلح أزمة الاقتصادية بصورة عامة على الخلل الناشئ من اختلال التوازن بين العرض والطلب (إنتاج واستهلاك).<sup>2</sup>

كما يمكن تعريف الأزمة الاقتصادية كمايلي: "هي التقلبات الشديدة في بعض أوكلم متغيرات طرفي الاقتصاد الجانب الحقيقي(السلعي)والجانب المالي(النقدي)، وسرعان ما تتفاعل هذه التغيرات في المتغيرات الحقيقية والمالية لتشكّل خليطاً من التأثيرات المتبادلة بين جانبي العرض الكلي والطلب الكلي".<sup>3</sup>

كما يمكن تعريفها: "هي مجموعة من الاختلالات الاقتصادية التي تؤدي عموماً إلى الكساد أوالي الركوض، مشاكل نقدية (تضخم أو انكماش) وفي الغالب استخدام جزء محدود من يد العاملة".<sup>4</sup>

وتعرف الأزمة الاقتصادية بأنها تلك المخاطر جذرية التي تصيب الاقتصاد تهدده بالركود أو بالانهيار وذلك في المواضيع الدالة على وجود مثل تلك المخاطر (مثل النقص الشديد في السيولة المالية أو ركود الاستثمار...)<sup>5</sup>.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول إن الأزمات الاقتصادية هي عبارة عن: اضطراب حاد ومفاجئ في بعض الجوانب الاقتصادية (السلعي، النقدي)، يتبعه اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، والأزمة الاقتصادية بتعبير آخر هي فقدان التوازن بين العرض والطلب يؤدي ذلك إلى تدهور الوضعية الاقتصادية وانهيار كبير في معدلات النمو.

#### ثانياً: أنواع الأزمات الاقتصادية:

<sup>1</sup>سمية حاجي، مرجع سابق، ص71-72.

<sup>2</sup>عزالدين بوحبل، أهمية التكتل الاقتصادي العربي في ظل الأزمات المالية العالمية خلال الفترة 2007-2014، (رسالة دكتوراه: علوم الاقتصادية)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بوضياف المسيلة، الجزائر، 2019، ص58.

<sup>3</sup>د. فطيمة بلع، انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة2008على صادرات النفطية للدول العربية، (رسالة دكتوراه: اقتصاد دولي)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017، ص07.

<sup>4</sup>صبرينة دربوشي، الأزمة المالية والإقتصادية2008وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي، (رسالة ماجستير: نقود والمالية)، قسم العلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2011، ص04.

<sup>5</sup>أ.د. محمود صلاح الدين فهمي، أ.د. زينب صالح الأشوح، الأزمة الاقتصادية العالمية، دار الكتب المصرية لتوزيع، 2010، ص12.

إذا كانت الأزمة الاقتصادية تعبر عن وضعية النشاط الاقتصادي معين، فإن نوع هذه الأزمة مرتبط أساسا بالقطاع الذي يتم على ضوءه تحليلها وإبراز معالمها لذلك صنف الاقتصاديون منهم الأزمات الاقتصادية إلى الأنواع التالية:

**1- الأزمة الدورية:** التي تدعى أحيانا <<الأزمة العامة>> فتصيب تكرر الإنتاج وتشمل كل عملية تكرر للإنتاج، أو الجوانب الرئيسية فيها: الإنتاج والتداول، الاستهلاك والتراكم وهذا يعني أن الهزات التي تتولد عن الأزمة الدورية تكون أكثر عمقا إذا ما وزنت بغيرها من الأزمات.<sup>1</sup>

**2- الأزمة الوسيطة:**

وهي أزمة أقل اتساعا وشمولا من الأزمة الدورية ومع ذلك فهي تشمل الكثير من جوانب ومجالات الاقتصاد، وتحدث هذه الأزمة نتيجة لاختلالات وتناقضات جزئية في عملية تكرر الإنتاج الرأسمالي وهذه الأزمة لا تحمل طابعا عالميا كما هو الحال بالنسبة للأزمة الدورية. كذلك تعد الأزمات الوسيطة شكل ظهور وحل جزئي لتناقضات تكرر الإنتاج الرأسمالي حيث تظهر عندما تنشأ في الدورة اختلالات وارتباكات جزئية في عملية تكرر الإنتاج لم تؤدي بعد إلى أزمة عامة، ولذلك فإنها لا بد أن تكون أقل عمقا واتساعا من حيث الشمول مقارنة مع الأزمات الدورية.<sup>2</sup>

### 3- الأزمة الهيكلية:

وتسمى أيضا الأزمة البنوية وتشمل هذه الأزمة في العادة مجالات معينة أو قطاعات كبيرة من الاقتصاد العالمي من على سبيل المثال: أزمة الطاقة، أزمة الغذاء، أزمة الموارد. الخ.

كما تتميز كذلك بالاستمرارية لقطاع أو مجموعة من القطاعات المتجانسة التي تشمل ميدان معين، حيث تحدث من الاختلال بين الإنتاج والاستهلاك كما أن لهذه الأزمة مميزات:

- من جراء الاختلال بين الإنتاج والاستهلاك في مجال معين،

- هذه الأزمة قد تكون فيض الإنتاج وقد تكون أزمة نقص الإنتاج على حد سواء،

- تتميز كذلك بنقص أو فيض الإنتاج والذي ينشأ بسبب عدم التناسب بين الإنتاج والاستهلاك الذي ينشأ في مجرى الدورة الصناعية للاقتصاد ككل.<sup>3</sup>

### ثالثا: خصائص الأزمات الاقتصادية:<sup>4</sup>

- مفاجأة، فهي حدث غير متوقع سريع وغامض.

<sup>1</sup>صالح الدين طالبي، تحليل الأزمات الاقتصادية العالمية (الأزمة الحالية وتداعياتها حالة الجزائر-)، (رسالة ماجستير: تحليل اقتصادي)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010، ص05.

<sup>2</sup>ميمونة داودي، دراسة أزمة الكساد الكبير (1929-1933) والأزمة (2007-2008)، (رسالة ماجستير: اقتصاد دولي)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2014، ص27.

<sup>3</sup>خليل خميس، (المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية: الأزمات الاقتصادية والمالية وأثارها على مسارات التنمية)، العدد الخامس، 2016، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص124.

<sup>4</sup>فطيمة لبلع، مرجع سابق، ص05.

-جسامة التهديد، والذي قد يؤدي إلى خسائر مادية أو بشرية هائلة تهدد الاستقرار وتصل أحيانا إلى القضاء على كيان المنظمة.

-مربكة، فهي تهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها النظام وتخلق حالة من حالات القلق والتوتر وعدم اليقين في البدائل المتاحة خاصة في ظل نقص المعلومات الأمر الذي يتضاعف من صعوبة اتخاذ القرار ويجعل أي قرار ينطوي على قدم من المخاطرة.

-ضيق الوقت المتاح لمواجهة الأزمة، فالأحداث تقع وتتصاعد بشكل متسارع وربما حاد الأمر الذي يفقد أطراف الأزمة أحيانا القدرة على السيطرة في الموقف واستيعاب جيدا، حيث لا بد من تركيز الجهود لاتخاذ القرارات حاسمة وسريعة في وقت يتسم بالضيق والضغط.

-تعدد الأطراف والقوى المؤثرة في حدوث الأزمة وتطورها وتعارض مصالحها، مما يوجد صعوبات في السيطرة على الموقف وإدارته.

**المطلب الرابع: مراحل الأزمات الاقتصادية وأسبابها، مؤشرات الاقتصادية للأزمات:**

**أولا: مراحل الأزمات الاقتصادية:**

باعتبار الأزمة الاقتصادية كظاهرة تتميز بالتقلبات بين مرحلتي التوسع والانكماش وبشكل مفاجئ يسوده تقلب في مستوى النشاط الاقتصادي الكلي، يمكن التمييز بين المراحل التي تمر بها الأزمة، وذلك على النحو التالي:

### **1-مرحلة التوسع:**

وهي مرحلة سابقة للأزمة إذ تتميز بانطلاقة اقتصادية سريعة يميزها ارتفاع في الإنتاج والأسعار على حد سواء وخلق مناصب شغل بصفة فعلية مما يساعد على التقليل من مستويات البطالة.

### **2-مرحلة الانكماش:**

وهي تعبر عن وجود فجوة انكماشية في النشاط الاقتصادي صاحبها انخفاض ملحوظ في مستويات الأسعار، الإنتاج والبطالة وهي تدعى كذلك (مرحلة الأزمة)، كما سماها صامويل عبود في كتابه الشهير (الاقتصاد السياسي للرأسمالية).<sup>1</sup>

### **3-مرحلة الركود:**

وهي كذلك (بمرحلة الكساد)، يستمر بقاء مستوى الإنتاج في الانخفاض في ظل عدم توازن المخزون السلعي، الذي يرفقه وصول هبوط الأسعار إلى حالة الجمود فضلا عن وجود البطالة جماعية وهي تعبر عن أكبر نسبة للبطالة خلال الأزمة.

### **4-مرحلة الانتعاش:**

<sup>1</sup>ميمونة داودي، مرجع سابق، ص29.

وهي كذلك تدعى (مرحلة الازدهار)، أين يتم من خلالها العودة التدريجية أو الانفراج في النشاط الاقتصادي إلى أن يعود إلى ما كان عليه قبل الأزمة مصحوبا بمرونة ملحوظة في معدلات الأسعار الإنتاج والبطالة.<sup>1</sup>

### ثانيا: أسباب الأزمات الاقتصادية:

تختلف أسباب حدوث الأزمات الاقتصادية حسب نوع الأزمة التي حصلت، إلا أن هذا يحول دون الانتقال للأزمات إلى قطاعات أخرى حسب درجة الترابط وفيما يلي مجموعة من أسباب أهمها:

#### 1- عدم استقرار الاقتصاد الكلي:

إن أحد أهم مصادر الأزمات الخارجية هو تقلبات في شروط التبادل التجاري، فعندما تنخفض شروط التجارة يصعب على عملاء البنوك المشتغلين بنشاطات ذات علاقة بالتصدير والاستيراد الوفاء بالتزاماتهم خصوصا خدمة الديون، وتعتبر التقلبات في أسعار الفائدة العالمية أحد المصادر الخارجية المسببة في الأزمات المالية، فالتغير الكبير في أسعار الفائدة عالميا لا تؤثر فقط على تكلفة الاقتراض بل تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول ويقدر ما بين 50 إلى 67 بالمائة من تدفقات رؤوس الأموال من وإلى الدول النامية خلال حقبة التسعينات كان سببها مباشرة أو غير مباشر لحدوث العديد من الأزمات الاقتصادية، أما في الجانب المحلي فهناك التقلبات في معدل التضخم التي تعتبر عنصرا حاسما في مقدرة القطاع المصرفي على القيام بدور الوساطة المالية وخصوصا منح الائتمان وتوفير السيولة، وقد أعتبر الركود الاقتصادي الناتج عن ارتفاع مستويات الأسعار سببا مباشرا لحدوث الأزمات الاقتصادية.<sup>2</sup>

#### 2- نقص الشفافية:

يقصد بها عدم دقة المعلومات عن أداء الكثير من الشركات والمؤسسات الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بالكشف عن الحجم الحقيقي للاحتياطات الدولية من العملات الأجنبية مما يؤدي إلى فقدان الثقة وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج.<sup>3</sup>

#### 3- ضعف النظام المحاسبي والرقابي والتنظيمي:

إن من بين العوامل التي أدت إلى حدوث أزمات اقتصادية مالية في معظم الدول هي ضعف في الأنظمة المحاسبية المتبعة ودرجة الإفصاح عن المعلومة خصوصا فيما يتعلق بالديون المعدومة، هذا بالإضافة إلى ضعف النظام القانوني المساند للعمليات المصرفية وعدم الالتزام بالحد الأقصى للقروض الممنوحة لمقترض واحد ونسبتها من رأس المصرف خاصة إذا توافقت ذلك مع نقص في الرقابة

<sup>1</sup>ميمونة داودي، مرجع سابق، ص 29-30.

<sup>2</sup>حمزة ديار، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الأمن الغذائي في الوطن العربي، (رسالة ماجستير: اقتصاد دولي)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013، ص 06.

<sup>3</sup>د. عز الدين بوحبل، مرجع سابق، ص 65.

المصرفية التي من شأنها أن تؤدي إلى تقييم غير الدقيق وغير الكافي للمخاطر الائتمانية، وتركزها في مجال واسع كالتوسع في القروض العقارية والاستهلاكية.<sup>1</sup>

#### 4- القيود الغير الكافية على عمليات الائتمان:

إن منح القروض ضمن قيود غير كافية وشروط لا تكفل عمليات السداد لهذه القروض كان من ضمن الأسباب التي أدت إلى بعض الأزمات الاقتصادية، وقد كان الأمر واضحاً وجلياً في بعض البنوك الحكومية حيث تخضع عمليات الائتمان ومنح القروض في هذه البنوك إلى سياسات وتوجيهات حكومية، تحكمها الأهداف السياسية وأهداف بعض أصحاب المصالح وكان هذا يؤثر بشكل واضح على كفاءة هذه البنوك وربحيها.

#### 5- ضعف الاستعداد للتعاطي مع التحرير المالي:

إن ضعف الاستعداد للتحرير المالي وعدم فعالية التنظيم والإشراف وعدم التدخل في الوقت المناسب كانت من أهم أسباب وقوع الأزمات في بعض البلدان، حيث أن التحرير المالي ينجم عنه أوضاع وظروف جديدة تتطلب إجراءات وسياسات وإستراتيجيات منظمة ومتسلسلة وقد عانت بعض الدول خاصة النامية من عدم تأقلمها وعدم استعدادها الكافي للتعاطي مع عمليات التحرير المالي كما يجب حيث أن التطورات السريعة والفائقة لأساليب التمويل الدولي لم تعطي الوقت الكافي للوكلاء الاقتصاديين للتكيف معها، مما يؤدي إلى خطر ظهور بعض السلوكيات غير ملائمة.<sup>2</sup>

#### ثالثاً: المؤشرات الاقتصادية للأزمات:

في الواقع لا توجد مؤشرات واضحة دالة على حدوث أزمات مستقبلاً بشكل يقيني وإلا أمكن معالجة الموقف بمجرد ظهورها، ففي الحقيقة هناك مجموعة من المؤشرات الدالة فقط على مواقف تتسم بتزايد مخاطر التعرض للأزمات، ويمكننا تصنيف أهم المؤشرات الاقتصادية إلى صنفين هما:

-التطور في السياسة الاقتصادية الكلية،

-الخصائص الهيكلية للسوق(البنوية).

ويمكن توضيح المؤشرات الاقتصادية لكل صنف في الجدول التالي:

<sup>1</sup>حمزة دبار، مرجع سابق، ص07.

<sup>2</sup>د. عز الدين بوحبل، مرجع سابق، ص66.

الجدول رقم (01): المؤشرات الاقتصادية الدالة على وقوع الأزمات

التطور في السياسة الاقتصادية الكلية	الخصائص الهيكلية للسوق
<ul style="list-style-type: none"> <li>-ارتفاع معدل التضخم،</li> <li>-نمو سريع في التدفق النقدي،</li> <li>-انخفاض حقيقي لمعدل نحو الصادرات،</li> <li>-عجز مالي متزايد،</li> <li>-ارتفاع معدل التبادل بالنسبة للاتجاه السائد،</li> <li>-النمو السريع في الاعتمادات المالية المحلية</li> <li>كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي،</li> <li>-ارتفاع نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي القروض،</li> <li>-نمو الديون الخارجية وزيادة الديون بالعملات الأجنبية،</li> <li>-انخفاض الاحتياطي العالمي،</li> <li>-انخفاض نحو الاقتصاد الحقيقي،</li> <li>-ارتفاع معدل الأسعار والأرباح،</li> <li>-ارتفاع معدلات الفائدة المحلية وارتفاع معدل البطالة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>-نظام جمود معدلات التبادل،</li> <li>-إستراتيجية النمو المتزايد في الصادرات،</li> <li>-قطاع التصدير الأكثر تركيزا،</li> <li>-ارتفاع معدل التغير للديون الخارجية،</li> <li>-ارتفاع حجم الدين الخارجي قصير الأجل،</li> <li>-تحرر سوق المال الحديث،</li> <li>-إطار ضعف للإشراف على الأموال وتنظيمها،</li> <li>-انخفاض الاكتتاب في سوق الأسهم،</li> <li>-سيطرة بعض المؤسسات على سوق الأسهم،</li> <li>-الرقابة على دخول السوق والخروج منه.</li> </ul>

المصدر: حمزة دبار، مرجع سابق، ص 08-09.

### المبحث الثاني: العلاقة بين السياسة النقدية والأزمات الاقتصادية:

في أي سياسة اقتصادية ينبغي تحديد أهداف معينة مثل مواجهة الأزمات، وذلك بغية المحافظة على المستوى الاقتصادي كافي يسمح بانسجام كل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية.

### المطلب الأول: علاقة السياسة النقدية بالسياسات الاقتصادية:

السياسة النقدية تعتبر جزءا مهما من السياسة الاقتصادية الكلية حيث تؤدي السياسة النقدية دورا مهما وفاعلا في تنظيم عرض النقود والتحكم بالسيولة النقدية والائتمان، ومن خلال هذا الدور المهم تستطيع السلطات النقدية والمتمثلة بالبنك المركزي كأعلى سلطة نقدية، إذ تحقق أهداف حيوية محددة وفق أولويات تقررهما المشكلة الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد، فأحيانا تستخدم السلطات النقدية أهداف وسيطة كعرض النقود وأسعار الفائدة للوصول إلى تحقيق الهدف النهائي تصبوا إليه كاستقرار الأسعار والحد من التضخم والذي يعتبر من أبرز وأهم الأهداف التي تسعى إليها كافة اقتصاديات العالم بما للتضخم والأزمات الاقتصادية من آثار سلبية تنعكس على الاقتصاد والنمو الاقتصادي.<sup>1</sup>

وتستطيع أن تؤثر السياسة النقدية على الاستهلاك إما بالزيادة أو التقييد فعن طريق التوسع في التسهيلات الائتمانية يزداد الاستهلاك، أما تخفيض الاستهلاك فيكون عن طريق تقييد الاقتراض من أجل تقييد الاستهلاك وتشجيع الإنتاج وخاصة في البلدان التي تعاني من قلة الإنتاج وزيادة الاستهلاك وهذا بالتنسيق مع السياسات الأخرى كالسياسة المالية وسياسة الأجور لتحقيق هذه الأهداف وهذا ما يؤكد علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية.<sup>2</sup>

إن للدورات الاقتصادية عواقب وخيمة على الاقتصاديات الرأسمالية وهذا ما أفرزته عبر التاريخ وما يرافقها من زيادة كبيرة في مستوى البطالة وانخفاض مستوى الإنتاج وكساد التجارة الخارجية وعجز كبير في ميزان المدفوعات. حيث قدم الاقتصاديين عدة نظريات وأطروحات توضح الأسباب الحقيقية، حيث تنطلق هذه النظريات في تفسير الدورات الاقتصادية من عوامل نقدية بحتة إذ يعتقد بأن سبب الدورات الاقتصادية ناتجة عن التوسع والانكماش في المعروض النقدي والائتماني قبل أو أثناء التوسع الاقتصادي.

وهذا الكلام يؤكد ارتباط السياسة النقدية بالاستقرار الاقتصادي ودورها في محاربة التضخم أو الكساد على حد سواء. كما تفرض هذه النظرية أن النظام الاقتصادي متوازن عند مرحلة التوظيف الكامل وثبات عرض النقود وسرعة تداولها وأن البنوك التجارية ملزمة بالاحتفاظ بنسبة 100% من الاحتياطات إلى الودائع وبتالي فإن إجمالي الائتمانيات المخصصة للاستثمار لا بد أن يكون مصدره ادخارات المجتمع، وبناءً على ذلك فإن الموارد المخصصة للاستهلاك الجاري تستخدم في المراحل الدنيا

<sup>1</sup>أ.د. لخضر مرغاد، فطوم جوجو، (مجلة الاقتصاد والتنمية: فعالية السياسات النقدية والمالية في أداء الأسواق المالية، العدد الثالث، 2015، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدينة، الجزائر، ص10-11.  
<sup>2</sup>صالح مفتاح، السياسة النقدية والمعلومات اللازمة لوضعها وعلاقتها بالسياسات الأخرى، جامعة بسكرة، الجزائر، ص05.

للإنتاج وعند وصول الاقتصاد إلى حالة الاستخدام الكامل فسوف يتم انتقال الموارد من المراحل العليا للإنتاج إلى المراحل السفلى والتوسع في الإنتاج، بالإضافة إلى قيام البنوك التجارية بتعظيم أرباحها ومحاولة التخلص من الفائض الاحتياطي الموجود لديها وذلك عن طريق زيادة القروض الممنوحة للمستثمرين حيث تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة السائدة في السوق عن سعر الفائدة الطبيعي، مما يخلق حافز لدى المستثمرين على زيادة الطلب وبالتالي ارتفاع الأسعار.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: السياسة النقدية في مواجهة الأزمات الاقتصادية:

باعتبار السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية التي تلجأ إليها مختلف الدول للحد ومكافحة الأزمات التي تواجهها لجأت إليها الجزائر كذلك، وذلك لتحقيق الاستقرار المالي باستعمال أدواتها بالإضافة إلى أدوات مالية مستحدثة جديدة تتمثل في التمويل الغير التقليدي.

### أولاً: الأدوات المستخدمة من طرف البنك المركزي لمعالجة الأزمات الاقتصادية (الأدوات التقليدية):

عادة ما كانت البنوك المركزية تلجأ إلى الأدوات التقليدية لسياستها النقدية (تم التطرق بالتفصيل إلى هذه الأدوات في المبحث الأول)، في أداء دورها سواء تعلق الأمر بالحفاظ على استقرار الأسعار ومعالجة الأزمات الاقتصادية، كما قد تكون هذه الأدوات سابقة الذكر مجدية إذ لم تتوقف قنوات انتقال السياسة النقدية عن العمل، أما في حالة ما إذا توقفت هذه القنوات عن العمل أو كانت لا تعمل بشكل جيد فان الأدوات التقليدية تصبح محدودة أو عديمة الفعالية، الأمر الذي يدفع البنوك المركزية إلى استعمال أدوات أخرى لسياستها النقدية ابتكرتها حديثاً تسمى بالأدوات الغير التقليدية.<sup>2</sup>

قبل التطرق إلى أدوات السياسة النقدية الغير التقليدية نتطرق أولاً إلى أسباب فشل الأدوات التقليدية للسياسة النقدية.

### -أسباب فشل الأدوات التقليدية للسياسة النقدية:

عادة ما تستعمل البنوك المركزية في سعيها لمعالجة الأزمات أداة أساسية هي تحديد معدلات الفائدة الرئيسية ومعدل الفائدة الذي تقرض به للبنوك التجارية ويكون ذلك عادة على المدى قصير جداً (أي يوم أو بضعة أيام)، وتؤثر التغيرات التي يحدثها البنك المركزي في معدل الفائدة الرئيسي على الاقتصاد عبر قناتين رئيسيتين ألا وهما قناة معدل الفائدة وقناة الائتمان.

### 1- قناة معدل الفائدة وأسباب تعثرها:

يمكن التعبير عن جميع معدلات الفائدة فيما يسمى بمنحى المعدلات، حيث يحدد بالنسبة لفئة معينة من المقترضين معدل الاقتراض لمختلف الفترات (ثلاثة أشهر، ستة أشهر، سنة، عشر سنوات... إلخ) تنتقل

أ.د. لخضر مرغاد، فطوم حوحو، مرجع سابق، ص 11-12.  
د. محمد الأمين وليد طالب، دور السياسة النقدية في معالجة الأزمات المالية، (رسالة دكتوراه: علوم اقتصادية)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016، ص 152.

التغيرات المسجلة في معدلات الفائدة الرئيسية إلى الاقتصاد عبر منحى المعدلات الذي يتأثر بثلاثة عوامل رئيسية هي:

-التطورات المستقبلية المتوقعة لأسعار،

-حالة عدم اليقين التي تؤثر على الاستباقيات الخاصة بالمعدلات،

-تتأثر المعدلات طويلة الأجل بالعرض والطلب على السندات باختلاف تواريخ استحقاقها.

يمكن أن تتوقف قناة معدل الفائدة عن العمل بشكل طبيعي في حالتين هما:

### الحالة الأولى:

هي عندما يبلغ معدل الفائدة مستوى الصفر حيث لا يمكن عند هذا المستوى إجراء تخفيضات لأن معدل الفائدة لا يكون سالب.

### الحالة الثانية:

حتى وإن لم يبلغ معدل الفائدة مستوى الصفر فقد لا يستطيع البنك المركزي تخفيض المعدل ويحدث هذا الوضع عندما يسقط الاقتصاد حسب الاقتصادي "كينز" في مصيدة السيولة، حيث يفضل المتعاملين الاقتصاديون في هذه الحالة الاحتفاظ بالنقود وكنتيجة لهذا الوضع لن يكون هناك ارتفاع في أسعار السندات ولا انخفاض في معدلات الفائدة.<sup>1</sup>

### 2-قناة الائتمان وأسباب تعثرها:

تعتبر هذه القناة مكملة لقناة معدل الفائدة وتتوقف قناة القروض البنكية(الائتمان) عن العمل لما يتوقف النظام البنكي عن العمل بشكل طبيعي، وعموما يحدث ذلك في الحالات التالية:<sup>2</sup>

-لما تسجل البنوك خسائر تخفض من قاعدة رأسمالها ومن مقدرتها على الإقراض،

-لما تتدهور الأوضاع الاقتصادية بشكل كبير ما يجعل عملية إقراض أكثر مخاطرة ويزيد من تردد المقترضين،

-لما يتوقف سوق ما بين البنوك الذي يعتبر مصدر تمويل البنوك التجارية عن العمل بسبب فقدان الثقة بين أطراف المتعاملة.

### ثانيا: الأدوات الغير التقليدية للسياسة النقدية:

بعد فشل الأدوات التقليدية للسياسة النقدية في مواجهة ومعالجة الأزمات عند وقوعها وحتم على البنوك المركزية استعمال أدوات حديثة يطلق عليها تسمية الأدوات الغير التقليدية للسياسة النقدية القائمة على مبادئ جديدة تهدف إلى تنشيط الاقتصاد وكبت التضخم ومواجهة الأزمات الاقتصادية وفيما يلي تتمثل هذه الأدوات في:

### 1-التيسير الكمي:

<sup>1</sup>محمد الأمين وليد طالب، مرجع سابق، ص 155-156.

<sup>2</sup>محمد الأمين وليد طالب، مرجع سابق، 156-157.

يدل مصطلح التيسير الكمي على أحد أدوات السياسة النقدية التي يطلق عليها تسمية الغير التقليدية والتي يمكن للبنوك المركزية أن تستعملها في بعض الأوضاع الاقتصادية الاستثنائية كالأزمات الاقتصادية الكبرى، وينبع الطابع الغير التقليدي لهذه الأدوات عن عدم تمكن البنوك المركزية من استعمال أدواتها التقليدية المتمثلة أساسا في أداة معدل الفائدة التي بدورها تؤثر على معدل الخصم أو معدلات ما بين البنوك وأداة الاحتياطي الإجباري، وأداة السوق المفتوحة التي تهدف إلى التحكم في الكتلة النقدية.

يتم استعمال أداة التيسير لما يكون معدل الفائدة قصير الأجل قريب من الصفر ولما تطول حالة الانكماش، والهدف من استعمال هذه الأداة هو خفض معدلات الفائدة طويلة الأجل لإعادة تنشيط الاقتصاد مباشرة، ويقوم ميكانيزم التيسير الكمي على زيادة ميزانية البنك المركزي حيث يقتني هذا الأخير أصول مختلفة قد تشمل أصول قليلة المخاطر كسندات الخزينة أو أصول أخرى أكثر خطرا كديون الوكالات والسندات المدعومة بصول (ABS) مثل سندات الرهن العقاري (MBS).

شكلت الإجراءات الغير التقليدية التي اتخذها بنك اليابان بين عامي 2001 و2006 أول حالة تستعمل فيها أداة التيسير الكمي، وتم بعد ذلك خلال الأزمة المالية 2008 استعمال أشكال مختلفة من أداة التيسير الكمي.

يعتبر التيسير الكمي أداة مشابهة لأداة الإصدار النقدي إلا أنها أكثر تطورا منها في إجراءات تنفيذها وهو يتركز على عاملين أساسيين:

- توفير السيولة ليتم تداولها في الاقتصاد،

- زيادة احتياطات القطاع البنكي.

يعتبر العامل الأول في حالة الأزمات الاقتصادية عاملا جوهريا حيث تستطيع البنوك المركزية بتحقيقه تجنب الكساد في حين يسمح العامل الثاني بتحفيز البنوك التجارية على الإقراض مجددا.<sup>1</sup>

### 2- أداة التيسير النوعي (الائتماني):

هو ذلك المزيج من القروض والأوراق المالية التي يحتفظ بها البنك المركزي وعلى كيفية تكوين هذه الأصول التي تؤثر على شروط الائتمان للشركات والعائلات، فهو يشمل زيادة المعروض النقدي بعدم شراء السندات الحكومية ولكن بشراء أصول القطاع الخاص مثل سندات الشركات والأوراق المالية المدعومة برهن عقاري (أصول غير تقليدية)، للسماح للبنك المركزي للوصول إلى سقف معدل الفائدة فالتسهيل النوعي له تأثير ذو طابع نوعي على ميزانية البنك المركزي ويرتكز على تغيير تركيبة أصول ميزانيته دون الضرورة لرفعها، هذه السياسة قد تؤدي في النهاية إلى زيادة في الميزانية إذ لم يتم تعقيم

<sup>1</sup> محمد الأمين وليد طالب، نظيرة قلادي، (مجلة دراسات اقتصادية: الأدوات غير التقليدية للسياسة النقدية (على ضوء الأزمة المالية 2007-2008))، العدد الأول، جامعة العربي بن مهيدي أم بواقي، الجزائر، 2019، ص ص 212-213.

عمليات شراء من خلال بيع أصول أخرى، والهدف من ذلك ليس زيادة كمية الاحتياطات الإضافية للخصوم بل تغيير الأسعار المتعلقة بالأوراق المالية المستهدفة.<sup>1</sup>

### 3- أداة إستراتيجية توجيه استباقيات المتعاملين:

يرى الاقتصادي "Wood Ford" (2012) بأن أهمية هذه الأداة تبرز من خلال العاملين التاليين: العامل الأول متعلق بإمكانية عدم تشخيص العملاء لنوايا البنك المركزي، حيث يشكل الوضع السابق مشكلا حقيقيا إذا أجبر مستوى الصفح البنوك المركزية الحفاظ على سياسة نقدية أكثر تشددا من تلك التي كانت ترغب في تطبيقها وإذا حاولت البنوك المركزية إقناع المتعاملين بأن السياسة النقدية ستكون أكثر مرونة عما تفرضه الظروف الاقتصادية وهذا عندما لا يصبح مستوى الحد الأدنى (الصفح) عائقا فإذا قامت البنوك المركزية بتوضيح قراراتها ووعدت بتبني سياسة أكثر مرونة في المستقبل فإن المستوى الجد مرتفع للمعدلات الحقيقية خلال الفترة الحالية سيكون أقل ضررا على النشاط الاقتصادي في المدى القصير.

العامل الثاني هوان أداة إستراتيجية توجيه استباقيات المتعاملين تجبر السلطات النقدية على الالتزام بتنفيذ قراراتها الأمر الذي من شأنه أن يحسن من مصداقيته ومن صحة الاستباقيات، يرى الاقتصادي "Wood Ford" (2012) بأن التزامات البنك المركزي ستكون فعالة لأنها في ظل ظروف معينة يمكن أن تؤثر على الأسواق (السوق المالي خاصة) بالشكل الذي يعكس التغيرات الواقعة في الاعتقادات السائدة حول الوجهة المستقبلية لمعدلات الفائدة نحو تلك المعلن عليها، حيث ستؤدي التزامات البنك المركزي لاسيما إذا كانت تتمتع بدرجة عالية من المصداقية إلى تراجع معدلات الفائدة طويلة الأجل ما سيؤدي إلى خفض تكلفة القروض، وبالتالي يتم إعادة بعث النشاط الاقتصادي بواسطة الاستثمار.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> أنفال نسيب، (مجلة الاقتصادية المالية البنكية وإدارة الأعمال: التحديات وإصلاحات المصاحبة لسياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر)، العدد الأول، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2019، ص ص17-18.

<sup>2</sup> محمد الأمين طالب، نظيرة قلادي، مرجع سابق، ص ص215-216.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة للبحث:

من بين الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع بحثنا والتي تمكنا من الوصول إليها نذكر ما يلي:

المطلب الأول: الدراسات السابقة العربية:

أولاً: دراسات عربية محلية:

-دراسة حاجي سمية تحت عنوان: دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات-حالة الجزائر - 1990- 2014، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2015-2016، وكانت الإشكالية البحث كالتالي: ما هو دور السياسة النقدية في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات بصورة عامة وفي الجزائر خاصة؟ حيث هدفت هذه الدراسة إلى دراسة السياسة النقدية خاصة في الجزائر وكيفية معالجتها للخلل الحادث في ميزان المدفوعات مع محاولة ضبط هذه الدراسة بدراسة قياسية لتمدنا هذه الأخيرة بعلاقات أكثر دقة توضح فعالية السياسة النقدية في إصلاح خلل ميزان المدفوعات. وتوصلت الباحثة إلى بعض النتائج والتي تكمن في أن فعالية السياسة النقدية محدودة نظرا لظروف التخلف التي تعيشها هذه البلدان وما يرافقها من ضعف في أداء الجهاز المصرفي بسبب قلة الوعي المصرفي وضيق السوق النقدية والمالية ونفشي ظاهرة الاكتناز ووجود سيولة كبيرة في الاقتصاد ناتجة بالأساس عن تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق الإصدار النقدي، وكذلك من بين هاته النتائج نجد أن تطور السياسة النقدية الجزائرية ارتبط بالفترة الانتقالية التي شهدتها الاقتصاد الجزائري من اقتصاد مخطط(مركزي وموجه) إلى نظام يعتمد على مقومات ومبادئ الاقتصاد الحر(السوق).

-دراسة وجدي جميلة تحت عنوان: السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم-حالة الجزائر-خلال الفترة 1990-2014، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الجزائر، 2015-2016، وكانت الإشكالية البحث كالتالي: هل تعتبر السياسة النقدية أداة فعالة لاستهداف التضخم في الجزائر؟ حيث هدفت الدراسة إبراز دور السياسة النقدية في التأثير على الكتلة النقدية وتحليل فعالية السياسة النقدية المطبقة في الجزائر في مواجهة التضخم، كما تهدف إلى دراسة ظاهرة استهداف التضخم بالجزائر والتعرف على أسبابه إضافة إلى محاولة البحث عن الشروط الضرورية لتطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر، حيث تم القيام بدراسة قياسية بالاعتماد على أربع متغيرات الناتج المحلي الخام، معدل التضخم، تطور الكتلة النقدية ومعدل الصرف. وقد توصلت الباحثة إلى أنه لا يمكن تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر لعدم توفر شروطه الأولية وأهمها استقلالية البنك المركزي وهذا لأن التضخم في الجزائر يرجع لأسباب هيكلية.

-دراسة زناقي سيد أحمد تحت عنوان: السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي-حالة الجزائر - 2003-، 2014، رسالة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2015-2016، وكانت الإشكالية البحث كالتالي: ما هي متطلبات السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي

الكلي في الجزائر؟ حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف أساسها هو متطلبات السياسة النقدية في الجزائر لتحقيق التوازنات (داخليا، خارجيا)، وللحصول على استقرار اقتصادي كلي من خلال محاولة إثبات معدل التغير في محددات المجمعات الاقتصادية الكلية، كما يهدف هذا البحث إلى محاولة تقييم المتغيرات المحددة لمعالم الاقتصاد الكلي الجزائري ومحاولة توضيح الاختلالات التي مزال القطاع يعاني منها لتحقيق الاستقرار في النشاط الاقتصادي. وتوصل الباحث إلى بعض النتائج منها: انتهاء سياسة الإصلاح المنظم والمتسارع لتطوير الأنظمة التي تسمح بتوفير السيولة ودعم النشاط الإنتاجي من البنوك والمؤسسات المالية منها تدعم النشاط الاقتصادي، التنسيق بين السياستين النقدية والمالية من خلال وضع أدوات وميكانيزم تجعلها بعيدة عن الصدمات الخارجية، لأنها تعاني من معدلات مرتفعة للتضخم نتيجة لأسعار الصرف المتدنية والاعتماد الشبه الكلي على قطاع المحروقات.

-دراسة بن نافلة نصيرة تحت عنوان: تقييم السياسة النقدية في الجزائر (دراسة قياسية) للفترة الممتدة من 1980-2014، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2017-2018، وكانت إشكالية البحث كالتالي: ما مدى فعالية السياسة النقدية في الجزائر؟ حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور السياسة النقدية في التأثير على الكتلة النقدية في المجتمع، وكذلك التعريف بمراحل السياسة النقدية في الجزائر، توضيح أهمية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية. وتوصلت الباحثة إلى بعض النتائج نذكر منها: أن السياسة النقدية تعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية تتمثل في تحقيق معدلات عالية للنمو، الحفاظ على استقرار الأسعار وكذلك العمل على رفع من العمالة، إضافة إلى سعي الحفاظ على توازن المدفوعات لذلك يمكن القول إن السياسة النقدية تؤدي دورا هاما في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية باستخدام أدواتها المختلفة.

### ثانيا: دراسات عربية خارجية:

-دراسة للبا حثان أحمد إسماعيل المشهداني، حيدر حسين آل طعمة تحت عنوان: دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي 2003-2009، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد الثالث والثلاثون، 2012، وكانت مشكلة الدراسة كالتالي: أن التضخم يعد من أهم المشاكل التي تمثل تحديا كبيرا للسياسات الاقتصادية الكلية وكذلك الجزئية في العراق، وتهدف هذه الدراسة إلى دراسة طبيعة عمل السياسة النقدية ومناقشة أبرز الأدوات النقدية المستخدمة لدى السلطة النقدية لتحقيق أهدافها، فيما يحاول الجانب التطبيقي من الدراسة الوقوف على أهم التحولات التي شهدتها السياسة النقدية في العراق بعد عام 2003، وبيان مدى تحقيق الاستقرار النقدي الداخلي والخارجي في البلد. وتم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات على غرارها أن البلدان النامية تتميز بضعف الأجهزة المصرفية وقلة عددها، كما تتسم أسواقها المالية والنقدية بقلّة التنظيم ومحدودية الحجم، هذا بالإضافة إلى عدم تطور العادات المصرفية لدى الجمهور، هذه الخصائص تقود إلى تثبيت فاعلية

أدوات السياسة النقدية الكمية، في حين يزداد تأثير الأدوات النوعية على الأوضاع الاقتصادية في تلك البلدان، كذلك أن الاقتصاد العراقي يحتاج لمعالجة هذه الاختلالات إلى تنسيق وتفعيل ومشاركة السياسات الاقتصادية الكلية الأخرى.

دراسة حسين علي العمر تحت عنوان: قنوات تأثير السياسة النقدية (حالة الكويت)، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد السادس، العدد الثالث، 2009، حيث سعت الدراسة للتعرف على قنوات تأثير السياسة النقدية في الناتج المحلي الغير النفطي ومستوى العام للأسعار بدولة الكويت. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن قنوات سعر الفائدة، الإقراض، أسعار الأصول، سعر الصرف، التي تمت دراستها ذات أهمية نسبية لكونها عززت الأثر العكسي لأداة السياسة النقدية المتمثلة بسعر الخصم، إلا أن هذا الأثر ينصب على مستوى العام للأسعار من دون الناتج المحلي، مما يعني عدم فاعلية السياسة النقدية في التأثير في الناتج المحلي هذه النتيجة تماثل تلك التي توصلت لها الدراسات على الدول النامية الأخرى.

### المطلب الثاني: القيمة المضافة:

أغلب الدراسات السابقة الذكر ركزت على دور فعالية السياسة النقدية في مواجهة أو معالجة خلل من الاختلالات الحاصلة في التوازن الاقتصادي، بغية تحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي وكذلك قنوات تأثير السياسة النقدية خاصة في الدول النامية وهذا ما يتفق مع دراستنا.

وتختلف دراستنا في كونها تكمن في دور وفعالية السياسة النقدية في مواجهة أو إدارة الأزمات الاقتصادية المختلفة (حالة الجزائر)، وذلك من خلال الاطلاع على مدى فعالية السياسة النقدية في مواجهة الأزمات المتعلقة بتقلبات أسعار البترول، وأهم الأدوات التي سوف تلجأ إليها الجزائر في ظل عدم نجاعة السياسة النقدية بأدواتها التقليدية.

وفي الأخير يمكن القول إن السياسة النقدية أداة فعالة في التأثير على التغيرات التي تحدث في الاقتصاد الكلي للجزائر باستخدام أدواتها المختلفة فهي تتميز دائماً بحلولها لجميع المشاكل الاقتصادية التي تحدث (مثلا الأزمات الاقتصادية، تضخم، تحقيق الاستقرار الاقتصادي... الخ)، وذلك بالتنسيق مع السياسة المالية.

### خلاصة الفصل.

يمكن القول إن السياسة النقدية مرت بعدة مراحل أكسبتها أهمية كبيرة، فهي مجموعة من الإجراءات والقرارات التي تقوم بها السلطات النقدية المتمثلة في التحكم في العرض النقدي مما يعطيها القدرة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما أن السياسة النقدية في الدول النامية لا تختلف عن تلك المطبقة في الدول الصناعية الكبرى، والاختلاف يكمن فقط في طريقة استخدام الأدوات.

من جهة أخرى نستخلص أن الأزمات الاقتصادية ظاهرة غير مرغوب فيها من قبل البلدان المختلفة وذلك كونها تأتي فجأة وتحدث اختلالات في التوازن الاقتصادي الكلي.

وعليه فإن السياسة النقدية تعتبر على أنها إجراءات تقوم بها السلطة النقدية وذلك عن طريق استخدام مجموعة من الأدوات واللجوء إليها في حال وقوع أزمة اقتصادية ولكن بالتنسيق مع السياسات الاقتصادية الباقية.

## الفصل الثاني:

دور السياسة النقدية في علاج الأزمات الاقتصادية الراهنة في

الجزائر 2014-2019

**تمهيد.**

مرت الجزائر بالعديد من الأزمات، فكلها كانت تتعلق بأزمات النفط (البتروول) وذلك باعتبار أنها من الدول التي تعتمد على المحروقات في صادراتها، فمن أهم وأبرز الأزمات البترولية التي أثرت على الجزائر منها أزمة 1973 ثم أزمة 1986.... إلخ، وما انتهت وخرجت من هذه الأزمات وآثارها على الاقتصاد الوطني إلا وظهت أزمة أخرى سنة 2014، تمثلت هاته الأزمة في انخفاض أسعار البترول، والتي قد أثرت بشكل كبير على مجمل الاقتصاد الوطني.

وباعتبار السياسة النقدية من أهم إستراتيجيات والسياسات الاقتصادية التي تلجأ إليها مختلف الدول للحد ومكافحة الأزمات المختلفة التي تواجهها، حيث أن الجزائر من الدول النامية التي لجأت إلى السياسة النقدية وذلك بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي واستقرار المالي باستعمال مختلف أدواتها، بالإضافة إلى أدوات مالية مستحدثة جديدة تتمثل في التمويل غير التقليدي.

وهذا ما سنتطرق إليه من خلال الدراسة التالية تحت عنوان دور السياسة النقدية في علاج الأزمات الاقتصادية الراهنة في الجزائر 2014-2019، وهو الفصل الذي بدوره قسمناه إلى مبحثين وهما كالتالي:

**المبحث الأول:** أزمة تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري.

**المبحث الثاني:** دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي.

المبحث الأول: أزمة تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري

عرف سوق النفط العالمي عدة تقلبات في أسعار البترول على مدى السنوات الماضية، كما عرفت منذ السبعينات وضعية عدم استقرار، وبالتالي أثرت على الدول المصدرة للبترول، وبالأخص على الاقتصاد الجزائري، وعليه نقوم بدراسة الأزمة الاقتصادية البترولية 2014 التي تعرضت لها الجزائر وكذلك أسبابها، ثم آثارها على الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: الأزمة الاقتصادية البترولية 2014 (أزمة تقلبات أسعار النفط)

ظهرت بوادر أزمة بترولية في السنوات الأخيرة مع بدايات سنة 2014، حيث شهدت أسعار البترول انهيارا مستمرا، مما أثر سلبا على الاقتصاديات التي تعتمد على عائدات هذه المادة كمصدر أساسي للتمويل، والاقتصاد الجزائري ليس استثناء في هذا الأمر نظرا للمساهمة الكبيرة لعائدات البترول في تمويل مختلف النشاطات الاقتصادية.<sup>(1)</sup>

شهدت أسعار البترول ارتفاعا نوعا ما مع مطلع الألفية الثانية استمر ما يقارب العقد من الزمن، حيث عاشت الدول المنتجة للبترول بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة بحبوحة مالية، إذ شكلت صادرات المحروقات خلال هذه الفترة 95 % من المجموع الكلي للصادرات وشكلت الجباية البترولية أكثر من 60% من إيرادات الميزانية العامة للدولة، غير أن الانهيار المفاجئ لأسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014 بنسبة تزيد عن 50% أدى إلى العديد من الآثار السلبية.

إن هذا الانخفاض الكبير لأسعار المحروقات جعل احتياطات الدول المنتجة للنفط تتآكل وتدخل ميزانيتها مرحلة العجز، وهي التي بنتها على أساس مرجعي يفوق 90 دولار للبرميل، ومنها الجزائر التي تعتمد سعر مرجعي نظري بعيد كل البعد عن واقع ميزانيتها، وفي سنة 2015، نجم عن هذا الانخفاض متوسط سعر برميل البترول بـ 41.1 % من 100.2 دولار في 2014 إلى 53.1 دولار في 2015، نجم عن هذا الانخفاض القوي تقلص إيرادات صادرات المحروقات (33.08 مليار دولار في 2015 مقابل 58.46 مليار دولار في 2014)، وامتد هذا التأثير السلبي الرصيد الكلي لميزان المدفوعات الذي سجل عجزا قدره 27.540 مليار دولار سنة 2015 مقابل عجز قدره 5.88 مليار دولار سنة 2014، ونتيجة لذلك انخفضت احتياطات الصرف بـ 34.81 مليار دولار منتقلا من 178.94 مليار دولار نهاية 2014 إلى 144.13 مليار دولار نهاية 2015.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>- د. مبارك بن زاير واخرون، (مجلة اقتصاديات المال والاعمال: أثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري)، العدد 06، جامعة طاهري محمد- بشار، الجزائر، 2018، ص348.  
<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص355.

## الفصل الثاني: دور السياسة النقدية في علاج الأزمات الاقتصادية الراهنة في الجزائر 2014-2019

ونتيجة الاعتماد الكبير على العائدات البترولية فقد كان لانهباء الأسعار أثر سلبي كبير على معدلات النمو، وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 02: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي الجزائري (2014-2018)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
معدل النمو الناتج المحلي إجمالي السنوي الجزائري	3.8	3.7	3.2	1.3	1.4
التغيير %	35.71%	-2.63%	13.51%	-59.38%	7.69%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات البنك الدولي <https://ar.Rnoema.com>

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) مدى تأثير معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للجزائر بانخفاض أسعار البترول حيث انخفضت من نسبة 3.8 سنة 2014 إلى 3.7 مباشرة بعد الأزمة سنة 2015، ورغم هذا بقيت المعدلات في الانهباء، حيث سجل معدل النمو سنة 2016 بنسبة 3.2، وسنة 2017 بنسبة 1.3، حيث أن هاته المعدلات تبقى دائما دون المطلوب وعكس التوقعات الحكومة التي اتخذت من معدل نمو 7% كهدف خلال السنوات المقبلة.

من جهة أخرى أن الأزمة النفطية أثرت بشكل كبير على مسار التنمية المحلية في الجزائر باعتبار الجزائر دولة ريعية يرتبط مستوى التنمية بسعر المحروقات، والذي لا يعرف عدم الاستقرار نتيجة تقلبات الاقتصاد العالمي، وكذا الأزمات الاقتصادية، ومما شك لذلك للأزمة النفطية آثار اجتماعية على الجزائر وأهمها تمثلت في نقص فرص العمل وتقصي البطالة، وكذلك انخفاض القدرة الشرائية للأفراد.<sup>(1)</sup>

حيث قدرت نسبة البطالة سنة 2015 بعد الأزمة بـ 10.6% حسب معطيات البنك الدولي.

ومع نهاية 2014 عرف الاحتياطي الصرف الخارجي انخفاضا بأكثر من 500 مليون دولار نتيجة انهيار أسعار البترول، كما تراجع احتياطات البلد من النقد الأجنبي إلى 172.6 بنهاية 2015، كما أن هذا

<sup>1</sup>- عامر مهني، عادل زيتوني، (مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية: انهيار أسعار النفط وأثرها على التنمية المحلية في الجزائر 2014-2017)، العدد 08، جامعة محمد بوضياف مسيلة، الجزائر، 2017، ص392.

## الفصل الثاني: دور السياسة النقدية في علاج الأزمات الاقتصادية الراهنة في الجزائر 2014-2019

الانكماش سيمتد إلى الناتج الداخلي الخام الذي سينخفض إلى 208 مليار دولار خلال السنوات المقبلة على أساس نمو سنوي في حدود 4%، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى أزمات اقتصادية.<sup>(1)</sup>

والجدول الموالي يوضح صادرات النفط الخام للجزائر وهو كالتالي:

الجدول رقم (03): صادرات النفط الخام للجزائر (2018/2013) (الوحدة: ألف برميل / يوم)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
صادرات نفط الخام	608.4	483.2	519.5	542.7	529.8	435.4

**المصدر:** منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير السنوي الإحصائي 2019، ص 92.

من خلال الجدول يتضح لنا أنه من خلال ونتيجة لانخفاض أسعار البترول في السوق العالمي للنفط، فإن صادرات الجزائر من النفط الخام قد تراجعت حيث كانت سنة 2013 تقدر بـ 608.4 ألف برميل لليوم لتصل أثناء وقوع وحدث الأزمة إلى 483.2 ألف برميل سنة 2014، ثم نلاحظ عودة الصادرات ترتفع بالتدريج حيث قدرت بـ 519.5 ألف برميل لليوم سنة 2015، وفي سنة 2016 قدرت بـ 542.7 ألف برميل لليوم، وفي سنة 2017 نلاحظ تراجع طفيف حيث سجلت الصادرات بـ 529.8 ألف برميل، وتراجعت في سنة 2018 و قدرت الصادرات بـ 435.4 ألف برميل لليوم.

هذا الجدول يوضح لنا إجمالي الإيرادات من المحروقات وهي بدورها عرفت تراجع جراء هاته الأزمة، إذ ينبغي على الجزائر التأقلم مع الوضع وتدبير أمورها بالقليل المتوفر لديها.<sup>(1)</sup>

<sup>1</sup> - مبارك بن زاير واخرون، مرجع سبق ذكره، ص 356.

## الفصل الثاني: دور السياسة النقدية في علاج الأزمات الاقتصادية الراهنة في الجزائر 2014-2019

الجدول رقم (04): إجمالي الإيرادات المحققة من المحروقات (الوحدة: مليون دولار)

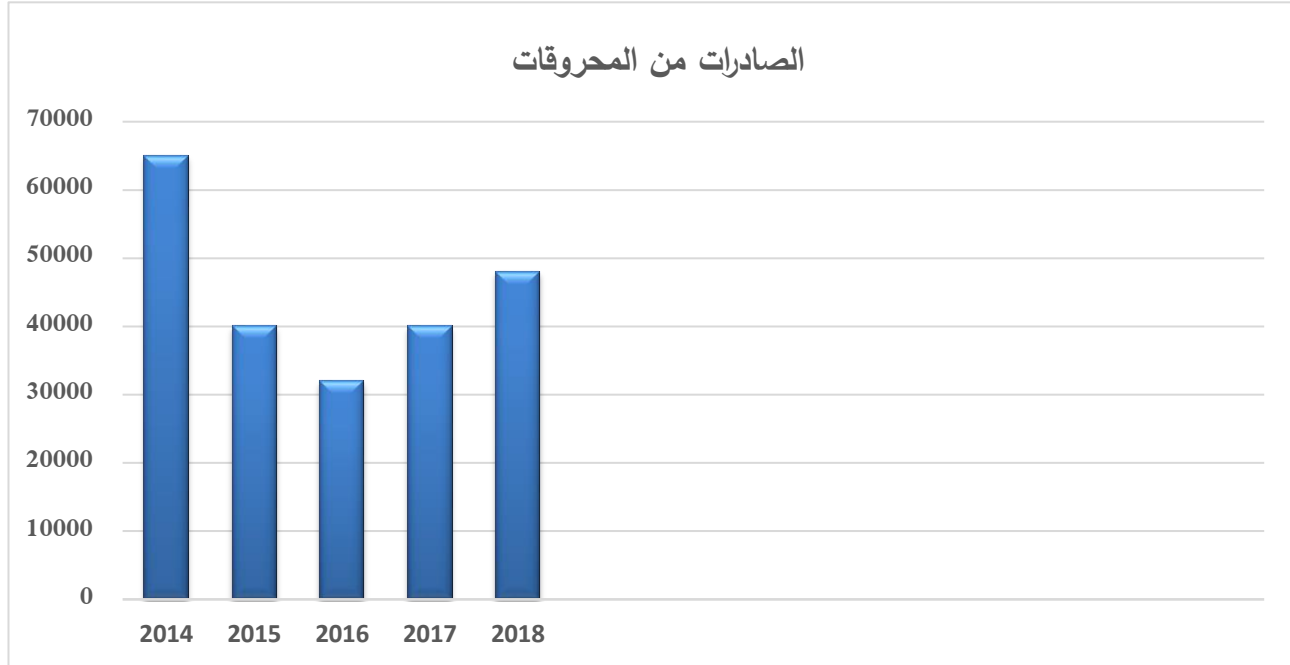
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي الإيرادات من المحروقات	58361.6	33080.6	27917.5	33202.8	38952.6

**المصدر:** بنك الجزائر، النشرة الإحصائية رقم 46 جوان 2019، والنشرة الإحصائية رقم 39 سبتمبر 2017

والجدول أعلاه يوضح مدى تراجع الإيرادات التي تم تحقيقها من المحروقات بحيث أن سنة 2015 كانت تعادل 33080.6 مليون دولار مقارنة مع سنة 2014 حيث كانت تساوي 58361.6 مليون دولار وهذا تراجع واضح في إيرادات الجزائر بسبب الأزمة البترولية (انخفاض أسعار البترول)، حيث استمر هذا الانخفاض إلى سنة 2016 حيث سجلت الإيرادات بـ 27917.5 مليون دولار، ولكن شهدت سنة 2017 تحسن طفيف وقدرت بـ 33202.8 مليون دولار إلى أن ترتفع إلى 38952.6 مليون دولار سنة 2018، وهو ما نلاحظه من تحسن واضح بحيث تم تحقيق عوائد بترولية مرضية.

وفي سنة 2019 وبالتحديد الثلاثي الأول من السنة قدرت الإيرادات بـ 2548.2 في شهر جانفي، و3522.3 مليون دولار في شهر فيفري، وفي اختتام الثلاثي الأول من سنة 2019 تراجعت نوعا ما إلى 2762.5 مليون دولار.

(الوحدة: مليون دولار أمريكي)



المصدر: من إعداد الطالب بناءً على معطيات وإحصائيات بنك الجزائر

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه تدهور صادرات البترول للجزائر سنة 2015 والتي قدرت بـ 40000 مليون دولار مقارنة بما كان عليه سنة 2014 ومقدر بحوالي 65000 مليون دولار وهذا راجع إلى أزمة البترولية الواقعة، واستمر الانخفاض هاته الصادرات المحروقات حيث قدرت سنة 2016 حوالي 32000 مليون دولار، في حين نرى أن في سنة 2017 نلاحظ ارتفاع طفيف في صادرات قدرت بـ 40000 مليون دولار، إلى أن سنة 2018 زاد هذا الارتفاع إلى حوالي 48000 مليون دولار.

#### المطلب الثاني: أسباب أزمة تقلبات النفط (2014)

حيث أن هذه الأزمة لم تأتي هكذا وحدها بل هناك عدّة أسباب وعوامل ساعدت على بروزها ومن أهمها نذكر ما يلي:

أولاً: الأسباب السياسية لأزمة تقلبات أسعار النفط (2014)

من بين أهم الأسباب السياسية الصراع بين السعودية وإيران دفعهما إلى عدم تخفيض إنتاجهما من النفط بناءً على طلب أعضاء منظمة الأوبك فالسعودية رفضت ذلك لأن انخفاض الأسعار يضر بمنافستها الجيو سياسية، إيران والقوة الحليفة لنظام بشار الأسد وروسيا أكثر مما يضر بها فالسعودية في عام 2014 قدرت احتياطاتها المالية بـ 700 مليار دولار، والتي كانت ترى بأن لها القدرة على اجتياز الأزمة أكثر من روسيا وإيران خاصة وأنهما بمثابة عدوين يقفان إلى جانب نظام بشار الأسد و ضد المعارضة في الحرب الأهلية السورية، بالإضافة إلى اعتبار آخر متعلق بوقوفهما إلى جانب حليفتها الولايات المتحدة الأمريكية في ظل الصراع على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط مع الدول العظمى وفي مقدمتها روسيا.

فانهيار الأسعار الذي بدأ في سبتمبر 2014 لم تتسبب فيه السعودية فقط، لأنها بقيت تنتج تقريبا نفس الكمية منذ سنة 2011 والتي تراوحت بين 46.9 و 9.64 مليون برميل يوميا. (1)

### ثانيا: الأسباب الاقتصادية لأزمة تقلبات أسعار النفط (2014)

هناك مجموعة من العوامل التي فرضت ضغوطا خافضة لأسعار النفط أهمها:

**1- ظهور إنتاج النفط الصخري:** الذي أتاحتها تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي، وقد أضاف هذا المصدر الجديد حوالي 4.2 مليون برميل يوميا إلى سوق النفط الخام، مما ساهم في حدوث تخمة من المعروض العالمي.

**2- التغير في السلوك الإستراتيجي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك):** تعد منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) أكبر الأطراف الفاعلة في سوق النفط الخام العالمية، وقد شهدت الفترة الأخيرة تغيرا في السلوك الإستراتيجي للمنظمة من خلال تركيزها على الحفاظ على حصتها السوقية على حساب الأسعار.

فقد فاجأت المنظمة في اجتماعها الأخير باتخاذها قرارا بزيادة الإنتاج بالرغم من فائض العرض العالمي، وهو ما أدى إلى انخفاض جديد في الأسعار، وهذا القرار جاء على العكس تماما مما قامت به المنظمة خلال فترة الأزمة المالية العالمية (2008-2009) عقب انهيار أسعار النفط، حيث خفضت من الإنتاج مما ساعد على انتعاشها مجددا.

<sup>1</sup>- عامر هني وعادل زيتوني، مرجع سابق، ص ص 390، 391.

## الفصل الثاني: دور السياسة النقدية في علاج الأزمات الاقتصادية الراهنة في الجزائر 2014-2019

3- الزيادة المتوقعة في الصادرات الإيرانية: وهذا بعد رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من الغرب بعد التوصل إلى الاتفاق النووي بينهما، حيث تستعد إيران لتصدير 1.26 مليون برميل فقط يوميا بداية من 2016، وهو ما يعني زيادة في تخمة المعروض العالمي.

4- الهبوط المتواصل في استهلاك النفط في الولايات المتحدة: وخاصة في ظل استعاضة عنه ببدائل أخرى. (1)

5- انخفاض مستويات النمو: إذ سجل النمو العالمي تباطؤا وقدر بـ 3.4% سنة 2014، وهذا لتأثره بتباطؤ معدل النمو لبعض الدول الصناعية، وهذا ما أثر على استهلاكها للنفط، وهذا بدوره أدى إلى انخفاض الأسعار.

6- ارتفاع قيمة الدولار: إن النفط كغيره من السلع يتأثر سعرها السوقي بقيمة الدولار، وخلال الفترة 2014-2015 شهد الدولار الأمريكي ارتفاعات متتالية في قيمته ترتب عليها تراجع السعر السوقي للنفط. (2)

### ثالثا: آثار أزمة تقلبات أسعار النفط (2014) على الاقتصاد الجزائري

تعد الجزائر من بين الدول الأكثر تضررا من أزمة انخفاض أسعار البترول نظرا لقلّة إنتاجها من النفط مقارنة بمثيلاتها إيران، السعودية، العراق، نيجيريا، فنزويلا، إضافة إلى ضعف عمليات التنقيب على البترول، لقد تراجعت احتياطات الجزائر بنهاية يونيو 2014 من 269 إلى 193 مليار دولار بسبب العجز في ميزان المدفوعات الخارجية تحت وقع تراجع العائدات النفطية والارتفاع المتواصل للواردات (3)، وهناك بعض المؤشرات التي تبين وبوضوح مدى تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمة البترولية والتي سوف نذكرها كما يلي:

#### 1-الميزان التجاري:

الجدول رقم 05: تطور الميزان التجاري في الجزائر (2014-2019) (الوحدة: مليار دولار)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
- الصادرات	60.129	34.566	29.309	34.57	41.11	9.38

<sup>1</sup>- عبد الحميد مرغيث، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، ص 1، 2.

<sup>2</sup>- فتيحة خوميحة، كريمة فرحي، الأزمة النفطية 2014 وإجراءات الجزائر في التعامل معها، الجزائر، ص 03.

<sup>3</sup>- عامر هني وعادل زيتوني، مرجع سابق، ص 385.

## الفصل الثاني: دور السياسة النقدية في علاج الأزمات الاقتصادية الراهنة في الجزائر 2014-2019

8.83	38.90	33.20	27.918	33.081	58.462	- المحروقات
0.54	2.22	1.37	1.391	1.485	1.667	- صادرات أخرى (خارج المحروقات)
-12.12	-48.57	-48.98	-49.437	-52.649	-59.670	- الواردات
<b>-2.74</b>	<b>-7.46</b>	<b>-14.41</b>	<b>-20.129</b>	<b>-18.083</b>	<b>0.459</b>	<b>الرصيد</b>

المصدر: تقرير بنك الجزائر 2017 ص 47، النشرة الإحصائية لبنك الجزائر رقم 46 جوان 2019

يبين الجدول أعلاه أن الجزائر سجلت في ميزانها التجاري سنة 2015 عجز بقيمة 18.083 مليار دولار ليواصل هذا العجز بالاستمرار في الميزان التجاري إلى غاية الثلاثي الأول من سنة 2019 والذي قدر بـ 2.74 مليار دولار.

بلغت صادرات الجزائر من المحروقات قيمة 33.081 مليار دولار سنة 2015 بعد ما كانت تقدر بـ 58.462 مليار دولار سنة 2014، أي انخفاض بقيمة 25.38% وهذا راجع إلى الأزمة البترولية الحالية، واستمر الانخفاض في صادرات الجزائر من المحروقات إلى غاية سنة 2017 وقدرت بـ 33.20 مليار دولار أي انخفاض بـ 25.26% مقارنة مع سنة 2014، وهذا راجع إلى الانخفاض المستمر في أسعار البترول في سوق النفط الدولي.

أما بالنسبة للواردات فقد تم تسجيل 59.670 مليار دولار سنة 2014، لتبقى الواردات تسجل انخفاض على مدار السنوات الموالية بنسب مختلفة، حيث سجلت سنة 2018 بـ 48.57 مليار دولار أي انخفاض بنسبة 11% مقارنة مع سنة حدوث الأزمة البترولية 2014.

### 2- ميزان المدفوعات:

سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات، مدعما بمستويات عالية لأسعار النفط في السوق الدولية، فوائضا لمدة خمسة عشر سنة متتالية، ليشهد في سنة 2014 أول عجز له منذ 1998، نظرا للطابع المحوري للحساب الجاري لميزان المدفوعات في الجزائر، مكنت هذه الفوائض من تراكم مستمر لاحتياطي الصرف الذي

## الفصل الثاني: دور السياسة النقدية في علاج الأزمات الاقتصادية الراهنة في الجزائر 2014-2019

بلغ مستواه رقما قياسيا قدره 194.0 مليار دولار في نهاية سنة 2013، مثل أكثر من 35 شهرا من الواردات من السلع والخدمات.

ومع ذلك، تمثل قلة تنوع الصادرات من السلع خارج المحروقات والوتيرة المتزايدة للواردات من السلع والخدمات أهم نقاط ضعف ميزان المدفوعات في الجزائر، خلال الفترة 2000-2014،

مثلت صادرات المحروقات ما يقارب 98% من إجمالي الصادرات من السلع.<sup>(1)</sup>

والجدول التالي يبين مدى تأثير ميزان المدفوعات الجزائري بانخفاض أسعار البترول وهو كالتالي:

**الجدول رقم 06: تطور ميزان المدفوعات الجزائري (2014-2019) (الوحدة: مليار الدولار)**

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019 (الثلاثي الأول)
الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات	-5.881	-27.537	-26.031	-21.76	-15.82	-5.90
الرصيد	0.459	-18.083	-20.129	-14.41	-7.46	-2.74

**المصدر:** تقرير البنك المركزي 2017 ص 47، النشرة الإحصائية لبنك الجزائر رقم 46 جوان 2019

فعندما انخفض سعر البترول إلى 70 دولار للبرميل سجل ميزان المدفوعات عجزا خلال سنة 2014 قدر ب 5.881، ومع تفاقم الأزمة البترولية وأثرها على الاقتصاد الوطني، بقي ظهور العجز في ميزان المدفوعات الجزائري بوتيرة مستمر، حيث أظهر الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في سنة 2017 عجزا قدره 21.76 مليار دولار، مقابل 26.031 مليار في سنة 2016.

### 3- الناتج الداخلي الخام:

<sup>1</sup>- محمد لوكال، التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر، نوفمبر 2016، ص ص، 60، 59.

## الفصل الثاني: دور السياسة النقدية في علاج الأزمات الاقتصادية الراهنة في الجزائر 2014-2019

بفعل انكماش في الواردات هذا الأخير امتد إلى الناتج الداخلي الخام، حيث تراجع نمو الاقتصاد الجزائري سنة 2015 إلى 3.9% مقارنة بما كان مسجل سنة حدوث الأزمة البترولية ومقدر بـ 4.5%، وفي سنة 2016 سجل بلغ 3.3% (حسب الديوان الوطني للإحصاء).

وفيما يلي الجدول التالي يبين تطور الناتج الداخلي الخام للجزائر:

### الجدول رقم 07: تطور الناتج الداخلي الخام (2014-2018) (الوحدة: ملايين الدينارات)

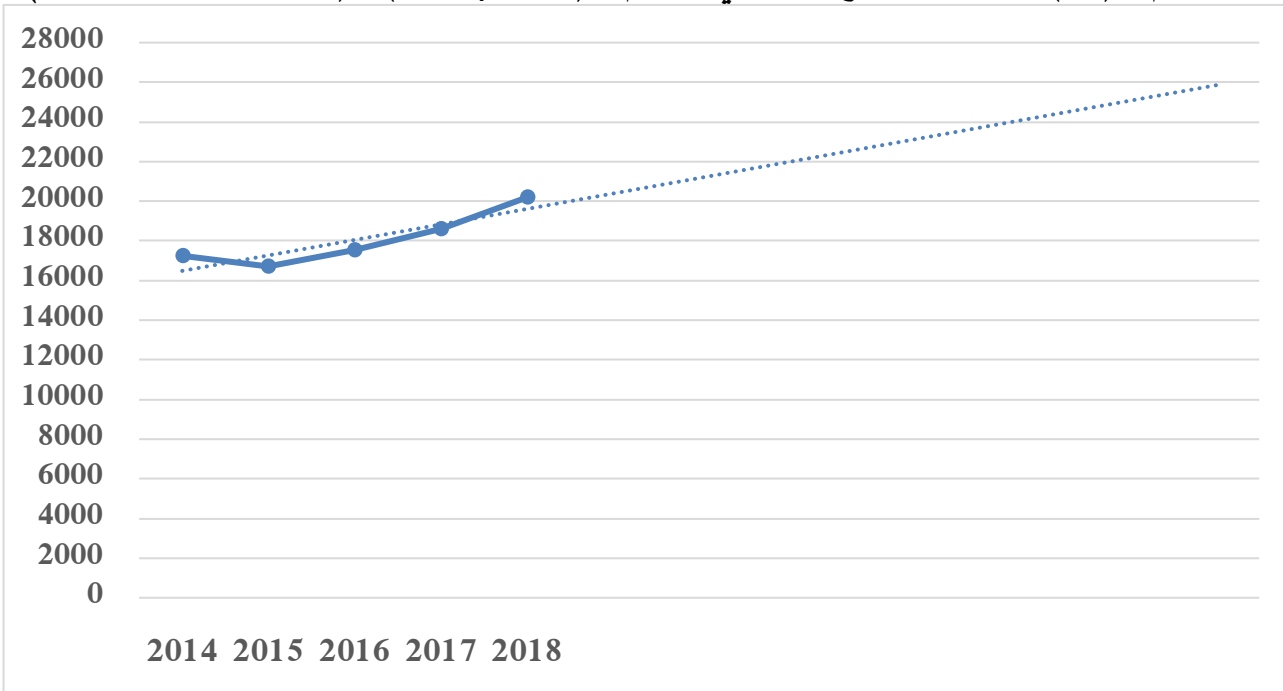
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
الناتج الداخلي الخام	17228.6	16712.7	17514.6	18594.1	20189.6

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على معطيات النشرة الإحصائية لبنك الجزائر رقم 44، 46.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه انخفاض في الناتج الداخلي الخام الجزائري سنة 2015 إلى 16712.7 مليار دج مقارنة بما كان عليه مسجل سنة 2014 والمقدر بـ 17228.6 مليار دج، وهذا تراجع واضح نتيجة أزمة تقلبات أسعار النفط، فيما يلي عرفت السنوات الموائية ارتفاع طفيف في الناتج الداخلي الخام للجزائر حيث بلغ سنة 2017 بـ 18594.1 مليار دج وهي زيادة معتبرة مقارنة بما كان هو مسجل في سنة 2016 والذي قدر بـ 17514.6 مليار دج.

كما بلغ الناتج الداخلي الخام الجزائري سنة 2018 بـ 20189.6 مليار دج.

الشكل رقم (02): تطور الناتج الداخلي الخام (2018/2014) (وحدة ملايين الدينارات)



المصدر: النشرة الإحصائية لبنك الجزائر جوان 2019 رقم 46.

#### 4- صندوق ضبط الموارد:

قبل التطرق إلى مدى تأثير انخفاض أسعار البترول على صندوق ضبط الموارد سنقوم بإعطاء تعريف صغير له:

#### 4-1- تعريف صندوق ضبط الموارد:

كغيرها من الدول النفطية، قامت الجزائر بإنشاء صندوق سيادي، وهو الذي ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخرينة في الجزائر، وقد أنشأ بموجب المادة 10 من قانون الميزانية التكميلي لسنة 2000 والتي تنص على ما يلي:

- يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص رقم 103-302 بعنوان "صندوق ضبط الموارد" ويقيد في هذا الحساب:

أ- في باب الإيرادات:

- فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية.

- كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

ب- في باب النفقات:

- تخفيض الدين العمومي.

- أن الوزير المكلف بالمالية هو الأمر الرئيسي يصرف هذا الحساب.

- تحديد كفاءات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم.<sup>(1)</sup>

#### 4-2- تأثير انخفاض أسعار النفط على صندوق ضبط الموارد (الانعكاسات على صندوق ضبط الموارد):

يعتبر صندوق ضبط الموارد من أكثر المتأثرين بالانخفاض الحاصل في أسعار النفط عالميا، باعتباره يمول مباشرة من فائض إيرادات الجباية البترولية، ويهدف أساسا إلى تغطية العجز في الموازنة العامة، أي أن أي تغير في أسعار النفط سينعكس مباشرة على إيرادات ونفقات الصندوق، فإذا ارتفعت الأسعار زادت الإيرادات وانخفضت النفقات والعكس صحيح.<sup>(2)</sup>

على خلفية التطور المتسارع لانخفاض مدخرات صندوق ضبط الإيرادات، أقرت الحكومة في مشروع قانون المالية 207، إلغاء التسقيف دون 740 مليار دينار أو ما يعادل 6.7 مليار دولار، وهو ما يعكس الانخفاض المتوقع لنتائج الصندوق بعد اقتطاع ما يعادل 32 مليار دولار من موارده للتغطية على اتساع حجم العجز في الميزانية.

وأشارت تقديرات إلى بلوغ قيمة صندوق ضبط الموارد سنة 2014 حوالي 5563.5 مليار دينار (ما يعادل 5.18 مليار دولار)، لكنه عرف تراجعا مع نهاية سنة 2015 إلى 4408.1 مليار دينار (ما يعادل 40.55 مليار دولار)، ما يعني أن الصندوق إياه فقد 10.63 مليار دولار في عام واحد، قبل أن يساهم انخفاض أسعار النفط في حرمان صندوق ضبط الموارد من إضافة أية موارد جديدة، وفي سنة 2017 ستتواصل الاقتطاعات مع بلوغ الناتج 1042.6 مليار دينار (نحو 9.52 مليار دولار)، على أن يبلغ هذا الاقتطاع

<sup>1</sup>نبيل بوفليح، (مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا: صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر)، العدد 01، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، الجزائر، ص ص، 240، 241.

<sup>2</sup>فاطمة فوقه، نبيل بوفليح، (مجلة أداء المؤسسات الجزائرية: انعكاسات الإزمة النفطية ل 2014 على الحسابات الخاصة للجزيرة في الجزائر)، العدد 01، 2017، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، الجزائر، ص156.

3.41 مليار دولار، وعليه لن يقوم صندوق ضبط الموارد على تغطية العجز، بحكم أن ناتجه لن يتجاوز 100.9 مليار دينار نهاية سنة 2018، أي ما يعادل 920.93 مليون دولار .<sup>(1)</sup>

#### 5- المديونية الخارجية (الدين الخارجي):

يمكن إبراز التأثير الذي تركته أزمة انهيار أسعار النفط على حجم المديونية الخارجية في الجدول الموالي:

الجدول رقم (08): تطور المديونية الخارجية بالجزائر في الفترة (2014-2018) (الوحدة: مليار دولار)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
حجم المديونية الخارجية	3.735	3.020	3.849	3.989	4.042

المصدر: تقرير بنك الجزائر سنة 2017، النشرة الإحصائية لبنك الجزائر جوان 2019 رقم 46

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه مع انخفاض أسعار النفط سنة 2014 عاودت المديونية الخارجية الارتفاع حيث بلغت سنة 2016 حوالي 3.849 مليار دولار مقارنة بما كان مسجل في السنوات السابقة، أي سنة 2014 كانت مقدرة بـ 3.735 مليار دولار، وسنة 2015 بلغت 3.020 وأخذت المديونية الخارجية تصاعدي في السنوات الموالية حيث بلغت سنة 2017 بـ 3.989 لتستمر بالارتفاع إلى 4.042 سنة 2018، وبهاته الأرقام نرى مدى تأثير حجم المديونية الخارجية بانخفاض أسعار البترول سنة 2014 رغم أن الجزائر كان بإمكانها التخلص نهائيا من المديونية الخارجية لولا الشروط لدائنيها وذلك لإبقاء الجزائر في تبعية لهم.

#### 6- البطالة:

هناك علاقة عكسية بين أسعار النفط ومعدلات البطالة، يعني أن كل تحسين في الأسعار يقابله الزيادة في العوائد والإيرادات الجزائرية، والتي بدورها تعمل على تشجيع الاستثمارات ومن تم تقليص البطالة في الجزائر. حيث نجد من بين الإجراءات النقشفية التي اتخذتها السلطات الجزائرية لمواجهة الأزمة البترولية، أي انخفاض أسعار النفط سنة 2014 والتي عرفت تراجع في العوائد باعتبار الجزائر تعتمد بنسبة 97% من صادراتها على المحروقات، والإجراء هو تجميد التوظيف في الوظيفة العمومية لسنة 2015.

<sup>1</sup>- بوابة الشروق، تآكل صندوق الإيرادات نهاية 2018، كمال الشيرازي، في 2020/06/22، الساعة 16.00، echouroukonline.com

المبحث الثاني: دور السياسة في تحقيق الاستقرار المالي

تقاس فعالية السياسة النقدية في أية دولة من خلال نجاعة أدواتها في تحقيق الاستقرار المالي، وعليه سنتناول في مبحثنا هذا فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، وكذلك أهم الأدوات المستخدمة من طرف البنك المركزي الجزائري لمعالجة الأزمة الراهنة الاقتصادية، كذلك الإجراءات اللازمة لتجنبها، وأهم التحديات التي تواجه السياسة النقدية الجزائرية.

المطلب الأول: فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي

سعت السلطات النقدية الجزائرية في إطار الإصلاحات الاقتصادية إلى محاولة القضاء على الاختلالات الاقتصادية في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة، والسعي إلى إعادة حالة الاستقرار إلى الاقتصاد الجزائري.

أولاً: فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الداخلي

من أبرز الأهداف التي تسعى السياسة النقدية الجزائرية إلى تحقيقها هي تحقيق التوازن الداخلي للدولة، وتتمثل أهم جوانب تحقيق التوازن الداخلي فيما يلي:

1- استقرار المستوى العام للأسعار ومحاربة التضخم:

يعتبر التضخم مؤشر لمستوى التغيرات العامة للأسعار، فأسبابه في الجزائر ليست نقدية فقط بل إن أسبابه هيكلية ومؤسسية كذلك، حيث أنه ومع إصدار قانون النقد والقرض ودخوله حيز التطبيق إبتداء من سنة 1990، بدأ اعتبار الأسعار متغيراً أساسياً في الاقتصاد وذلك بإتباع أسلوب التحرير التدريجي للتضخم المكبوت.<sup>(1)</sup>

والجدول التالي يبين تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة:

<sup>1</sup>- عصام لوشان، السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، (رسالة ماجستير: اقتصاد التنمية)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر-باتنة، الجزائر، 2013، ص135.

## الفصل الثاني: دور السياسة النقدية في علاج الأزمات الاقتصادية الراهنة في الجزائر 2014-2019

الجدول رقم (09): تطور معدل التضخم في الجزائر في الفترة (2014-2019) (الوحدة: النسبة المئوية %)

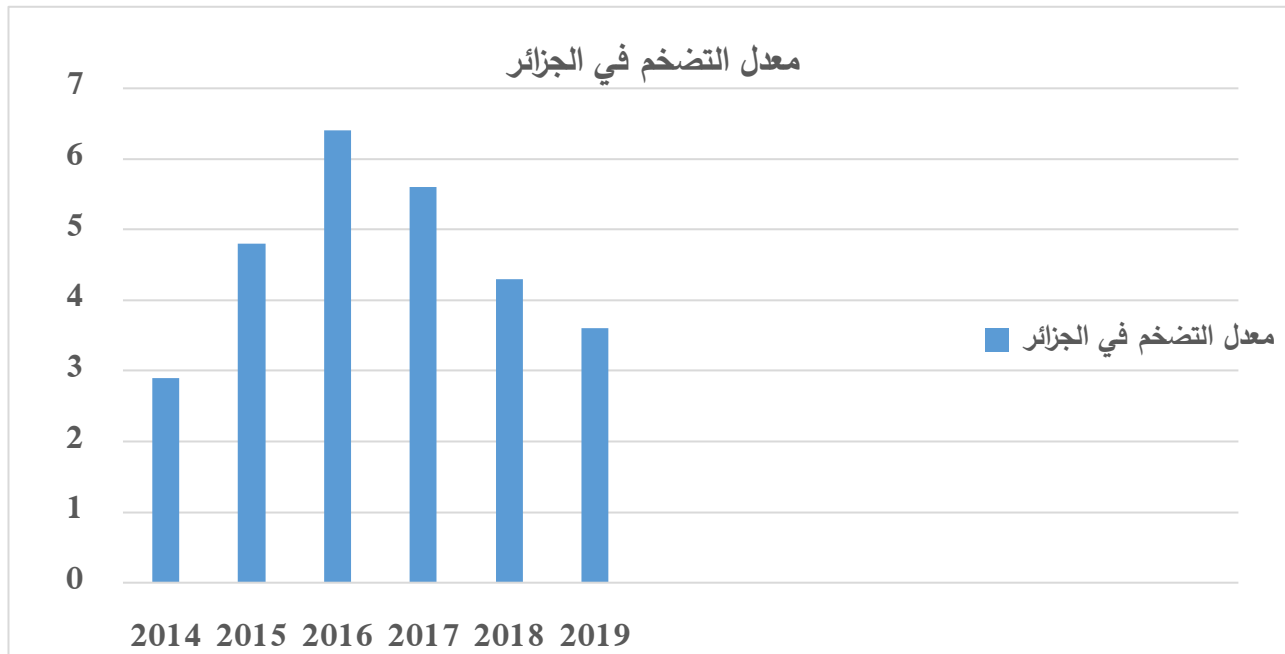
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل التضخم	2.9	4.8	6.4	5.6	4.3	3.6

المصدر: تقرير آفاق الاقتصادي العربي، أبريل 2019، ص 76.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل التضخم منخفض حيث بلغ سنة 2014 إلى 2.9% وهذا راجع إلى أزمة تقلبات أسعار النفط وتراجع عائداته. ومع رجوع أسعار البترول إلى الارتفاع النسبي نوعا ما، يعود معدل التضخم ليرتفع معها، حيث نلاحظ في سنتي 2016 و 2017 على التوالي قدرت بـ 6.4% و 5.6% في حين عرف معدل التضخم في الجزائر حسب المصادر المطلع عليها أنه انخفض حوالي 1.35% في عام 2019 مقارنة مع 4.3% المسجلة في عام 2018.

والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (03): تطور معدل التضخم في الجزائر في الفترة (2014-2019) (الوحدة: نسبة مئوية %)



المصدر: من إعداد الطالب بناءً على معطيات الجدول السابق

2- محاربة البطالة (هدف التشغيل):

## الفصل الثاني: دور السياسة النقدية في علاج الأزمات الاقتصادية الراهنة في الجزائر 2014-2019

تمر مكافحة البطالة عبر إنعاش الاستثمار والنمو، لذا فإن عدم تحقيق هذا الأخير ينعكس سلبا على هدف التشغيل، الأمر الذي يحمل السياسة النقدية انتكاسا كبيرا يظهر من خلال تزايد معدلات البطالة.<sup>(1)</sup>

والجدول أدناه يوضح تطور معدلات البطالة خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (10): تطور معدلات البطالة في الجزائر (2014-2019) (الوحدة: النسبة المئوية %)

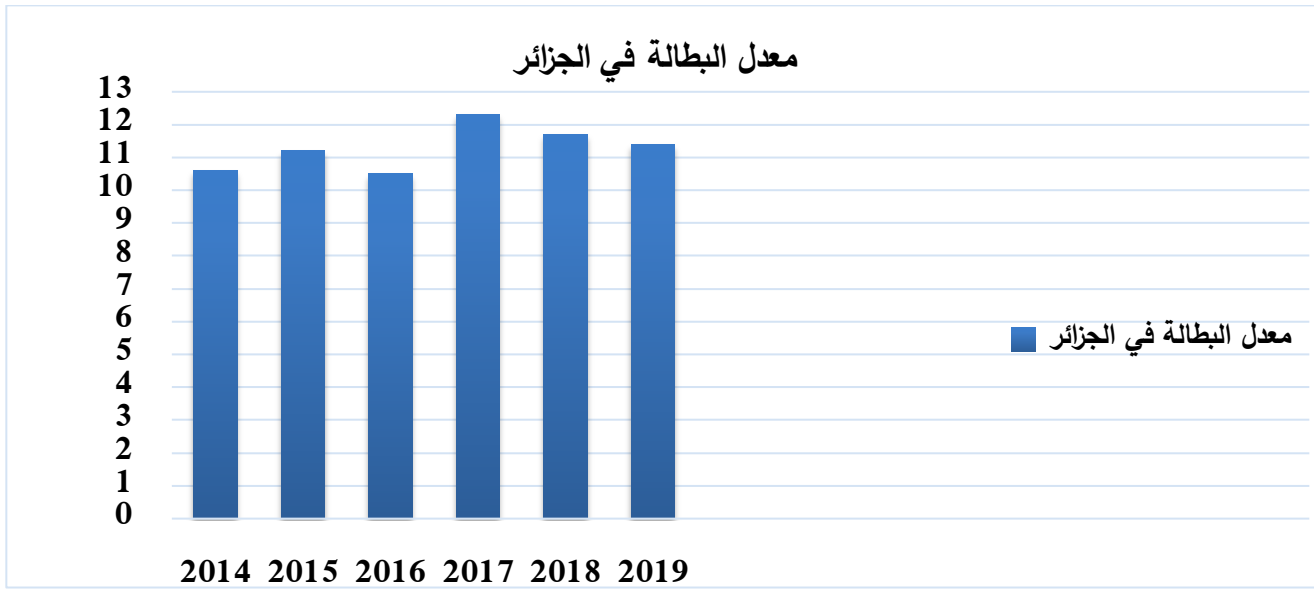
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل البطالة	10.6	11.2	10.5	12.3	11.7	11.4

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدول أعلاه اتضح أن معدل البطالة خلال السنوات الثلاث الأولى لم يكن منخفض مقارنة بالسنوات السابقة حيث بلغ سنتي 2014 و2015 على التوالي بـ 10.6% و11.2% راجع إلى الأزمة التي عرفتتها الجزائر بسبب انخفاض أسعار البترول، والتي بدورها أدت إلى حصول عجز في ميزانية العامة للدولة، الأمر الذي دفع بالحكومة من اتخاذ التدابير، حيث من بين الإجراءات التي اتخذتها الحكومة هو تجميد التوظيف العمومي، ومع هذا انخفض معدل البطالة سنة 2016 حيث قدر بـ 10.5%، ليرتفع مرة أخرى سنة 2017 إلى 12.3% ليعرف بعد ذلك نوعا تراجع حيث سجل في سنتي 2018 و2019 على التوالي بـ 11.7% و11.4%.

<sup>1</sup> - عصام لوشان، مرجع سابق، ص 141.

الشكل رقم (04): تطور معدل البطالة في الجزائر في الفترة (2014-2019)



المصدر: من إعداد الطالب بناءً على معطيات الجدول السابق

### 3- تحقيق النمو الاقتصادي:

لقد مر الاقتصاد الجزائري بالكثير من التحولات الجذرية نحو اقتصاد السوق وهذا ما نتج عنه عدم تحقيق معدلات نمو ملائمة، وذلك من منطلق أن عمل السياسة النقدية عندما ينصب على حفظ المالي وكبح التضخم، ينتج عنه انخفاض في القدرة الشرائية والبطالة بسبب تخفيض العملة الوطنية.<sup>(1)</sup>

والجدول أدناه يوضح معدلات النمو الاقتصادي لفترة الدراسة:

#### الجدول رقم (11): معدل النمو الاقتصادي في الجزائر (2014-2019) (الوحدة: النسبة المئوية %)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل النمو	4.5	3.8	4	1.4	2.3	1.2

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد، الديوان الوطني للإحصائيات

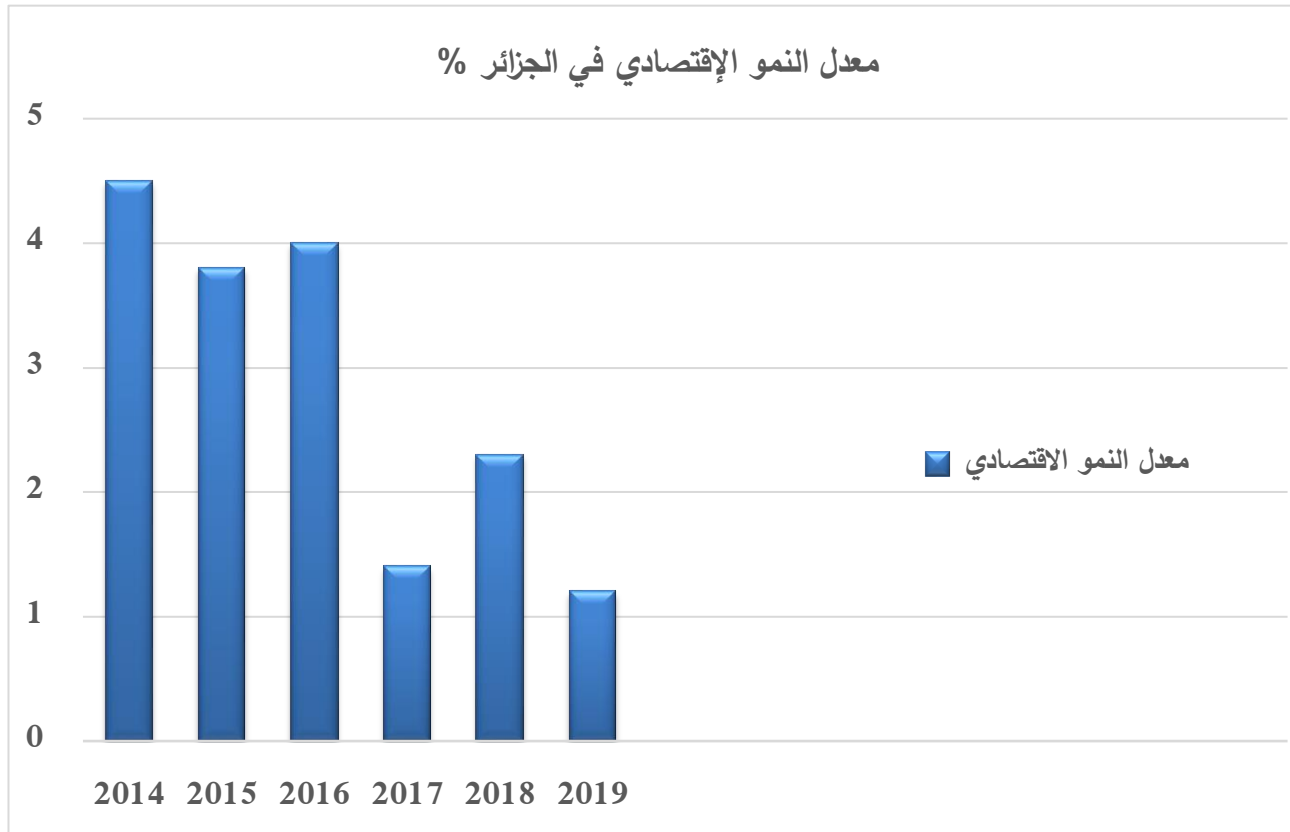
نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، وبالرغم من الوضع الصعب الذي تعيشه الجزائر إثر انخفاض عائداتها البترولية، وذلك نتيجة الأزمة الاقتصادية الراهنة (أزمة انخفاض أسعار البترول) سنة 2014، فقد حققت معدلات نمو اقتصادي معتبرة خلال ثلاث السنوات الأولى مقارنة مع السنوات الماضية فقد بلغ نموها على

<sup>1</sup> عصام لوشان، مرجع سابق، ص 138، 139.

## الفصل الثاني: دور السياسة النقدية في علاج الأزمات الاقتصادية الراهنة في الجزائر 2014-2019

التوالي، 4.5% سنة 2014 و3.8% سنة 2015 و4% سنة 2016. وعلى عكس ذلك عرف معدل النمو تراجع في السنوات الموالية، حيث بلغ معدل النمو سنة 2017 بـ 1.4% وسنة 2018 عرف نوعا ما ارتفاع طفيف مقارنة بالسنة السابقة خلال نفس الفترة والذي قدر بـ 2.3% إلى أن ينخفض مجددا إلى 1.2% سنة 2019.

الشكل رقم (05): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر (2014-2019) (الوحدة: النسبة المئوية %)



**المصدر:** من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول

### 4- الموازنة العامة:

تعد الموازنة العامة إحدى الأدوات الناجعة المستعملة بين الحكومات لتنفيذ برامجها التنموية وتحقيق الأهداف الرامية إلى تعزيز معدلات النمو الاقتصادي، كما يعتبر تحقيق التوازن في الميزانية العامة من أبرز الأهداف التي تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقها وبالتعاون والتنسيق مع السياسة المالية، وفيما يلي يبين تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (2014-2018):

الفصل الثاني: دور السياسة النقدية في علاج الأزمات الاقتصادية الراهنة في الجزائر 2014-2019

الجدول رقم (12): تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر (2014-2018) (الوحدة: مليار دج)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
النفقات العامة	6995.7	7656.3	7297.5	7389.3	8628
الإيرادات العامة	5738.4	5103.1	5110.1	6182.8	6714.2
رصيد الميزانية العامة	-1257.3	-2553.2	-2187.4	-1206.5	-1914

المصدر: تقرير بنك الجزائر 2017، تقديرات قانون المالية 2018

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، حيث أن خلال سنتي 2014 و2015 ارتفع العجز مقارنة بالسنوات السابقة، حيث انتقل من 1257.3 مليار دج سنة 2014 إلى 2553.2 مليار دج سنة 2015، وهذا راجع إلى ارتفاع النفقات والتي انتقلت من 6995.7 سنة 2014 إلى 7656.3 مليار دينار سنة 2015، وفي الثلاث السنوات المالية أي سنة 2016، 2017، 2018 على التوالي عرف العجز الموازين تقلصا حادا حيث بلغ على التوالي 2187.4 مليار دج، 1206.5 مليار دج، 1914 مليار دج، وهذا نتيجة ارتفاع الأرباح المسندة من طرف بنك الجزائر لفائدة الخزينة العمومية، مما أدى إلى ارتفاع هجرة في إيرادات العامة للميزانية حيث بلغت سنتي 2017 و2018 على التوالي بـ 6182.8 و6714.2 مليار دج وهي تعتبر حصيلة مرتفعة مقارنة بالسنوات السابقة.

5- الوضعية النقدية:

الجدول رقم (13): تطور الوضعية النقدية في الجزائر (2014-2019) (الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الكتلة النقدية M2	13686.8	13704.5	13816.3	14974.6	16636.7	17314.5
مقابلات الكتلة	15734.5	15375.4	12596.0	11227.4	9485.6	8891.1
	-1992.4	567.5	2682.2	4691.9	6325.7	7449.8
	6504.6	7277.2	7909.9	8880.0	9976.3	10300.8

## الفصل الثاني: دور السياسة النقدية في علاج الأزمات الاقتصادية الراهنة في الجزائر 2014-2019

						* حسب الأجال:	النقدية
2811.6	2687.1	2298.0	1914.2	1710.6	1608.7	• قصيرة	
7489.2	7289.3	6582.0	5995.7	5566.9	4895.9	•متوسطة مدى وطويلة	
						* حسب القطاع:	
5166.9	4943.6	4311.3	3952.2	3688.2	3382.3	• عام	
5133.3	5032.2	4568.3	3957.1	3588.3	3121.7	• خاص	
0.6	0.6	0.5	0.6	0.7	0.6	•الإدارة المحلية	
6941.4	6477.3	5549.2	4909.8	5136.3	5918.0	- الودائع للاطلاع	
5235.1	5232.6	4708.5	4409.3	4443.4	4083.7	- الودائع لأجل	الودائع

**المصدر:** النشر الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 46، جوان 2019، ص ص 10-14

لقد تميزت الوضعية النقدية للجزائر بمايلي خلال فترة الدراسة:

- بالنسبة للكتلة النقدية M2 عرفت ارتفاع خلال فترة الدراسة أي (2014-2019)، حيث نلاحظ أن سنة 2014 بلغ حجمها 13686.8 مليار دج وانتقلت إلى 130704.5 مليار دج سنة 2015، إلى أنها عرفت ارتفاع في السنوات المالية خصوصا سنتي 2018 و2019 حيث بلغت على التوالي 16636.7 مليار دج سنة 2018 و17314.5 مليار دج سنة 2019.

- بالنسبة لصادفي الأصول الخارجية فقد امتازت بالارتفاع خلال سنتي 204 و2015 مقارنة بالسنوات السابقة، وذلك نتيجة زيادة احتياطات الصرف المحصل عليها عن طريق المحروقات، ولكنها عرفت الانخفاض بداية من سنة 2016 حيث أصبحت 12596.0 مليار دج وهذا راجع إلى الأزمة البترولية الراهنة في تلك الفترة، مما تسبب في تقلص عائدات المحروقات مما أجبر الحكومة الجزائرية اللجوء إلى استخدام احتياطاتها من الصرف لتغطية العجز في الميزانية العامة، حيث أن الانخفاض لم يتوقف خلال السنوات المالية حيث أصبحت بـ 9485.6 مليار دج سنة 2018.

## الفصل الثاني: دور السياسة النقدية في علاج الأزمات الاقتصادية الراهنة في الجزائر 2014-2019

- بالنسبة للقروض الموجهة إلى الدولة عرفت تدني في الوضعية المالية اتجاه النظام المصرفي بداية من سنة 2014 مقارنة بالسنوات السابقة، إلا أنها انتقلت وضعية الدولة من دائن صافي (1332.4 مليار دج) إلى مدين صافي اتجاه النظام المصرفي (567.5 مليار دج) سنة 2015، حيث أن السنوات الموالية عرفت ارتفاع واستقرار.

- أما القروض الموجهة للاقتصاد فقد تميزت بالارتفاع على مدار الفترة (2014-2019) هذا من جهة، من جهة أخرى نلاحظ أن القطاع الخاص أخذ نسبة كبيرة من مجموع القروض الموجهة للاقتصاد، كما أن معظم القروض المقدمة كانت طويلة ومتوسطة الأجل، ولكن يبقى توزيع القروض الموجهة للاقتصاد مستقرة نسبياً.

- بالنسبة للودائع، نلاحظ ارتفاع في الودائع لدى البنوك، فالودائع لأجل عرفت ارتفاع بسيط مستمر من 2014 على غاية 2018، أما الودائع للاطلاع بلغت سنة 2014 بـ 5918.0 مليار دج، إلى أنها في سنتين مواليتين عرفت انخفاض حيث أصبحت 4909.8 مليار دج سنة 2016، إلا أننا نلاحظ عودة الارتفاع نوعاً في قيمتها خلال السنوات الموالية.

### ثانياً: فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي

يشير التوازن الخارجي إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، لذلك تستخدم السياسة النقدية لعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات، وبالتالي نتطرق على سعر الصرف الجزائري وميزان المدفوعات.

#### 1- تطور سعر الصرف الجزائري:

عرف سعر الصرف عدة تطورات متتالية منتقلا من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام التقويم الموجه، ليصبح ابتداء من جانفي نظاماً حقيقياً لسعر الصرف ما بين البنوك، ما مكن هذه الأخيرة من التعامل فيما بينها بالعملات الأجنبية وذلك وفقاً للقرار 08/95 المؤرخ في 1995/12/23 وعليه اتخذ بنك الجزائر عدة إجراءات وتمثل في:

- اعتماد طريقة التسعير Fixing لتحديد سعر الصرف.

- سياسة الصرف تتميز باستقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي نظراً لتخصيص احتياطات الصرف إلى تغطية الواردات. (1)

<sup>1</sup> - عصام لوشان، مرجع سابق، ص 149.

## الفصل الثاني: دور السياسة النقدية في علاج الأزمات الاقتصادية الراهنة في الجزائر 2014-2019

والجدول أدناه يوضح تطور معدل سعر الصرف الجزائري مقابل العملات الرئيسية وهو كالتالي:

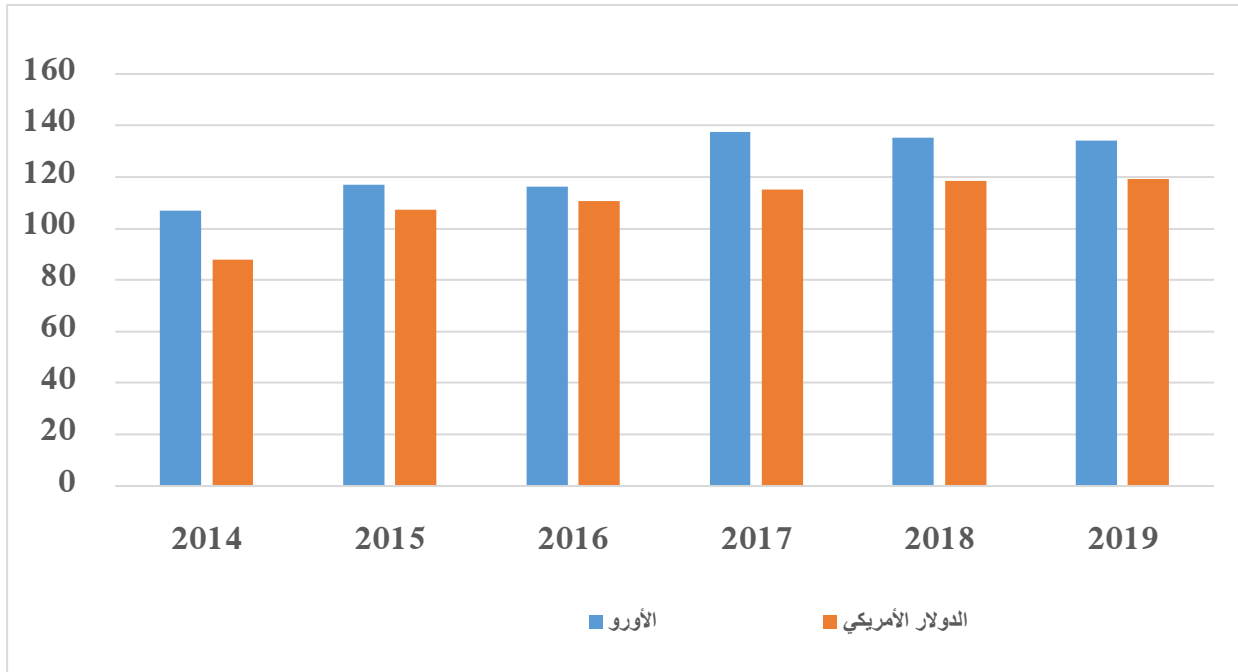
الجدول رقم (14): المعدل السنوي لسعر الصرف الدينار الجزائري مقابل العملات الرئيسية خلال الفترة (2014-2019)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الأورو	107.0538	117.0575	116.3743	137.4883	135.3836	134.1311
الدولار	87.9039	107.1317	110.5274	114.9327	118.2906	119.3178

المصدر: النشرة الإحصائية رقم 46 لبنك الجزائر، جوان 2019، ص 21

نبين من خلال الجدول أعلاه أن سعر الصرف الجزائري عرف استقرارا وارتفاعا في السنوات الأولى من فترة الدراسة إلى غاية سنة 2017، حيث تراوح ما بين 107 و137 دينار مقابل الأورو، وما بين 87 و114 دينار مقابل الدولار الأمريكي، ولكن في سنة 2017 اقل الدينار بانخفاض قيمته مقابل العملة الأوروبية (أورو) حيث بلغ سنتي 2018 و2019 على التوالي بـ 135 و134 دينار مقابل الأورو، وذلك تحت ضغط ارتفاع قيمة الأورو مقابل الدولار في الأسواق الدولية، بينما معدل سعر الصرف الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بقي نوعا ما في وتيرة الارتفاع المستمر ببطيء في السنوات الموالية.

الشكل رقم (06): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو (2014-2019)



المصدر: من إعداد الطالب بناءً على معطيات الجدول

2- تطور احتياطات الصرف وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:

الجدول أدناه يوضح ذلك:

الجدول رقم (15): تطور احتياطات الصرف الأجنبي ورصيد ميزان المدفوعات للجزائر خلال الفترة (2014-2019) (الوحدة: مليار دج).

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
رصيد ميزان المدفوعات	-5.881	-27.531	-26.031	-21.762	-15.82	-5.90
احتياطي الصرف الأجنبي	178.938	144.133	114.138	97.332		

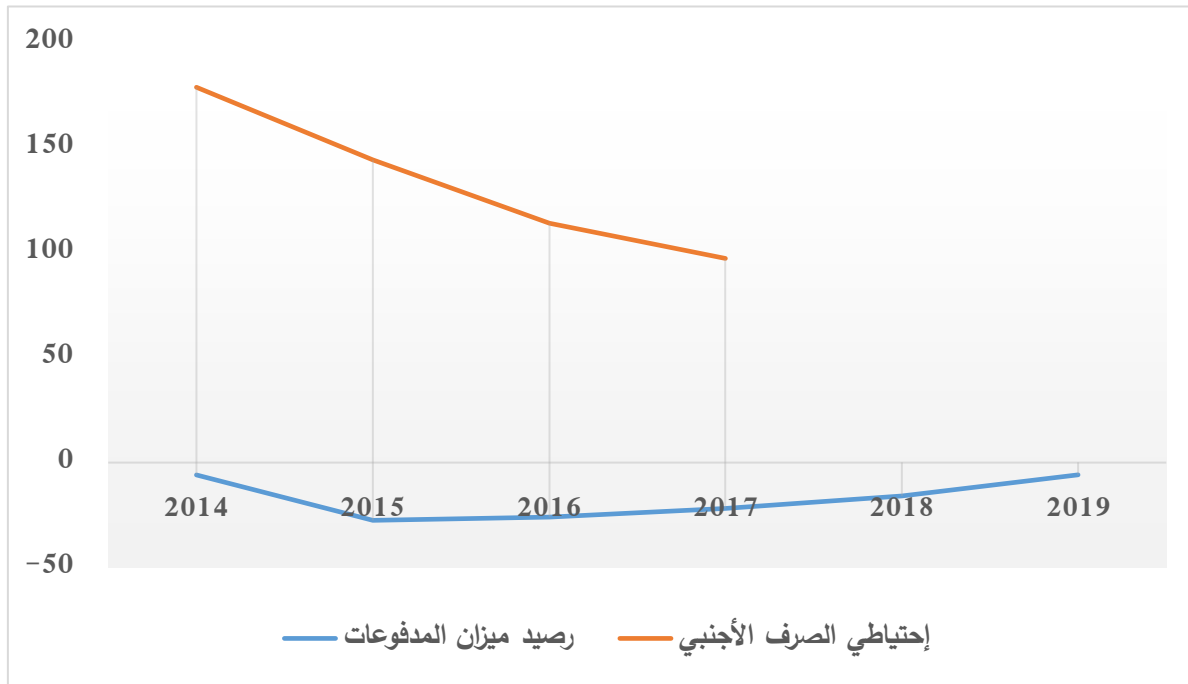
المصدر: تقرير بنك الجزائر 2017، النشرة الإحصائية لبنك الجزائر رقم 46 ص 15

## الفصل الثاني: دور السياسة النقدية في علاج الأزمات الاقتصادية الراهنة في الجزائر 2014-2019

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن في سنة 2014 عرف ميزان المدفوعات عجزا قدر بـ 5.881، وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية الراهنة التي عرفها سوق النفط العالمي ابتداء من سنة 2014، والذي أدى إلى تراجع احتياطي الصرف الأجنبي الذي انتقل بدوره من 178.938 مليار دولار لسنة 2014 إلى 144.133 مليار دولار سنة 2015، ومع استمرار العجز في ميزان المدفوعات في السنوات الموالية، استمر الانخفاض في احتياطي الصرف ففي سنة 2017 بلغ 97.332 مليار دولار، أما رصيد ميزان المدفوعات الجزائري سجل عجزا سنة 2017 قدر بـ 21.762.

كخلاصة يجب على الحكومة الجزائرية بذل المزيد من الجهودات للدفع والرفع من المستوى العرض المحلي للسلع لضمان قابلية استمرار ميزان المدفوعات والحد من تآكل وانخفاض احتياطات الصرف الأجنبي.

الشكل رقم (07): يمثل تطور احتياطات الصرف الأجنبي ورصيد ميزان المدفوعات الجزائري (2014-2019)



المصدر: من إعداد الطالب بناءً على معطيات الجدول

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة من طرف البنك المركزي الجزائري لمواجهة الأزمة الاقتصادية الراهنة في الجزائر

تلجأ البنوك المركزية إلى الأدوات التقليدية لسياستها النقدية في أداء دورها سواء تعلق الأمر بالحفاظ على استقرار المالي والأسعار، أو معالجة الأزمات الاقتصادية، حيث أن هاته الأدوات السابقة الذكر مجدية وأكثر فعالية إذا لم تتوقف قنوات انتقال السياسة النقدية عن العمل، أما في حالة ما إذا توقفت هذه القنوات عن العمل، فإن الأدوات التقليدية تصبح محدودة أو عديمة الفعالية (تم التطرق إلى أسباب فشل الأدوات التقليدية للسياسة النقدية في الفصل الأول)، الأمر الذي دفع بالبنوك المركزية ومنه البنك المركزي الجزائري إلى البحث واستعمال أدوات أخرى لسياسته النقدية ابتكرتها حديثا تسمى بالأدوات غير التقليدية (الأدوات الحديثة).

أولاً: أدوات السياسة النقدية التقليدية

تستعمل البنوك المركزية في معالجتها للأزمات الاقتصادية التي تحدث أدوات السياسة النقدية التي من أهم ما تستخدمه من أدواتها معدلات الفائدة الرئيسية ومعدل الفائدة التي تفرض به للبنوك التجارية، وذلك على المدى القصير قصد حدوث تقلبات في أسعار النفط، أي في حالة ارتفاع الأسعار تلجأ الدولة إلى تطبيق سياسة مالية انكماشية بالتنسيق مع سياسة نقدية انكماشية أيضا، وذلك بتشجيع السلطات النقدية على رفع معدلات الفائدة، وذلك لأنه في حالة ارتفاع أسعار النفط سينعكس على ارتفاع المستوى العام للأسعار والذي يؤدي إلى مطالبته العامل والمنتجين بزيادة التعويض عن أسعار النفط المرتفعة وبالتالي تحدث حالة التضخم، وعليه تلجأ السلطة النقدية إلى الرفع من معدلات الفائدة لاحتواء التضخم.

أما في حالة انخفاض أسعار البترول فالسلطة النقدية هنا تطبق سياسة توسعية وذلك بتخفيض معدلات الفائدة نظرا لنقص الإيرادات وزيادة النفقات، وبالتالي فهي تحتاج إلى موارد مالية لتغطية لعجز الذي سيحصل في الموازنة العامة.<sup>(1)</sup>

ثانياً: الأدوات غير التقليدية للسياسة النقدية

لقد اتبعت الحكومة الجزائرية عدة إجراءات نتيجة الأزمة الاقتصادية البترولية 2014، بفرض احتواء آثارها على الأوضاع المالية العامة وقد شملت ما يلي:

<sup>1</sup> محمد الأمين وليد طالب، مرجع سابق، ص 152.

- كخط دفاع أول، استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامة والمتاحة في صندوق ضبط الإيرادات للحد من أثر تراجع أسعار النفط على النمو.

- سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف، كإجراء لدفع حصيلة مداخل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري، فعلى سبيل المثال قام بنك الجزائر بالسماح بالانخفاض بـ 25 بالمائة مقابل الدولار الأمريكي وبـ 6.7 بالمائة مقابل اليورو خلال عام 2015، والغرض من وراء ذلك هو الحد من الطلب على الواردات وتقليل الضغوط على الاحتياطات الدولية.

- اتخذت تدابير حاسمة في موازنة عام 2016 لتكريس مسار الضبط المالي عبر إحراز مزيد من التقدم في ترشيد الإنفاق وخفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق وفرة، حيث انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 8.8%، كما انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3.3% وانخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16%، وقد شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي (تجميد مشاريع ترامواي ومستشفيات.....) وتقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على منتجات منها السيارات والإسمنت، وخفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة، وفي جانب الإيرادات العامة أقرت موازنة 2016 رفع بعض الرسوم شملت أساسا الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت، وفرض حقوق جمركية بـ 15% على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة.

إن هذه الإجراءات التي اتخذتها السلطات الجزائرية لمجابهة الانتكاسة التي عرفت أسعار النفط هي إجراءات ناجحة فقط على الأجل القصير، لأن الهوامش الوقائية للمالية العامة (صندوق ضبط الموارد) سوف تنفذ في غضون بضع سنوات إذا استمر انخفاض أسعار النفط، كما أن باقي الإجراءات كخفض العملة ورفع الضرائب وخفض الإنفاق العام ورفع أسعار المواد الطاقية..... هي إجراءات لا تحظى بالدعم الشعبي وقد تكون سببا في حدوث حالات من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.<sup>(1)</sup>

على الرغم من الإجراءات التي قامت بها الحكومة الجزائرية إلا أن هذه الأخيرة لازالت تعاني من نقص السيولة والعجز المستمر في الميزانية العامة للدولة بالإضافة إلى نفاذ صندوق ضبط الإيرادات التي تعتمد عليه في تغطية عجزها، ومع تهاوي أسعار النفط بداية 2014، مما جعلت الجزائر تدخل في أزمة اقتصادية خانقة، حيث تعاني البلاد من تبعية كبيرة لإيرادات النفط، التي تشكل أكثر من 95% من دخلها من العملة الصعبة،

<sup>1</sup> - عبد الحميد مرغيت، مرجع سابق، ص 4، 5.

ومع استمرار انخفاض أسعار البترول وعدم تحسنها تحتم الأمر على الحكومة الجزائرية اللجوء إلى آخر حل وهو التمويل غير التقليدي التي رأت فيه أملها الوحيد للخروج من الأزمة الحالية.

التمويل غير التقليدي في برنامج الحكومة يعني الاعتماد على التمويل من خلال طباعة الأوراق النقدية، أو ما يسمى بالإصدار النقدي دون تغطية، وفي الدول التي تملك أنظمة مالية قوية لا تطبع النقود إلا بقدر ما يقابلها من احتياطي الذهب، أو بحسب قوة الاقتصاد، وما يقابلها من إنتاج فعلي للسلع والخدمات في البلاد، أو احتياطي النقد الأجنبي.

وفي هذا الإطار لجأت الجزائر إلى تعديل قانون النقد والقرض 10/30 في المادة 45 التي تنص على أنه: (لا يسمح للبنك المركزي بتغطية عجز الخزينة العمومية بأكثر من 10% في القانون الجزائري) وهو تعديل يعتبر جزئي ووقتي يمس مادة واحدة فقط هي المادة 45، ولمدة أقصى 5 سنوات كإجراء استثنائي لمجابهة الأزمة الاقتصادية الطارئة.<sup>(1)</sup>

وعليه فإن بنك الجزائر سيكون بموجب القانون الجديد قادر على شراء وصلات من الخزينة العمومية في المرحلة الأولى وبطريقة مباشرة دون أي وسيط بنكي أو مالي في السوق ليقوم بنك الجزائر بتمويل الخزينة العمومية بطريقة مباشرة، ويأخذ التمويل غير التقليدي عدة أشكال وفقا لأولويات البنوك المركزية لكل بلد لضمان استقرار الأسواق المالية وبعث القرض، وعندما تقوم البنوك المركزية بتوسيع شروط التدخل يتعلق هنا الأمر بالتسهيل النوعي يسمح للبنوك المركزية بإقراض أكبر عدد من البنوك التجارية على المدى الطويل بالعملة الصعبة وقبول فئات جديدة من الضمانات وبإمكان البنوك المركزية أيضا القيام بتسهيل كمي، حيث تقوم باقتناء بشكل مكثف للسندات في الأسواق المالية لاسيما سندات الخزينة.<sup>(2)</sup>

إن حقيقة اللجوء لاعتماد مصادر التمويل غير التقليدية للخزينة العمومية يدخل في إطار مخطط التعزيز الميزانية الذي باشرته الحكومة خلال فترة (2017-2019) من أجل تقادي تخفيض قيمة العملة الوطنية في دورها كأداة تصحيح شبه الوحيدة أمام الأزمة الاقتصادية رغم التحركات الحادة لمختلف العملات الأجنبية، سوق يؤثر إيجابيا على قدرتها في تغطية نفقاتها في تسيير الأجور، تغطية فواتير دعم المواد الاستهلاكية

<sup>1</sup> ياسين بودهان، طباعة أوراق النقد في الجزائر بينم حل الازمة وتعقيدها، على الرابط التالي:

Elkhaleejonline.net ، تاريخ الاطلاع : 02-07-2020، الساعة 9.30.

<sup>2</sup> د. بختة بطاهر، (مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الاعمال: التمويل الغير تقليدي آلية جديدة لمواجهة أي خطر محقق بالاقتصاد الجزائري)، العدد 01، جامعة مستغانم، الجزائر، 2019، ص39.

...إلخ، ولكن ذلك قد يتسبب في تداعيات خطيرة على المدى المتوسط والطويل في حين لم تحول هذه الصيغة التمويلية غير التقليدية إلى تمويل ادخاري.

ويبقى الحل ليس في استحداث آليات إقراض جديدة للخزينة العمومية، بل في استحداث موارد تمويل حقيقية، كما أن مصادر التمويل غير التقليدية تحتاج إلى اقتصاد قوي لتأتي ثمارها، والاقتصاد الجزائري أضعف من أن يكون حاضنا لمثل هذه الآليات المتقدمة، والبعد الاجتماعي المبالغ فيه في السياسة الاقتصادية التنموية في الجزائر هو أساس فشل نموذج التنمية وسبب تدني إنجازاتها، وهو ما يجب إعادة النظر فيه كأحد الخطوات نحو عقلنة السلوك الاقتصادي للحكومة، ودعم برامج النمو الاقتصادي الذي تتبناه الدولة منذ سنوات.

التحدي الأخير الذي يفرضه هذا النوع من التمويل على الاقتصاد الجزائري هو كيفية التحكم في ارتفاع السيولة المصرفية موازنة مع ارتفاع السيولة النقدية في الاقتصاد الموازي، وتأثير ذلك على معدلات التضخم مع العلم أن بنك الجزائر لم ينشر قيمة هذه البرامج التمويلية غير التقليدية مما يؤثر سلبا على توقعات التضخم.

الفرق الجوهرى بين برامج التسيير الكمي التي تبنتها مختلف اقتصاديات العالم لمواجهة الأزمة المالية 2008 وبين برامج التمويل غير التقليدي التي تتبناها الجزائر، هو أن التسيير الكمي ظهر نتيجة عدم فعالية أدوات السياسة النفطية التقليدية في تحفيز النشاط الاقتصادي لأن الأسواق المالية كانت في مصيدة للسيولة، وبالتالي كانت معدلات الفائدة في مستويات منخفضة، بينما الآلية تختلف في الجزائر حيث تم اللجوء إلى التسيير الكمي لضمان تمويل غير تقليدي لتغطية عجز الخزينة العمومية، حيث جاء لمواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية البترولية وتهاوي أسعار النفط التي استنزفت الموارد المالية للدولة، وليس لعدم فعالية أدوات السياسة النقدية التقليدية في الجزائر، بالإضافة إلى الاختلاف الكبير بين البنية التحتية المصرفية والاقتصادية بين تلك الدول والجزائر، هذا ما يؤثر بالضرورة على تأثير الآليتين في مختلف المتغيرات الاقتصادية للدول.<sup>(1)</sup>

### المطلب الثالث: الإجراءات اللازمة لتجنب الأزمات الاقتصادية في الجزائر

نظرا إلى أن اقتصاد الجزائر قائم بنسبة كبيرة على تصدير المحروقات، وأن هاته الأخيرة قد تعرضت للكثير من التقلبات في أسعار البترول، ولهذا فإنه على الجزائر أن تتخذ عدة إجراءات للحد من الوقوع في الأزمات الاقتصادية وتجنبها مستقبلا، ومن أهم هذه الإجراءات نجد ما يلي:

<sup>1</sup>- أ. وليد العشي، د. احمد صديقي، (مجلة اقتصاديات المال والاعمال: تجربة التسيير الكمي في الجزائر)، العدد 06، جامعة احمد دراية، ادرار، الجزائر، 2018، ص263.

- إنشاء صندوق سيادي مكلف بتطوير (بالشراكة مع القطاع الخاص) قواعد تنمية اقتصادية متوازن، يكون مدعما بمجلس مراقبة يتكون من مجموعة من الخبراء والاقتصاديين، ويعرف الصندوق السيادي على أنه " عبارة عن صندوق للتوظيف المالي يكون ملكا للدولة ويسير الادخار المحلي ليتم استثماره في توظيفات متعددة من الأسهم والسندات"، ويتطلب إنشاء صناديق سيادية ضرورة الالتزام بـ:

• التسيير الفعال والحكم الرشيد.

• تسيير وتقييم المعرفة، والتخصص المالي الهندسي، والتسيير الإستراتيجي.

• مراعاة المنافسة الدولية في هذا المجال.<sup>1</sup>

- الخروج من نظم الربيع لتقليدي والتوجه نحو التنوع الاقتصادي وزيادة الإنتاجية، فزيادة معدلات الإنتاجية التي هي مفتاح القضاء على كل المشاكل الاقتصادية.

وفي سبيل إنجاح هذا التحول المنشود تتوافر الجزائر على عدة مقومات لتحقيق التنوع الاقتصادي أهمها: الأراضي الصالحة للزراعة والموارد الأولية من غير النفط والغاز والمياه وعدد السكان ... وهذا يزيد خيارات التنوع الاقتصادي، فثمة قطاعات تستطيع الجزائر فيها المنافسة، مثل تلك التي تعتمد على يد عاملة كثيفة ....، ولتحقيق هذا الهدف لا بد من توافر إدارة حكومية سليمة ونزيهة وعلى درجة عالية من الكفاءة، مما يسمح بترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة وجودة المؤسسات، والتي تعد شروطا أساسية للنمو القابل للاستمرار، إضافة إلى العمل بزيادة مهارات، العاملين الذين يحتاجهم سوق العمل عن طريق تحسين جودة التعليم، فالتنمية البشرية هي أساس التنمية الاقتصادية.<sup>(2)</sup>

- الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الآلية الجديدة لتطوير وتنوع الاقتصاديات خارج الربيع خصوصا النامية منها، وضمن هذا الإطار توالى القوانين الهادفة على تحفيز إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مجموعة من القوانين

والأوامر على رأسها الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤرخ في 20 أوت سنة 2001 ويليها القانون المعدل والمتمم رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية سنة 2006 والذي تم بموجب تقديم مجموعة من المزايا الكفيلة بتشجيع الاستثمار،

<sup>1</sup> د. حمزة بعلي، أ. بلال مشعلي، (مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية: تأثير الازمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الجزائري)، العدد 01، جامعة قالمة، الجزائر، ص 98.

<sup>2</sup> عبد الحميد مرغيث، مرجع سابق، ص ص، 06، 07.

## الفصل الثاني: دور السياسة النقدية في علاج الأزمات الاقتصادية الراهنة في الجزائر 2014-2019

وإنشاء المجلس الوطني للاستثمار لدى الوزير المكلف بالاستثمار والموضوع تحت سلطة ورئاسة الحكومة، إضافة إلى هذا تم بموجب هذا القانون إنشاء صندوق لدعم الاستثمار والذي يوجه لتمويل المزايا الممنوحة للاستثمار.<sup>(1)</sup>

- اللجوء إلى الطاقات المتجددة التي يتم الحصول عليها من مختلف الموارد الطبيعية التي تتجدد، أي الموارد الطبيعية التي لا يمكن أن تنفذ وتزول وتتمثل في: الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة المائية، المصادر البحرية، طاقة الهيدروجين، الطاقة الحرارية الجوفية، الطاقة المستمدة من الطاقة الحيوية والإيثانول، والطاقة النووية، وتمتاز هذه الطاقات بأنها غير ملوثة وغير ناضبة.

وتنمية الطاقات المتجددة في الجزائر تحظى باهتمام خاص من طرف السلطات العمومية التي تسعى لإعطاء دفعة جديدة لهذا القطاع كبديل للطاقات الأحفورية، ولتنفيذ وتحقيق مخطتها وأهدافها المحددة شرعت الحكومة بإنشاء العديد من الأجهزة العاملة في هذا القطاع وإطلاق مشاريع هامة، أهمها البرنامج الوطني للطاقة المتجددة،<sup>(2)</sup> وتتمثل أهم هذه المشاريع فيما يلي:

### الجدول رقم (16): أهم مشاريع استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر

المشروع	الموقع	الشراكة	التكلفة	القدرة
محطة هجينة للطاقة الشمسية /الغاز	حاسي الرمل	شركة جزائرية / إسبانية NEAL/ABENER	315 مليون أورو	150 ميغا واط
أول حظيرة لطاقة الرياح	قصر كيرتن أدرار	الشركة الفرنسية Vergnet	13.65 مليون أورو	10 ميغا واط
مصنع وحدات الطاقة الكهروضوئية وتركيب الألواح الشمسية	المنطقة الصناعية الرويبة	SPA/EPE فرع سونلغاز	42000 مليون دج	41800 واط / سنة

المصدر: د. فاطمة فوّه، د. كلثوم مرقوم، مرجع سابق، ص 29.

<sup>1</sup>- د. مبارك بن زاير واخرون، مرجع سابق، ص 358.

<sup>2</sup>- د. فاطمة فوّه، د. كلثوم مرقوم، (مجلة الاقتصاد والمالية: تقلبات أسعار النفط أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري)، العدد 03، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، الجزائر، 2016، ص ص، 28، 29.

## خلاصة الفصل الثاني:

لقد تعرضت الجزائر في الآونة الأخيرة إلى أزمة اقتصادية حادة تمثلت في انخفاض أسعار البترول باعتبار أن اقتصادنا قائم بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات، وبالتالي عادة ما تكون معرضة للأزمات، وذلك راجع إلى عدة أسباب منها أسباب سياسية وأخرى اقتصادية، حيث أن هاته الأخيرة أثرت سلباً على الاقتصاد الجزائري بحيث أن كل من ميزان التجاري وميزان المدفوعات سجلت عجزاً وكذلك بالنسبة للميزانية العامة للدولة، ومع هذا فإن الجزائر استعملت كافة الإجراءات المختلفة لحل هذه الأزمة الاقتصادية الخانقة إضافة إلى استخدام أموال صندوق ضبط الإيرادات، الذي ظل يغطي عجز الميزانية العامة إلى غاية سنة 2017، وبسبب نفاذه لم يبقى للجزائر حل آخر إلا وأنها اللجوء إلى نوع آخر للتمويل في ظل استمرار انخفاض أسعار البترول، وهذا التمويل ما يعرف ب التمويل الغير التقليدي و بالرغم من مخاطرة إلا أنه المخرج الوحيد الذي سيمنح للجزائر تمويل كافي للتغطية عجز الحاصل ومختلف آثار الناجمة السلبية على الاقتصاد الجزائري.

وفي الأخير فإن على الجزائر أن تقوم بتنويع اقتصادها، وذلك من أجل التخلص من التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات، وهذا لضمان عدم وقوع أزمات اقتصادية نفطية مستقبلاً.

## خاتمة.

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية التي تتبعها الجزائر بفرض تحقيق الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي، وذلك عن طريق التحكم في العرض النقدي وذلك باستعمال مجموعة من الأدوات منها نوعية وأخرى كمية.

وكما أن الجزائر قد تعرضت للكثير من الأزمات الاقتصادية كلها كانت دائماً متعلقة بالقطاع المحروقات، بحكم أن اقتصادها ريعي، فتقلبات أسعار البترول خاصة عند الانخفاض قد أثرت كثيراً على الجزائر، حيث أن الأزمة الاقتصادية البترولية الأخيرة كانت سنة 2014 جعلت الاقتصاد الجزائري يتأثر سلبياً وغير قادر على النهوض.

وعليه فإن السياسة النقدية قد حاولت بكل أدواتها المتاحة أن تعالج هاته الأزمة الاقتصادية ولكن مع كل هذه الجهود لم نستطع الحد منها، مما أثرت إلى اللجوء إلى التمويل غير التقليدي سنة 2017 في ظل استمرار انخفاض أسعار البترول والذي تم استخدامه من قبل العديد من دول العالم من بينهم أمريكا بالرغم من مخاطرها مختلفة.

ولذلك على الجزائر أن تتخلص من التبعية الاقتصادية للمحروقات وذلك من خلال التنويع الاقتصادي، لأنه يعتبر أفضل وأحسن حل لتحقيق نمو اقتصادي وتطويره بما يسمح أن يكون اقتصادها متطور.

## اختبار الفرضيات:

✓ بخصوص الفرضية الأولى التي جاء فيها بأن السياسة النقدية تعتبر مجموعة من الإجراءات والقواعد تحددها السلطة النقدية وتقوم بها وذلك عن طريق مجموعة من الأدوات المختلفة، ويتم اللجوء إليها في حال وقوع اختلال في التوازن الاقتصادي ومن بينها وقوع أزمة اقتصادية، ستكون نتائج إيجابية ولكن بالتنسيق مع السياسات الاقتصادية الأخرى، فقد سمحت لنا دراستنا بتأكيد هذه الفرضية، حيث توصلنا إلى نتيجة تقول أن السياسة النقدية تكون أكثر فعالية ونجاعة في مواجهة الأزمات الاقتصادية الطارئة بمساعدة السياسات الاقتصادية الأخرى.

✓ أما بالنسبة للفرضية الثانية التي تقول أن آثار أزمة تقلبات أسعار النفط كانت سلبية على الاقتصاد الجزائري، والذي عرف عجز واختلالات في ميزانيته ونقص في السيولة، فإنه ما يمكن قوله حول مدى صحة هذه الفرضية هو أنه كلما حدثت أزمة نفطية سواء من حيث الارتفاع أو الانخفاض فهذا ما يؤثر على الاقتصاد الجزائري باعتبار أن الجزائر تعتمد بنسبة كبيرة على صادرات المحروقات، حيث نجد أن آخر أزمة اقتصادية وقعت سنة 2014 جعلت الجزائر تعاني من عجز كبير في موازينها وانخفاض مداخنها بشكل كبير، وعليه فإن هذه الفرضية هي أكيدة تماماً.

✓ بالرجوع إلى الفرضية الثالثة التي جاء فيها أن يمكن للجزائر التخلص من التبعية الاقتصادية للمحروقات عن طريق الخروج من نظام الربع لتقليدي والتوجه نحو التنويع الاقتصادي، حيث أن الأزمة البترولية 2014 أثبتت أنه لا يمكن لأي اقتصاد أن يكون مستقر تماماً لفترة طويلة، وهذا إذا اعتمدت الدول على مصدر واحد في تحصيل المداخيل وعليه فاللجوء إلى التنويع الاقتصادي والعمل في عدة قطاعات يجعل اقتصاد الدولة ذو حصانة كبيرة ومداخيل وفيرة وبالتالي فإن هذه الفرضية هي أكيدة أيضاً.

✓ جاء في الفرضية الرابعة من دراستنا بأن السياسة النقدية تستطيع الحد من بعض الأزمات الواقعة، وذلك من خلال استخدام أدواتها المختلفة التقليدية، وإن لم تكن لها نجاعة فإنها ستلجأ إلى أدوات الغير التقليدية (التمويل الغير التقليدي)، إلا أن في الحقيقة قد تبين لنا بأن كل من التدابير والإجراءات المتخذة من طرف البنك المركزي سواء باستخدام الأدوات التقليدية أو الغير التقليدية فإنها تخفف من حدة الأزمات فقط ولا يعالجها محلياً، وبالتالي نجد أن السياسة النقدية وبالتنسيق مع باقي السياسات الاقتصادية تستطيع معالجتها كلياً، وبناء ان على ما سبق أن هذه الفرضية لا يمكن تأكيدها بشكل كلي.

### نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا وعلى أساس المعلومات المتحصل عليها من مصادر مختلفة توصلنا في الأخير إلى النتائج التالية:

- ✓ السياسة النقدية أداة فعالة في مواجهة التغيرات والاختلالات التي تحدث في الاقتصاد الجزائري وذلك باستخدام مختلف أدواتها المختلفة، وذلك بالتنسيق مع السياسات الاقتصادية الباقية.
- ✓ الاقتصاد الجزائري ربيعي لذلك هو دائماً عرضة لتقلبات أسعار البترول الطارئة نتيجة الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات.
- ✓ عند وقوع أزمة اقتصادية تتجه الدولة إلى استخدام أدوات السياسة النقدية وخاصة معدل الفائدة الذي له تأثير كبير وفعال خاصة على التضخم.
- ✓ استطاعت السياسة النقدية الجزائرية مواجهة الأزمات الاقتصادية البترولية وغير دليل على ذلك الأزمة الاقتصادية الراهنة سنة 2014، فمن بين الحلول التي لجأت إليها الجزائر بعد فشل أدولت السياسة النقدية التقليدية اللجوء إلى التمويل الغير التقليدي سنة 2017 والذي اعتبر كآخر حل أمام الجزائر للنهوض باقتصادها.

### التوصيات:

بناء ان على النتائج التي تم التوصل إليها يمكن إعطاء التوصيات التالية:

## الفصل الثاني: دور السياسة النقدية في علاج الأزمات الاقتصادية الراهنة في الجزائر 2014-2019

- ✓ التوجه نحو التنوع الاقتصادي وذلك بدعم مختلف القطاعات خارج المحروقات للنهوض بالاقتصاد الوطني، والتخلص من تبعية الاقتصادية للمحروقات.
- ✓ إقامة شركات متنوعة محلية ودولية للاستفادة من الخبرات والكفاءات والتجارب.
- ✓ ضرورة العمل على التنسيق والتكامل بين السياسيين المالية والنقدية وذلك بغية تحقيق الاستقرار النقدي والمالي.
- ✓ زيادة فاعلية السياسة النقدية من خلال وضع أسس موضوعية واقتصادية من طرف متخصصين وخبراء اقتصاديين وماليين من أجل تنشيط الاقتصاد الوطني وضمان استقراره.

## قائمة المصادر والمراجع:

### أولاً: مراجع باللغة العربية:

#### \_الكتب:

- 1- مفتاح صالح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2005.
- 2- غير هيفاء، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010.
- 3- شاويش وليد مصطفى، السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، مكتب التوزيع بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2011.
- 4- رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2008.
- 5- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية، 2009.
- 6- معتوق محمود سهير، النظريات والسياسات النقدية، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، مصر، 1989.
- 7- بن دعاس جمال، السياسة النقدية بين النظامين الإسلامي والوضعي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2007.
- 8- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد الحسن، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، إسكندرية، 2000.
- 9- فهمي محمود صلاح الدين، الأشوح زينب صالح، الأزمة الاقتصادية العالمية، دار الكتب المصرية للتوزيع، 2010.

#### \_الأطروحات والمذكرات:

- 1- أجري خيرة، أثر التفاعل بين السياسة المالية و النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر،(رسالة دكتوراه: التحليل الاقتصادي و التقنيات الكمية)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2019.
- 2- حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، (رسالة دكتوراه: اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المال)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2014.

## الفصل الثاني: دور السياسة النقدية في علاج الأزمات الاقتصادية الراهنة في الجزائر 2014-2019

- 3- بن نافلة نصيرة، تقييم السياسة النقدية في الجزائر، (رسالة دكتوراه: نقود مالية وبنوك)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2011.
- 4- زناقي سيد أحمد، السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، (رسالة دكتوراه: تحليل اقتصادي)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2016.
- 5- بوحبل عزالدين، أهمية التكتل الاقتصادي العربي في ظل الأزمات المالية العالمية خلال الفترة 2007-2008، (رسالة دكتوراه: علوم اقتصادية)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2019.
- 6- لبلع فطيمة، انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على صادرات النفطية للدول العربية، (رسالة دكتوراه: اقتصاد دولي)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017.
- 7- محمد الأمين وليد طالب، دور السياسة النقدية في معالجة الأزمات المالية، (رسالة دكتوراه: علوم اقتصادية)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016.
- 8- بودرع لطفي، تحليل عرض النقود في الجزائر من سنة 1990 إلى سنة 2008، (رسالة ماجستير: تمويل الدولي ومؤسسات مالية ونقدية)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 2010.
- 9- وجدي جميلة، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم، (رسالة ماجستير: اقتصاد قياسي بنكي ومالي)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2016.
- 10- عبد الله ياسين، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية، (رسالة ماجستير: مالية دولية)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2014.
- 11- دبات أمينة، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر، (رسالة ماجستير: الاقتصاد القياسي البنكي والمالي)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015.
- 12- إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر، (رسالة ماجستير: نقود وبنوك)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011.
- 13- بناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، (رسالة ماجستير: اقتصاديات المالية والبنوك)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوقره بومرداس، الجزائر، 2009.

## الفصل الثاني: دور السياسة النقدية في علاج الأزمات الاقتصادية الراهنة في الجزائر 2014-2019

14- دريوشي صبرينة، الأزمة المالية والاقتصادية العالمية 2008 وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي، (رسالة ماجستير: نقود ومالية)، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011.

15- طالبي صلاح الدين، تحليل الأزمات الاقتصادية العالمية، (رسالة ماجستير: تحليل اقتصادي)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010.

16- داودي ميمونة، دراسة أزمة الكساد الكبير (1929-1933) والأزمة (2007-2008)، (رسالة ماجستير: اقتصاد دولي)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2014.

17- دبار حمزة، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الأمن الغذائي في الوطن العربي، (رسالة ماجستير: اقتصاد دولي)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013.

18- لوشان عصام، السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، (رسالة ماجستير: اقتصاد التنمية)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2013.

### \_المجلات والدوريات:

1- بلحاكم مصطفى وآخرون، مجلة المالية والأسواق، العدد السادس، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2017.

2- صاري علي، (المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية: السياسة النقدية غير التقليدية: الأدوات والأهداف)، العدد الرابع، جامعة سوق أهراس، الجزائر، 2013.

3- بلوافي محمد، (مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية: السياسة النقدية في الجزائر)، العدد الثاني، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر، 2012.

4- حسين علي العمر، (مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية: قنوات تأثير السياسة النقدية حالة كويت)، العدد الثالث، قسم الاقتصاد، كلية الدراسات التجارية، كويت، 2009.

5- خميس خليل، (المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية: الأزمات الاقتصادية والمالية وآثارها على مسارات التنمية)، العدد الخامس، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2016.

## الفصل الثاني: دور السياسة النقدية في علاج الأزمات الاقتصادية الراهنة في الجزائر 2014-2019

- 6- مرغاد لخضر، فطوم حوحو، (مجلة الاقتصاد والتنمية: فعالية السياسات النقدية والمالية في أداء الأسواق المالية)، العدد الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، 2015.
- 7- محمد الأمين وليد طالب، نظيرة قلادي، (مجلة دراسات اقتصادية: الأدوات الغير التقليدية للسياسة النقدية)، العدد الأول، جامعة العربي بن مهيدي أم بواقي، الجزائر، 2019.
- 8- نسيب أنفال، (مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال: التحديات والإصلاحات المصاحبة لسياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر)، العدد الأول، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2019.
- 9- مبارك بن زاير وآخرون، (مجلة اقتصاديات المال والأعمال: أثر انهار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري)، العدد السادس، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، 2018.
- 10- هني عامر، زيتوني عادل، (مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية: انهيار أسعار النفط وأثرها على التنمية المحلية في الجزائر 2014-2017)، العدد الثامن، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2017.
- 11- فوكة فاطمة، بوفليح نبيل، (مجلة أداء المؤسسات الجزائرية: انعكاسات الأزمة النفطية 2014 على الحسابات الخاصة للخزينة في الجزائر)، العدد الأول، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر، 2017.
- 12- بوفليح نبيل، (مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا: صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر)، العدد الأول، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر.
- 13- بطاهر بخته، (مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال: التمويل الغير التقليدي آلية جديدة لمواجهة أي خطر محقق باقتصاد الجزائري)، العدد الأول، جامعة مستغانم، الجزائر، 2019.
- 14- العشي وليد، صديقي أحمد، (مجلة اقتصاديات المال والأعمال: تجربة التسيير الكمي في الجزائر)، العدد السادس، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2018.
- 15- بعلي حمزة، مشعلي بلال، (مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية: تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري)، العدد الأول، جامعة قالمة، الجزائر.
- 16- فوكة فاطمة، مرقوم كلثوم، (مجلة الاقتصاد والمالية: تقلبات أسعار النفط، أي البدائل المتاحة للاقتصاد الجزائري)، العدد الثالث، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر، 2016.

### \_المداخلات:

## الفصل الثاني: دور السياسة النقدية في علاج الأزمات الاقتصادية الراهنة في الجزائر 2014-2019

- 1- مفتاح صالح، السياسة النقدية والمعلومات اللازمة لوضعها وعلاقتها بالسياسات الأخرى، جامعة بسكرة، الجزائر.
- 2- مرغيث عبد الحميد، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر.
- 3- خومية فتيحة، فرحي كريمة، الأزمة النفطية 2014 وإجراءات الجزائر للتعامل معها، الجزائر.

### \_التقارير :

- 1- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017.
- 2- النشرة الإحصائية لبنك الجزائر رقم 39، سبتمبر 2017.
- 3- النشرة الإحصائية لبنك الجزائر رقم 44، ديسمبر 2018.
- 4- النشرة الإحصائية لبنك الجزائر رقم 46، جوان 2019.
- 5- محمد لوكال، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016.
- 6- صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصادي العربي الموحد، أبريل 2019.
- 7- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) التقرير السنوي الإحصائي 2019.
- 8- تقديرات قانون المالية 2018.
- 9- الديوان الوطني للإحصائيات.

### ثانيا: مراجع الإنترنت:

- 1- كمال الشيرازي، تآكل صندوق ضبط الإيرادات 2018، على الموقع التالي: [echoukonline.com](http://echoukonline.com).
- 2- ياسين بودهان، طباعة أوراق النقد في الجزائر بين حل الأزمة وتعقيدها، على الموقع التالي: <http://www.elkhaleeonline>

قائمة الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم و الصلاة و السلام على سيدنا  
محمد و على آله و صحبه وسلم ،أما بعد تحية طيبة  
للحضور الكريم والشكر الموقر للجنة المناقشة المكونة من  
الأساتذة الكرام ساحلي لزهري، بلارو علي، أضايفية  
حدة.



جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

السياسة النقدية المصاحبة للازمة الاقتصادية الراهنة في الجزائر (2014-2019)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

تحت إشراف الأستاذ:

يلارو علي

من إعداد الطالب:

كحلوش أنور

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
ساحلي لزهري	أستاذ محاضر أ	جامعة 20 أوت 1955	رئيسا
يلارو علي	أستاذ محاضر أ	جامعة 20 أوت 1955	مقررا
أضايفية حدة	أستاذة محاضرة أ	جامعة 20 أوت 1955	ممتحنا

السنة الجامعية 2020/2019

## تقديم موضوع الدراسة

- تعتبر السياسة النقدية مجموعة من الإجراءات والقواعد التي تعتمد عليها الدول عند حدوث خلل في التوازنات الاقتصادية، فمن بين هذه الاختلالات حدوث أزمات اقتصادية مختلفة، ومنه تعمل الدول على مواجهة هذه الأزمات وذلك عن طريق أدوات السياسة النقدية المختلفة.
- عرفت الجزائر عدة أزمات كلها كانت متعلقة بقطاع المحروقات، ومع الأزمة الاقتصادية لسنة 2014 لجأت الجزائر إلى أدوات السياسة النقدية التقليدية للحد من الأزمة الاقتصادية النفطية، ومع استمرار انخفاض أسعار البترول وكذلك فشل أدوات السياسة النقدية التقليدية، اضطرت الجزائر اللجوء إلى نوع آخر من التمويل وهو التمويل الغير التقليدي والذي اعتبر كأخر حل أمام الجزائر للنهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق معدلات نمو مرتفعة في المستقبل.

# طرح الإشكالية العامة والأسئلة الفرعية

مامدى فعالية السياسة النقدية في مواجهة الأزمة الاقتصادية الراهنة في الجزائر؟

وعليه يتم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو الإطار النظري للسياسة النقدية وما يتعلق بالأدوات والأهداف؟  
- ما هي آثار الأزمة البترولية الراهنة على الاقتصاد الجزائري؟ وهل يمكن للجزائر الخروج

والتخلص من التبعية الاقتصادية للمحروقات؟

- هل الأدوات السياسية النقدية بمختلف أنواعها أية نتيجة إيجابية اتجاه أزمة تقلبات أسعار البترول؟

# الفرضيات

• استننا كأى دراسة تقوم على عدة فرضيات وتمثل فيمايلي:

- تعتبر السياسة النقدية مجموعة من إجراءات والقواعد تحددها السلطة النقدية وتقوم بها وذلك عن طريق مجموعة من الأدوات المختلفة، ويتم اللجوء إليها في حال وقوع اختلال في التوازن الاقتصادي ومن بينها وقوع أزمة اقتصادية، ستكون نتائج ايجابية ولكن بالتنسيق مع السياسات الاقتصادية الأخرى.
- لقد كانت آثار أزمة تقلبات أسعار النفط سلبية على الاقتصاد الجزائري، والذي عرف عجز واختلالات في الميزانية العامة.
- يمكن للجزائر التخلص من التبعية الاقتصادية للمحروقات عن طريق الخروج من نظام الريع التقليدي والتوجه نحو التنوع الاقتصادي.
- السياسة النقدية تستطيع الحد من بعض الأزمات الواقعة، وذلك من خلال استخدام أدواتها المختلفة التقليدية، وإن لم تكن لها نجاعة فائنها ستلجأ إلى أدوات الغير التقليدية (التمويل الغير التقليدي).

# أهمية الموضوع وأهدافه

- تكمن أهمية الموضوع في توضيح ما مدى فعالية السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري، كونها تعمل على تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي للدولة، وكما تتجلى أهداف البحث فيما يلي:
- التعرف على مفهوم السياسة النقدية ومختلف أدواتها ونظريات في الفكر الاقتصادي.
- الاطلاع على مدى فعالية السياسة النقدية في مواجهة الأزمات الاقتصادية البترولية.
- معرفة أهم الأدوات التي تلجأ إليها في حالة عدم نجاعة السياسة النقدية بأدواتها التقليدية.

# تقديم المنهج المستخدم

- لقد تم الاعتماد في دراستنا هذه على المنهج الوصفي في الجانب النظري للفصل الأول، أما بخصوص الفصل الثاني وهو الجانب التطبيقي فقد تم استخدام المنهج التحليلي وذلك من خلال تحليل المعطيات وجداول اقتصادية والنقدية.

## خطة البحث

- الفصل الأول: الإطار النظري للمتغيرات الدراسة
- المبحث الأول: مفاهيم وعموميات في السياسة النقدية والأزمات الاقتصادية.
- المبحث الثاني: علاقة السياسة النقدية والأزمات الاقتصادية.
- المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة للبحث.
- الفصل الثاني: دور السياسة النقدية في علاج الأزمة الاقتصادية الراهنة في الجزائر 2014-2019.
- المبحث الأول: أزمة تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري.
- المبحث الثاني: فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي.

# عرض هيكل الدراسة

## الفصل الأول : الإطار النظري للمتغيرات الدراسة

### الفصل الثاني: دور السياسة النقدية في علاج الأزمة الاقتصادية في الجزائر 2014-2019

- تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للسياسة النقدية، فتطرقنا إلى مفهومها وأنواعها إضافة إلى مختلف أدواتها وأهدافها ومختلف النظريات الاقتصادية المتناولة لها، وكذلك قمنا بالاهتمام حول الأزمات الاقتصادية نظريا، وعليها ذكرنا أهم خصائصها وأسبابها وكذلك مراحلها وأنواعها، وأهم المؤشرات التي تنبؤنا بحدوثها، مما قمنا بدراسة العلاقة بين السياسة النقدية والأزمات الاقتصادية، وفي الأخير تم التطرق إلى مختلف الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع الدراسة.

- أما بخصوص الفصل الثاني قمنا بدراسة كيف يتم معالجة الأزمة الاقتصادية الراهنة في الجزائر وذلك باستخدام أدوات السياسة النقدية، كما تطرقنا إلى الدور الفعال للسياسة النقدية في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، كما تطرقنا إلى أهم الأدوات المستخدمة من طرف بنك المركزي الجزائري في الأزمة الاقتصادية الراهنة والإجراءات اللازمة لتجنب وقوعها في المستقبل. وأخيرا، أنهينا عملنا هذا بخاتمة عامة، أعقبناها بالنتائج المتوصل إليها، كما حاولنا إثبات صحة أو نفي الفرضيات التي قمنا بذكرها، ثم قدمنا مجموعة من الاقتراحات والتوصيات.

## المخاتمة العامة

- تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية التي تتبعها الجزائر بغرض تحقيق الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي، حيث أن الجزائر قد تعرضت للكثير من الأزمات الاقتصادية كلها كانت تتعلق بالمحروقات، فتقلبات الأسعار البترول خاصة عند الانخفاض قد أثرت كثيرا على الجزائر، حيث أن الأزمة البترولية الأخيرة سنة 2014 جعلت الاقتصاد الجزائري غير قادر على النهوض، وعليه تلجأ الجزائر كغيرها من الدول للسياسة النقدية بكل أدواتها المتاحة بغية معالجة الأزمة الاقتصادية الراهنة ولكن مع كل هذه لم تستطع الحد منها، مما اضطرت إلى اللجوء إلى التمويل الغير التقليدي سنة 2017 في ظل استمرار انخفاض أسعار البترول، ولذلك على الجزائر أن تتخلص من التبعية الاقتصادية للمحروقات من خلال التوجه إلى التنوع الاقتصادي وذلك من أجل تحقيق معدلات نمو معتبرة في المستقبل.

# إخبار الفرضيات

- بخصوص الفرضية الأولى التي جاء فيها بأن السياسة النقدية تعتبر مجموعة من الإجراءات والقواعد تحددها السلطة النقدية وتقوم بها وذلك عن طريق مجموعة من الأدوات المختلفة، ويتم اللجوء إليها في حال وقوع إخلال في التوازن الاقتصادي ومن بينها وقوع أزمة اقتصادية، ستكون نتائج إيجابية ولكن بالتنسيق مع السياسات الاقتصادية الأخرى، فقد سمحت لنا دراستنا بتأكيد هذه الفرضية، حيث توصلنا إلى نتيجة تقول أن السياسة النقدية تكون أكثر فعالية ونجاعة في مواجهة الأزمات الاقتصادية الطارئة بمساعدة السياسات الاقتصادية الأخرى.
- أما بالنسبة للفرضية الثانية التي تقول أن أثار أزمة تقلبات أسعار النفط كانت سلبية على الاقتصاد الجزائري، والذي عرف عجز وإختلالات في ميزانيته ونقص في السيولة، فإنه ما يمكن قوله حول مدى صحة هذه الفرضية هو أنه كلما حدثت أزمة نفطية سواء من حيث الارتفاع أو الانخفاض فهذا ما يؤثر على الاقتصاد الجزائري باعتبار أن الجزائر تعتمد بنسبة كبيرة على صادرات المحروقات، حيث نجد أن آخر أزمة اقتصادية وقعت سنة 2014 جعلت الجزائر تعاني من عجز كبير في موازينا وانخفاض مداخلها بشكل كبير، وعليه فإن هذه الفرضية هي أكيدة تماماً.
- بالرجوع إلى الفرضية الثالثة التي جاء فيها أن يمكن للجزائر التخلص من التبعية الاقتصادية للمحروقات عن طريق الخروج من نظام الربيع لتقليدي والتوجه نحو التنوع الاقتصادي، حيث أن الأزمة البترولية 2014 أثبتت أنه لا يمكن لأي اقتصاد أن يكون مستقر تماماً لفترة طويلة، وهذا إذا اعتمدت الدول على مصدر واحد في تحصيل المداخيل وعليه فاللجوء إلى التنوع الاقتصادي والعمل في عدة قطاعات يجعل اقتصاد الدولة ذو حصانة كبيرة ومداخيل وفيرة، وبالتالي فإن هذه الفرضية هي أكيدة أيضاً.
- جاء في الفرضية الرابعة من دراستنا بأن السياسة النقدية تستطيع الحد من بعض الأزمات الواقعة، وذلك من خلال استخدام أدواتها المختلفة التقليدية، وإن لم تكن لها نجاعة فإنها ستلجأ إلى أدوات الغير التقليدية (التمويل الغير التقليدي)، إلا أن في الحقيقة قد تبين لنا بأن كل من التدابير والإجراءات المتخذة من طرف البنك المركزي سواء باستخدام الأدوات التقليدية أو الغير التقليدية فإنها تخفف من حدة الأزمات فقط ولا يعالجها محلياً، وبالتالي نجد أن السياسة النقدية والتنسيق مع باقي السياسات الاقتصادية تستطيع معالجتها كلياً، وبناءً على ما سبق أن هذه الفرضية لا يمكن تأكيدها بشكل كلي.

## نتائج الدراسة

- السياسة النقدية أداة فعالة في مواجهة التغيرات والإختلالات التي تحدث في الاقتصاد الجزائري وذلك باستخدام مختلف أدواتها المختلفة، وذلك بالتنسيق مع السياسات الاقتصادية الباقية.
- الاقتصاد الجزائري ربعي لذلك هو دائماً عرضة لتقلبات أسعار البترول الطارئة، نتيجة الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات.
- عند وقوع أزمة اقتصادية تتجه الدولة إلى استخدام أدوات السياسة النقدية وخاصة معدل الفائدة الذي له تأثير كبير وفعال خاصة على التضخم.
- استطاعت السياسة من خلال دراستنا وعلى أساس المعلومات المتحصل عليها من مصادر مختلفة توصلنا في الأخير إلى النتائج التالية:
- النقدية الجزائرية مواجهة الأزمات الاقتصادية البترولية وغير دليل على ذلك الأزمة الاقتصادية الراهنة سنة 2014، فمن بين الحلول التي لجأت إليها الجزائر بعد فشل أدولت السياسة النقدية التقليدية اللجوء إلى التمويل الغير التقليدي سنة 2017 والذي أعتبر كأخر حل أمام الجزائر للنهوض باقتصادها.

# التوصيات والاقتراحات

- بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها يمكن إعطاء التوصيات التالية :
- التوجه نحو التنوع الاقتصادي وذلك بدعم مختلف القطاعات خارج المحروقات للنهوض بالاقتصاد الوطني، والتخلص من تبعية الاقتصاد للمحروقات.
- إقامة شركات متنوعة محلية ودولية للاستفادة من الخبرات والكفاءات والتجارب.
- ضرورة العمل على التنسيق والتكامل بين السياسيين المالية والنقدية وذلك بغية تحقيق الاستقرار النقدي والمالي.